الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم : تاريخ

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر

الموسومة بـ :

المفاوضات الجزائرية الفرنسية من خلال الوثائق الدبلوماسية الفرنسية (1961-1962م)

من إعداد الطالبتين :

- هاشمي خديجة
- يوسفي نخلة

تحت اشراف الأستاذ :

- عنان عامر

- الدكتور : بوحموم محمد ..... رئيسا
- الأستاذ : عنان عامر ..... مشرفا
- الأستاذة : مصطفى عتيقة..... مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014م – 1436/1435 هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم : تاريخ

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر

الموسومة بـ :

المفاوضات الجزائرية الفرنسية من خلال الوثائق الدبلوماسية الفرنسية (1961-1962م)

من إعداد الطالبتين :

- هاشمي خديجة
- يوسفي نخلة

تحت اشراف الأستاذ :

- عنان عامر

- الدكتور : بوحموم محمد ..... رئيسا
- الأستاذ : عنان عامر ..... مشرفا
- الأستاذة : مصطفى عتيقة..... مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014م – 1436/1435 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمداً يليق بجلاله وعظمته. وصلّ اللهم على خاتم الرسل، من لا نبي بعده، صلاةً تقضى لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، وتبلّغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرا، في الحياة وبعد الممات. ولله الشكر أولاً وأخيراً، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما منّ وفتح به علينا من إنجاز لهذه الأطروحة، بعد أن يسّر العسير، وذلّل الصعب، وفرّج الهم.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف" عنان عامر" الذي قدم لنا الكثير وكان لنا خرعون وموجه ولم يبخل علينا من وقته ونصائحه رغم التزاماته الكثيرة فلك منا كل الشكر والتقدير والامتنان والعرفان لشخصكم الكريم

سائلين المولى عز وجل أن يجزك عنا خير الجزاء ويسدد خطاك ويكلل مجهوداتك بالنجاح

كما نتقدم بوافر التقدير والاحترام للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه بوحوم محمد مصطفى عتيقة.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا من قريب او بعيد ونخص بالذكر الأساتذة الكرام اللذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي وعلى رأسهم الأستاذة لزغم فوزية' والأستاذ حسنة كمال.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال مكتبة الكلية ونخص بالذكر نوال- أسماء- جمال.

وأخيرا نتوجه بخالص الشكر للأستاذ عبد السلام و اسماعيل سعدية على كل ما قدماه.

إهـــداء

من الطبيعي أن يهدي أي امرئ عمل كهذا لأمه, لكنني لي أمان:

أم ولدتني و بدفئها حضنتني، وبفيض حنانها غمرتني..

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

وأم ربتني وحنان الأمومة أعطتني فكانت رمز للحنان والأمان "سعدية" , حفظهما الله وأطال في

عمريهما

إلى من رعاني بنور قلبه ... وقدم لي حنانه ... وقلبه...

إلى من سقاني وأطعمني وربابي وأدبني ... ومنحني الحب والحنان...

إلى من فرش طريقي بالورود.. ورافقني في الصعود إلى الغائب الحاضر في قلبي: والدي وسر وجود

ي حفظه الله ورعاه.

إلى روعة حياتي... أفراد عائلتي

إلى سندي في الحياة اخوتي : محمد وزوجته, فتحي, مقدم

إلى نسمة الروح: أختي غاليتي حنان

إلى من اختاره الله لي أن يقاسمني هذه الحياة خطيبي: زكريا

يوسفي نخلة

وعائلته الكريمة التي حسبتني واحدة منهم و أحسبهم عائلتي الثانية

وأخص بالذكر: أمي فاطنة وأبي بن حرز الله

وأخياتي: رشيدة, مريم, شيماء, جميلة وحبيبتي زينو.

إلى من قاسمتني متاعب هذا العمل حلوه ومره فكانت سندي إلى توأم روحي ورفيقة دربي: خديجة.

إلى أختان لم تلدهما أمي رفيقاتي: حياة, إيمان.

ألى من أعطوا معنى لهذه الحياة صديقاتي إيمان, شهرة, بختة, سلطانة, سمية, فتيحة, سارة, زاهية, أمونة, شوشة, آسيا, مريم

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أو سقطوا مني سهوا

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعصارة فكري

إهداء

أولا أشكر المولى عزوجول الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى, وعلى نعمه الكثيرة الذي رزقني إياها فالحمد لله والشكر له عزوجل على كل حال. إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى والدي العزيز أحمد

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني, إلى بسمة الحياة وسر الوجود, إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الأحباب أمي الغالية رقية.

إلى رفيقة دربي, إلى من أضاءت سماءنا فاتسع نورها وانتشر, إلى من كانت مثالا لي وعونا إلى أختي الغالية فطوم

إلى بسمة العائلة أختي فاطنة والغالي لميسوم.

إلى روعة العائلة أختي أمال وأخي ساعد.

إلى براعم العائلة: ليديا, سيرين, عبودة.

إلى روح العزيز الغالي خالي زيان تغمده الله برحمته

إلى عائلة هاشمي صغيرا وكبيرا.

إلى من رافقتي مشواري الدراسي وتحملت معي عناء هذا العمل إلى من خطت أناملها هذا البحث إلى توأمي نخلة.

إلى الغالية الرائعة حياتي حياة.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي إلى من تحلو بالإخاء و تميزو بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت صديقاتي: سعاد, إيمان, زهرة, بختة, شهرة, سارة, فتيحة, آسيا, نجاة, سميرة, أمونة, شوشة, حنان, ربيحة, أمينة.

هاشمي خديجة

قائمة المختصرات

ج : الجزء .

دت: دون تاريخ .

ط: الطبعة .

د.ط: دون طبعة

ط.خ :طبعة خاصة .

م :ميلادي .

ص :صفحة .

ع :العدد .

تح :تحقيق .

تع :تعريب .

تق :تقديم .

تر :ترجمة .

جبهة.ت.و: جبهة التحرير الوطني.

جيش.ت.و: جيش التحرير الوطني.

M.A.E.E : Ministère de Affaire Etrangers Européen.

S.L.A : Service de Laison avec L'Algérie: مصلحة الاتصال مع الجزائر

قائمة المختصرات

Op.cit, المرجع السابق

IBID, المرجع نفسه

G.P.R.A : Gouvernement Provisoire République Algérien الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

S.A.S : الأقسام الإدارية المتخصصة

S.A.U: الأقسام الحضرية

D.S.T : Direction : مديرية مراقبة الاقليم

L'O.S.R.S : منظمة المناطق الصحراوية المشتركة

p:page

المقدمة

مقدمة:

ظلت معظم الكتابات التاريخية حول تاريخ الجزائر المعاصر عبارة عن مواضيع بكر، رغم محاولة العديد من الباحثين الخوض في دراستها لأن دراستهم تتوقف على ما يفرج عنه الأرشيف الفرنسي من وثائق، لذلك كانت طبيعة مواضيع الثورة الجزائرية مختلفة مما عقد من مهمة الباحثين، فالمدرسة الفرنسية كانت سباقة في تناول مواضيع الثورة بعد استيلائها عل معظم الوثائق، و أصبحت تكشف في كل مرة عن بعض الوثائق المتعلقة بفترة ما من تاريخ الجزائر، ومن بين الملفات التي كشفت عنها مؤخرا، ملف يتناول موضوع المفاوضات في الفترة 1961-1962، ومن هنا جاء موضوع دراستنا الموسوم بـ المفاوضات الجزائرية الفرنسية من خلال الوثائق الدبلوماسية 1961-1962.

أهمية الموضوع:

للموضوع أهمية كبيرة، يستقيها من مصدره بحيث نعتمد في بحثنا على وثائق أرشيفية، ولأن الوثائق تقدم لنا الواقع كما هو دون أية فكرة أو توجه مسبق ومن هنا تأتي مصداقية المعلومات، كما أن هذا الموضوع يشكل منعطف تاريخي حاسم في تاريخ الجزائر المعاصر لأنه نقل الثورة من ليل الاستعمار إلى نور الاستقلال،كما تعد مرحلة المفاوضات مهمة اعتبارا أن نتائجها قد يتأسس عليها مستقبل أجيال.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب شخصية وأخرى موضوعية:

شخصية:

من خلال إطلاعنا على بعض المواضيع شد انتباهنا هذا العنوان رغبة منا في التعرف على موضوع المفاوضات ودراسته من زاوية مختلفة.

موضوعية:

- الطابع الجديد للدراسة، سواء فيما يتعلق بطريقة معالجته أو المادة المتوفرة، فوثائق من هذا النوع لم يتعرض إليها الباحثون من قبل.
- طبيعة الوثائق التي اعتمدنا عليها مثل محاضر الجلسات غطت المحادثات التي استغرقت من 1961 إلى 1962 حيث شهدت فيها المفاوضات أحداثا هامة، حاولنا بذلك الكشف عنها وعرضها.
- إبراز الضغط الذي كان يتعرض له الوفد الجزائري خلال المناقشات بما ذكر في الوثائق من تفاصيل
- وأخيرا محاولة التعرف أكثر على مدى تأثير وفعالية المفاوضات في السير نحو الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.

الإشكالية:

وقد تناولنا بحثنا هذا من خلال إشكالية رئيسية تضمنت تساؤلات فرعية:

ماهي أهم المواضيع التي تناولتها المفاوضات الجزائرية الفرنسية من خلال الوثائق الدبلوماسية الفرنسية؟ وما مدى الضغط الذي تعرض له الوفد الجزائري آنذاك؟ وما مدى التزام المفاوض الجزائري بمبادئ الثورة التحريرية؟ وما مدى النجاح الدبلوماسي الذي حققته الثورة الجزائرية؟

عرض الخطة:

للإجابة على هذه الإشكاليات المطروحة اتبعنا خطة بحث تمثلت في فصل تمهيدي وثلاثة فصول وسبعة مباحث فضلا عن مقدمة وخاتمة و مجموعة من الملاحق.

الفصل التمهيدي: جاء بعنوان الثورة الجزائرية ومبدأ المفاوضات فيه، تطرقنا فيه إلى اندلاع ثورة أول نوفمبر وأسبابها المباشرة و غير المباشرة وهوية الثورة التحريرية – بيان أول نوفمبر- الذي فتح الطريق للتفاوض من خلال مبادئه و أهدافه.

وجاء الفصل الأول معنون ب مرحلة الاتصالات السرية مابين 1958-1961 ركزنا فيه على جميع المحادثات السرية التي جرت آنذاك ثم التطرق إلى تشكل الحكومة المؤقتة ودورها في سير المفاوضات من خلال تأسيسها وأهدافها ثم تناولنا مرحلة الاتصالات الشبه رسمية تعرضنا من خلالها إلى جميع اللقاءات التي جرت سنتي 60 وبداية 61 وذلك بالتطرق إلى لقائي مولان ولوسارن و الأحداث التي جرت مابينهما إضافة إلى لقاء نيوشاتل

في حين خصص الفصل الثاني والثالث لموضوع المفاوضات من خلال الوثائق الدبلوماسية فكان الفصل الأول بعنوان المرحلة الأولى من المفاوضات الجزائرية الفرنسية تطرقنا فيه إلى مفاوضات إيفيان الأولى من خلال ما جاء في محاضر جلسات الوفدين الجزائري والفرنسي و لقاء لوغران.

أما الفصل الثالث تحت عنوان المرحلة الثانية من المفاوضات الجزائرية الفرنسية وتضمن لقاء دحلب وجوكس الذي تناولته الوثائق بالتفصيل فتعذر علينا إلغاءه إلى جانبه لقاء لي روس، أما المبحث الثاني فكرس لدراسة آخر مرحلة من المفاوضات وهي اتفاقية إيفيان الثانية وأهم ما جاء فيها و انتهاء الاستعمار وبداية حقبة جديدة وذلك بعودة الاستقلال.

وأنهينا بحثنا بخاتمة ضمناها عرضا لنتائج البحث التي توصلنا إليها، أجبنا من خلالها على الإشكاليات التي استوقفتنا أثناء مرحلة البحث، وقد دعمنا دراستنا بمجموعة من الملاحق التي تثري الموضوع بعضها عبارة عن صور و إعلانات اتفاقية ايفيان كشواهد وأدلة على صحة ما ورد في البحث.

المنهج: وتطلبت دراستنا هذا اتباع مناهج تتناسب وطبيعة الموضوع منها:

المنهج التاريخي الوصفي: وذلك من خلال رصد الأحداث وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، ووصفها حسب كل مرحلة من المراحل الواردة في خطة البحث.

المنهج التحليلي المقارن: وذلك بدراسة و تحليل النصوص المعتمدة في البحث من مصادرها الأساسية ، كما تحتمت طبيعة الموضوع اتباع المنهج المقارن وهذا بالاعتماد على عدة مصادر ومراجع والمقارنة بين كل ما ورد فيها.

نقد مصادر ومراجع البحث:

وقد اعتمدنا في مذكرتنا هذه على عدة مصادر ومراجع باللغة العربية والفرنسية تفاوتت في إفادتنا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الوثائق الفرنسية: هذه الوثائق صادرة عن الوزارة الخارجية الفرنسية، وهي عبارة عن محاضر جلسات الوفدين خلال مفاوضات ايفيان من 20 ماي 1961 الى غاية 18 مارس 1962 واعتمدنا عليها بالدرجة الأولى لتناولها كل صغيرة وكبيرة جرت في المفاوضات بالإضافة الى رسائل وتلغرامات وبعض التقارير الرسمية.

جريدة المجاهد من خلال مقالات وأعداد كثيرة التي صدرت في هذه الفترة المدروسة واحتوت على معلومات مهمة خدمت موضوعنا، باعتبارها لسان جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

وكتاب رضا مالك الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962 ، وهو من أكثر المصادر التي ساعدتنا بحيث تناول الموضوع بتفاصيله فضلا عن صاحبه الذي كان شاهدا ومفاوضا في اتفاقيات إيفيان.

اتفاقيات إيفيان لمؤلفه بن يوسف بن خدة، تكمن أهمية هذا المصدر، في كون مؤلفه أحد العناصر الفاعلة في المرحلة التي تناولها الموضوع ونعني به المفاوضات و الاتفاقيات حيث عرضها بأسلوب علمي وبسيط. ومؤلف آخر هو شهادات ومواقف هو الآخر الذي تناول الموضوع بطريقة سلسلة سهلت علينا المهمة

كما لم يغنينا هذا على الاعتماد على بعض المراجع التي سهلت من عملنا كونها تناولت الموضوع بسلاسة وبعضها تطرق إلى الموضوع بطريقة سطحية دون التطرق إلى أدق التفاصيل.

من بينها: محمد حربي جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، و سنوات المخاض، وكتاب سيد علي أحمد مسعود التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 الذي أعطى لنا فكرة عن كل الموضوع بطريقة سهلة و أسلوب سلس.

إضافة بعض المراجع الأجنبية المترجمة وغير المترجمة منها.

Mahfoud Kaddache، Et l'Algérie se libera.

Saad Dahlab، Mission accomplie.

Mohamed Harbi، le F.L.N. mirage et réalité des origines a la prise du pirurior1954 – 1962.

وغيرهم من المصادر والمراجع يتعذر علينا ذكرها بالكامل.

ككل بحث موضوعي، لم يخلو طريقنا خلال دراستنا هذه من الصعوبات والعراقيل نذكر منها:

- طبيعة الموضوع الذي يتطلب التعامل مع اللغة الأجنبية بالدرجة الأولى، و من هنا وجدنا أنفسنا أمام مشكلة الترجمة التي تتطلب صبرا كبيرا و وقت أكثر وتحكما في مفاتيح اللغة الفرنسية خشية أن ننحرف عن المعنى الحقيقي، إضافة إلى حاجتنا لمن يساعدنا في الترجمة بسبب كثرة المواضيع التي تناولتها الوثائق غير أنه لم تلبى غايتنا وذلك بسبب التزامات الأشخاص اللذين قصدناهم.
- صعوبة تبويب المادة الخبرية لتعدد المواضيع المتناولة وتنوعها وتكرارها في الكثير من الأحيان فواجهتنا مشكلة اختصار المواضيع.
- تناول المواضيع بطريقة غير مرتبة مما كلفنا القراءة عدة مرات والاستنتاج وذلك أخذ وقتا كثيرا.

غير أن هذه العقبات المشار إليها لا تخرج عن الصعوبات التي تواجه كل باحث أو دارس، ولذلك استطعنا تجاوزها بعون الله وحمده.

وفي الأخير نأمل من خلال هذه الدراسة المتواضعة أن نكون قد أنجزنا عملا علميا مثمرا، وإن لم ينل حقه الكافي من البحث والتحليل والدراسة، أن يكون قد حقق المعايير المنهجية والجدية العلمية والصدق لموضوع يفتح أفاق للدراسات التاريخية الجادة.

الفصل التمهيد

الفصل التمهيدي: الثورة الجزائرية ومبدأالمفاوضات

- ثورة أول نوفمبر و أسبابها
- الأسباب المباشرة لقيام الثورة
- تفجير الثورة وتطورها
- بيان أول نوفمبر الطريق إلى التفاوض
- الدعوة إلى التفاوض

ستبقى الثورة الجزائرية هي الفترة الحاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر. وهي تمثل بصدق مأساة الجزائر وعظمتها في وقت واحد[1]. ومنه كانت الثورة في الحركة الوطنية التحريرية مبدأ ثابتا منذ نجم شمال إفريقيا الذي أعلن عن مطالبة الاستقلال بوضوح في برنامج فبراير 1927 انطلاقا من قناعة راسخة ، أن الاحتلال الفرنسي فرض نفسه بالقوة ، ولا يمكن أن يرحل إلا بالقوة[2] .

ثورة أول نوفمبر و أسبابها:

ولكي نفهم وندرك حقيقة الثورة الجزائرية علينا أن نتطلع على بعض الحوادث التي كانت السبب المباشر في ثورة نوفمبر وعجلت باندلاعها خاصة أحداث 8 ماي 1954.

حيث شكلت هذه الأحداث عاملا أساسيا وأرضية لتحضير ثورة نوفمبر 1954[3]. وكانت أهم حدث تاريخي في تطور الحركة الوطنية، من أمل في نيل الاستقلال بطرق الكفاح المسلح والدبلوماسي، وبين البعض اللذين آمنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال[4]، بحيث تأكد لدى المناضلين والمكافحين بأن حرية الجزائر لا يمكن أن تتحقق بوسائل (اللاعنف) أو الثورة بالقانون، وأن الاستعمار لا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلاّ بالقوة والعنف[5].فبإراقة الدماء في الشمال القسنطيني، تمثل إقامة البرهان القاطع على أن الاستعمار لا يمكن أن يقاوم إلاّ بالوسائل الثورية[6].

فمنذ أحداث الثامن ماي 1945 تكالبت قوات الاستعمار من جديد على الشعب الجزائري، فراحت تضرم النار في القرى و المداشر، وتشدد الحراسة والملاحقة على المواطنين، فكثر الظلم

---

[1]- مصطفى طلاس،بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دارالشورى، بيروت، ط1، 1406-1982م ص 80.

[2]- محمد عباس، **نصر بلاثمن الثورة الجزائرية 1954-1962**،دار القصبة للنشر،الجزائر،2007،ص 12

[3]-عبد المجيد عمراني، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة-الجزائر،2007،ص:

[4]-محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني**، دار العلوم، الجزائر،1996،ص89.

[5]- يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية أول نوفمبر1954-19 مارس 1962**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر،ط2، 2010 ،ص29

[6]- عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر،1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،ص 30.

والاعتداء على النفس والأملاك والأعراض والملاحقة جعل مفهوم الثورة يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين.

وقد أدت هذه الصحوة التي شهدتها سنة 1946، وخاصة بالنسبة لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية[1]، إلى تبني ما كان في وقت من الأوقات أفكار متطرفة[2].

وكان من نتيجة هذه الصحوة أن توفق هذا الحزب الأخير بعد دراسة عميقة عام 1947 إلى اتخاذ قرار سري يشكل المنظمة الخاصة، وعهد إليها بأمر الإعداد للثورة المسلحة، رغم أن الظروف في ذلك الوقت لم تكن ملائمة لمثل تلك المغامرة الخطيرة، لأن الشعب خرج من الحرب منهوك القوى، محطما والحزب نفسه يعاني من إرهاب الاستعمار والتنكيل بأعضائه وأنظمته الشرعية بصفة مستمرة، وبقية الأحزاب الأخرى لم تكن تؤمن بمنطق الثورة المسلحة، لأن البعض منها كان يعادي ويقاوم بشده هذا الاتجاه الثوري وأصحابه، ومن أجل ذلك بقى أمر المنظمة سراً ومحصوراً في الخفاء، ودخل حزب حركة الانتصار مع بقية الأحزاب في تحالف ضعيف نتج عنه منظمة الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية عام 1951 على أمل مواجهة الإرهاب الاستعماري بجبهة قوية متينة متراصة[3].

وبعد قرابة سنة اكتمل تأسيس(المنظمة الخاصة) فطلب من المسئولين الشروع في جمع الأسلحة بمختلف الوسائل وتدريب المناضلين المختارين على فنون القتال واستطلاع الأرض والتعرف الجيد على الميدان والموانع الطبيعية بصفة خاصة وتزامن قيام(الأداة الثورية) على قدميها مع انتخابات أول مجلس جزائري، تلك الانتخابات التي كانت بمثابة حافز جديد على المضي قدماً في طريق الإعداد الجدي لثورة الشعب في سبيل استقلاله وحريته، بعد أن أكد القمع والتزوير مرة أخرى(الوهم الإصلاحي) بل (وهم الثورة السلمية) ذاتها وبواسطة الاقتراع العام[4].

---

[1]- هي بعث جديد لحزب الشعب الجزائري بتسمية جديدة تم ايداع نظامها التأسيسي في شهر نوفمبر 1946،ينظر، عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص145.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص، ص29،30

[3]- محمدعباس، المرجع السابق، ص29.

[4]-محمد عباس،المرجع السابق، ص30.

هذا كله من الناحية السياسية، يضاف إليه حالة البؤس الاجتماعي الفضيع الذي أرغم الشعب على التمرغ فيه دون رحمة أو شفقة، ويتلخص في الكلمات الثلاثة التالية: الفقر المدقع، والجهل المطبق، والمرض القاتل، تلك هي جملة الأسباب العامة التي ساعدت على تعميق فكرة القيام بثورة مسلحة ضد الاستعمار في نفوس المناضلين والمكافحين وبتطورات القضية لدى الشعب بصفة عامة وهيأته نفسياً لتقبل تلك الفكرة والتحمس لها عندما يحين الأوان. [1]

الأسباب المباشرة لقيام الثورة :

كانت الاسباب المباشرة التي عجلت بتنفيذ الفكرة ودفعت المناضلين الى تحمل عبء الكفاح المسلح بسرعة هي :

أولا انقسام حزب حركة الانتصار الديمقراطي على نفسه ،ودخول المناضلين في صراع وتطاحن حادين تاركين امال الشعب تتحطم وتضيع .

ثانيا: ثم ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتحملها لعبء الكفاح المسلح الذي وضع حدا لتلك الخلافات والخصومات الحزبية العميقة بصفة حاسمة ،حيث دخلت فورا في معركة التحرير المسلحة الظافرة[2].

تفجير الثورة وتطورها:

إن إرادة التغيير الشامل باتت متوافرة لدى معظم مسلمي الجزائر وتوافرت قيادة تاريخية عرفت أهمية هذه اللحظة التاريخية وأفاق العالم صبيحة اليوم الأول من نوفمبر 1954 على نداء ليحل الإعلان عن بداية الثورة ، وليس في وسع أي ثوري أو فئة ثورية أن تحكم مسبقا مدى ما يحققه النداء الأول من استجابة في نفوس الجماهير ، غير أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تحولت في تلك الليلة إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري كانت على ثقة مطلقة من أن النداء الذي وزعته مع الطلقات

[1]- يحي بوعزيز, المرجع اسابق، ص 30.

[2]-نفسه، ص31.

الأولى التي أعلنت قيام الثورة سيلقى استجابة عامة تساعد الثورة على تطوير أعمالها وتصعيد صراعها[1].

وتعتبر انطلاقة أول نوفمبر الثورية عملية حاسمة في تاريخ الجزائر حيث استفاد ثوار 1954 من تجارب الأجداد في القيام بثورات شعبية، في مناطق محددة وعدم قدرتهم على صد الهجمات الفرنسية، غير أنهم هذه المرة اتبعوا أسلوبا صارما وجادا وخططا مدروسة بدقة.[2]

فكانت هذه الأحداث تمثل الغرة في حبين الجزائر الجديدة، وكانت البداية والمنطلق لثورة مسلحة فريدة من نوعها دامت سبع سنوات ونصف، وكان القصد منها ليس إحداث المزيد من الخسائر والضحايا وإنما إحداث المفاجأة للإدارة الاستعمارية.[3]

ودقت الساعة، ساعة أول نوفمبر سنة 1954،واندلعت الثورة التحريرية الخالدة.واشتعل لهيبها المقدس، وكانت الطليعة الثورية التي فجرت هذا اللهيب، ووضعت حدا فاصلا بين ماض محتم ومستقبل مضئ مشرق.[4]

وكما وقع الاتفاق عليه قام المناضلون بتنسيق محكم بعمليات مختلفة من تنفيذ الإعدام في بعض الخونة ونصب كمائن لقوات العدو من شرطة ودرك وجيش وهجمات وثكنات العدو وبعض مصالحه الإدارية والتقنية وعلى مزارع المعمرين وقد بلغت هذه العمليات كلها حوالي مائة عملية في أكثر من ثلاثين موقعا في المناطق الخمسة باستثناء المنطقة السادسة، والكثير منها وقع في الأوراس.[5]

وتركزت أحداث الثورة في منطقة الأوراس التي احتفظت بمناضليها المنخرطين سواء في المنظمة الخاصة في خلايا الحركة الوطنية، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ولم يكتشفوا من طرف العدو

---

[1]- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عباد،دار العلوم للنشر، ص 66.

[2]-محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 64.

[3]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، دار البصائر للنشر والتوزيع ، ،ط.خ، 2009، ص 125.

[4]- محمد الصالح أوصديق، **رحلة في أعماق الثورة مع العقيد إعزرون محمد (بربروش) مواقف، شهادات، شهادات، خواطر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص:88

[5]- زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2007، ص13.

وحتى الحوادث التي وقعت في المنطقة قبل الثورة لم تكتشف ولم يدخل الشقاق الحزبي هؤلاء المناضلين ولم يهتموا به (...)، وكان سكان الأوراس واعين سياسيا مقتنعين بمبادئ الثورة، وعرفوا كيف يختارون قادتهم ويضعون فيهم ثقتهم.[1]

وقد نتج عن هذه العمليات: قتل عدد من الخونة والمعمرين وأعوان وجنود السلطات الاستعمارية وحرق بعض المزارع وهدم عدد من الجسور وإتلاف أعمدة وخيوط التليفون والكهرباء والاستيلاء على كمية كبيرة من بنادق حرب ورشاشات خفيفة ومرتفعات وذخيرة وكانت المفاجأة مطلقة بحيث لم يتمكن العدو من المقاومة ورجع المناضلون سالمين إلى أماكنهم المحدّدة(...) وقد تفاجأ الرأي العام الجزائري والفرنسي بهذه الأحداث التي لم يكن يتوقعها نظرا للضعف التي آلت إليه الأحزاب الوطنية ولهذا أصابت الدهشة الجميع وامتنعت هذه الأحزاب عن الإدلاء برأيها والحكم عليها.[2]

وتزعزع اطمئنان الاستعمار الفرنسي، ولم تجد القوة الاستعمارية مصدرا يرجع إليه لمعرفة ما حدث بالضبط، إلاّ ذلك البيان الذي أذاعته السلطات الاستعمارية، ليقول فيه الحاكم العام بالجزائر أن أحداث إرهابيه شهدتها بصفة خاصة محافظات قسنطينة ومنطقة الأوراس، أما إذاعة القاهرة فقد أعطت صورة مثالية للأحداث استنادا إلى المعلومات التي أدلى بها "محمد بوضياف"[3] وأبرزت التطابق بين الأعمال المبرمجة والعمليات المنفذة خلال تلك الليلة.[4]

وقد فوجئت السلطات الاستعمارية في أول الأمر كما كان شأنها في جميع المناطق فكان ردها أن بدأت باعتقال من لا علاقة له بالأمر ثم أخذت تعزز قواتها بدون جدوى، وبعد مرور بعض أشهر

---

[1]- وقد أكدت ذلك شهادة عبدالله بن طوبال الذي أدلى بها أثناء الملتقى الأول الذي عقدته الأمانة الوطنية للمجاهدين في 28\10\1981، عمار ملاح، المرجع السابق، ص72.

[2]- زهير احدادن، المرجع السابق، ص ص 13،14.

[3]- مناضل في حزب الشعب الجزائري، مسير المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة، حكم عليه غيابيا 1950. انتقل إلى القاهرة في شهر أكتوبر 1954، عضو في اللجنة الثورية وفي اللجنة التي أعلنت الثورة في الفاتح نوفمبر 1954، كان أحد مسير وفد جبهة.ت.و في الخارج، إلى يوم اختطافه من طرف السلطات الفرنسية، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، ينظر مجلة المجاهد، **هؤلاء هم القادة السياسيون–العسكريون للثورة الجزائرية**، العدد 11، 01 نوفمبر 1951، ج4 ص 08.

[4]- محمد حربي، **سنوات المخاض**، مرجع سابق، ص 16.

تيقنت من خطورة الموقف فعينت Soustelle [1] واليا على الجزائر، وسمح هذا الأخير لأعوانه من المدنيين والعسكريين بالقيام بعمليات قمع واسعة ضدّ السكان المسلمين وممتلكاتهم وسطوا على المنطقة الأولى وكذلك الثالثة حالة رهيبة من القتل العشواء وإحراق المداشير لعزل الثوار وكان السكان الفرنسيون يطالبون بإلحاح تطبيق هذه السياسة الحمقاء.[2]

تمكنت القوات الفرنسية في أوائل 1955 من توجيه ضربة قوية للثورة في إطار المحاولات التي قامت بها للقضاء عليها، وبالفعل فقد شهدت الثورة في هذه الفترة استشهاد "ديدوش مراد" قائد الولاية الثالثة في 13 جوان 1955، وأسر"مصطفى بن بولعيد"[3] قائد الولاية الأولى، "رابح بيطاط"[4] عضو لجنة التنسيق والتنفيذ [5].

أمام هذه الأوضاع كان لابد للثورة أن تجد مخرجا يحفظها من النكسات ويدفع بها خطوات إلى الأمام، فأخذت الثورة تسد الثغرات وتمسح نقاط الضعف حيث اشتدت أعمال جيش التحرير الوطني، ولكي تكون ناجحة فقد قسم قواته إلى وحدات صغيرة غير محدودة العدد، وذلك تبعا لظروف المرحلة وإتباع أسلوب حرب العصابات التي يستلزم التنقل السريع ومفاجأة العدو.

1- الحاكم العام للجزائر (1955-1956) نصب محافظا للإعلام ثم مديرا عاما للمخابرات ومحاربة التجسس في الجزائر في سنة 1943-1944 ثم وزيرا مكلفا بالحكومات المؤقتة، انتخب نائبا لديغول في 1951، أنشأ المصالح الإدارية السرية كان مناصرا للقمع ومناهضا لكل حوار مع جبهة التحرير الوطني. ينظر عاشور شرفي، المصدر السابق، ص 196.

2- زهير احدادن، المرجع السابق، ص:17.

3- (1917-1956) قائد المنطقة الأولى وزعيم الثورة التحريرية، ولد بآريس في ولاية باتنة، معظم أمواله كانت تذهب لتمويل التحضير للثورة، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945، ترأس اجتماع 22، وكان انطلاق الثورة نوفمبر 1954 بأوامر منه، ألقي عليه القبض يوم 12فيفير 1955، في طريقه للبحث عن السلاح بالحدود التونسية الليبية فعذب وحكم عليه بالإعدام لكنه استطاع الفرار رفقة بعض رفاقه ويعود مرة أخرى للقيادة يوم 11 نوفمبر 1955، يستشهد يوم 22 مارس 1956. ينظر عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، 2002، ج1، ص 129.

4- مناضل في حزب الشعب الجزائري، بحثت عنه السلطات الاستعمارية سنة 1959، وحكمت عليه غيابيا بسبب مؤامرة 1950، عضو اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وفي لجنة 22، اعتقل منذ شهر فبراير 1955، عضو في المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ. ينظر مجلة المجاهد، **هؤلاء هم**....، مصدر سابق، ص 08.

5- عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 306

وبدأ يظهر تلاحم الشعب مع ثورته في هذه الظروف الحرجة، حيث قام سكان المدن الجزائرية بحملة واسعة وشاملة بمقاطعة شركات التبغ والخمر، حيث عمت هذه المقاطعة منطقة الجزائر و قسنطينة[1]

لكن المشكل الأساسي الذي ظل يشغل بال قادة الثورة في بداية ثورة نوفمبر 1954 هو مشكل السلاح والذخيرة والمئونة ولهذا قرر قادة الثورة جمع مبلغ مالي يقدر بـ:1.400.000 فرنك فرنسي قديم ينقله رابح بيطاط إلى سويسرا والحصول على أسلحة من عبد الكريم الفاسي(من المغرب) وعز الدين عزوز (من تونس) كما تحصل قادة الثورة على وعد من جمال عبد الناصر أن يزودهم بالأسلحة عندما تنطلق الثورة.[2]

كما أرسلت مصر أسلحة هامة إلى الثوار الجزائريين عن طريق يخت الملكة دينا الذي كان يحمل على متنه مجموعة من الطلاب الذين تم تدريبهم ومنهم محمد بوخروبة الذي أصبح يعرف فيما بعد بالعقيد هواري بومدين.[3]

كما اهتمت قيادة الثورة بتعزيز كيانها في الخارج فعرضت القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة لتناقش في جدول أعمالها، حيث في أفريل 1955 شاركت في "مؤتمر باندونغ"، وفيه حققت أول انتصار لها على المستوى الدولي، واتضح هذا بصورة جلية في التعاطف مساندة الثورة الجزائرية[4].

وبناء على تطور العمل الثوري خلال 1955 يمكن أن نستنتج بأن جبهة التحرير اجتازت مرحلة الانطلاقة الأولى بنجاح لم يتوقعه مؤسسوها أنفسهم.

أ- فعلى صعيد الإستراتيجية التي رسمتها لنفسها عشية فاتح نوفمبر 1954، يمكن القول أنها قطعت أشواطا هامة من المرحلتين الأولى والثانية:

1- بإقامة هياكلها السياسية والعسكرية في مختلف أنحاء البلاد.

---

[1]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص:91

[2]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص381.

[3]- نفسه، ص382.

[4]-عمار هلال ، المرجع السابق، ص308.

2-تعميم الإخلال بالأمن فعلا بعد أن برهن جيش التحرير في الميدان على قدرة التصدي لأعوان إدارة الاحتلال والخونة وغلاة المستوطنين فضلا عن تهديد مصالح هؤلاء تهديدا جديا[1].

كما اهتمت قيادة الثورة بتعزيز كيانها في الخارج،[2] فحققت القضية الجزائرية مكسبين على قدر كبير من الأهمية:

الأولى: كسب تعاطف وتأييد حركة التضامن الأفروأسيوي التي اعتبرت القضية منذ الوهلة الأولى قضية تصفية الاستعمار ناسفة بذلك خرافة " الجزائر قطعة من فرنسا".

الثانية: تسجيل القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955 بأغلبية الأصوات وكان لهذه المفاجأة وقع الصاعقة على الوفد الفرنسي الذي انسحب من الدورة غاضبا.[3]

وفي منتصف 1955 وببروز القيادة الجديدة للثورة الجزائرية "عبان رمضان[4] وكريم بلقاسم[5] وعمر أوعمران[6]" وباشتداد الضغط على الأوراس نسق "زيغود يوسف[7]" (قائد الولاية الثالثة)

---

[1]-محمد عباس، المرجع السابق، ص 147.

[2]-نفسه، ص 149.

[3]- محمد عباس، المرجع السابق، ص149.

[4]- ولد عبان رمضان في 10 جوان 1920 بالإربعاء نايث إيراثن، من مناضلي حزب الشعب الجزائري بعد خروجه من السجن في جانفي 1955 التحق بالثورة وأصبح من أبرز قادتها حيث كان المحرك الأساسي لمؤتمر الصومام، عضو المجلس الوطني للثورة ، ولجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية، اغتيل بالمغرب يوم 27 ديسمبر 1957. ينظر، محمد حربي، **سنوات المخاض**، مرجع سابق، ص 158.

[5]- كريم بلقاسم بحث عنه الفرنسيون سنة 1947، بسبب نشاطه الوطني، اختفى في الجبل واستمر في نضاله، حكمت عليه المحاكم العسكرية بالإعدام بتهمة المس بأمن الدولة الاستعمارية، كان عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل واللجنة التي أعلنت الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 وهو أحد منظمي مؤتمر 20 أوت 1956، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، ينظر، مجلة المحاهد، **هؤلاء هم**....، مصدر سابق، ص 09.

[6]- عمر أوعمران مناضل في حزب الشعب الجزائري، ألقي عليه القبض وحكم عليه بالإعدام إثر مؤامرة شرشلل سنة 1945، عفي عنه سنة 1946 فاستأنف نشاطه في حزب الشعب الجزائري، بحث عنه الفرنسيون سنة 1948 فاختفى في الجبال، عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، شارك في تهيئة مؤتمر 20 أوت 1956 ثم عين لتعزيز وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج بعد اختطاف الطائرة المغربية، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، ينظر، نقسه.

[7]- (1929-1956) ولد بالبليدة، من مفجري ثورة الفاتح من نوفمبر، قائد سياسي وعسكري لمنطقة الشمال القسنطيني، انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني و هو في سن 17، واستمر في نضاله حيث قام بتنظيم الجناح العسكري المنظمة الخاصة في بلدته ولما اكتشفت هذه الأخيرة سنة 1950 يعتقل ويسجن لكنه يتمكن من الفرار سنة 1951، قام بالتحضير للثورة ضمن اللجنة الثورية للوحدة من بين الأعضاء الدائمين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، استشهد يوم 23 سبتمبر 1956 اثر اشتباك مع العدو، ينظر، عبد الكريم بوالصفصاف المرجع السابق، ص 147.

مع عبان رمضـــان وقادة الداخل، ونظموا عمليات 20 أوت 1955، والتي تعتبر مأســـاة أظهرت جبهة التحرير الوطني على الاستقلال، وقد كان الهدف من هذا العمل العسكري العظيم، تخفيف الضـغط على ولاية الأوراس، والقيام بعمليات جماعية، وجماهيرية بمشـاركة الشـعب الذي ينبغي أن يحرر نفسه.[1]

وقد امتازت بالقوة والفعالية وهذا ما جعل Soustelle يعتبر ذلك بمثابة بداية الحرب الحقيقية والتي يجب القيام بها وكانت بمثابة الإنذار الأخير، لكل المترددين في الانضـمام إلى الثورة واللذين لم يأخذوا تحذيراتها القاضـية بعدم تعاملهم مع الإدارة الفرنسـية بشـكل جدي، وقد حملت هجمات 20 أوت 1955 رسالة إلى الرأيين العامين الفرنسي والعالمي، مفادها أن هناك شعبا أغتصب حقه في سيادة نفسه وأن الثورة المسلحة والشاملة التي يخوضها الشعب الجزائري برمته منذ الفاتح نوفمبر 1954 ماهي إلّا تعبير عن رفضـه سياسـة الأمر الواقع، التي حاولت السـلطة الفرنسـية فرضـها من خلال الإدعاء بأن الجزائر فرنسية، بحكم التاريخ كما أن الكفاح المسلح أصبح أمام تصلب الإدارة الفرنسية الخيار الوحيد. الأمثل لاسترجاع حق الشعب الجزائري في سيادته[2].

لقد عملت أحداث 20 أوت 1955 على دفع المســـيرة الثورية نحو الأمام، وبعث روح الأمل من جديد في صـــفوف المجاهدين والشـــعب معا، ولم تبق الثورة محصـــورة في مناطق الأحداث فحسب، بل اتسعت الهجومات لتشمل مناطق مختلفة من التراب الوطني.

أما الإدارة الفرنســـية، فقد أصـــيبت بخيبة أمل، وأثرت تلك العمليات على معنويات القوات الفرنسـية نفسـها، وانتشـرت بينهم روح التمرد والعصـيان ضـد الحرب في الجزائر، وتعززت صـفوف الثورة بانضـمام التشـكيلات السياسية الوطنية في صفوفها كأفراد،[3]

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 388

[2]–محمد العربي الزبيري، **الكتاب المرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص ص45، 46

[3]– وهذا بعدما أعلنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منتصف شهر جانفي 1956 بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر وإعادة السيادة الشرعية الوطنية للشعب الجزائري، وأعلن فرحات عباس بأنه وحزبه يؤكدون بصورة واضحة عزمهم على مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني.ينظر، محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص101.

وقد تمكن "زيغود يوسف" خلال هذه العمليات من الاستيلاء على 1300 قطعة حربية وازداد التعاون بين ولايته والنواة الجديدة للثورة بالجزائر وتكاثفت الاتصالات بقصد عقد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية.[1]

هذا المؤتمر الذي اقترح تأسيسه "زيغود يوسف" بعد اتصاله بمسؤولين عن الجبهة بالعاصمة مبرزأ مزايا هذا اللقاء بالنسبة لمستقبل الثورة فاستحسنت مجموعة العاصمة هذه الفكرة، واقترحت أن يعقد هذا المؤتمر في الصومام.[2]

ويعد هذا المؤتمر أول مؤتمر للثورة الجزائرية وتركزت أشغال المؤتمرون على نقطتين أساسيتين هما: تزويد الثورة بمؤسسات تمثيلية ذات صلاحيات منفصلة ومحددة لإدارتها بنجاح، وبسط تحديات وعقبات رهيبة وتحرير ميثاق يبين أهدافها ووسائل تحقيقها ونظرتها لمختلف المسائل الوطنية والدولية التي لها علاقة بالثورة الجزائرية.[3]

بيان أول نوفمبر الطريق إلى التفاوض:

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 أهم وثيقة أيديولوجية من ضمن وثائق الثورة خاصة من ناحية البناء المستقبلي لدولة الاستقلال، وتعود هذه الأهمية مقارنة بوثيقتي مؤتمر الصومام و طرابلس إلى عدة أسباب: منها أنها الأكثر تعبيرا عن التوجهات السائدة في المجتمع لأنها صيغت في ظرف كان أصحابها يحتاجون إلى اكتساب أغلبية الشعب إلى جانبهم عكس وثيقة طرابلس مثلا، التي صنعتها فئة محدودة

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص389.

[2]- مؤتمر الصومام انعقد بقرية " إيفري أوزلاقن" بغابة "أكفادو" في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لواد الصومام، ومن نتائج المؤتمر أنه كان في مستوى طموح الشعب وتطلعاته حيث استطاع أن ينظم الثورة بخلق جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش كما قسم البلاد إلى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات، وعلى كل منها قيادة تنظيم أحوالها، كما خرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيئة تنفيذية سميت بلجنة التنسيق والتنفيذ، لتفاصيل أكثر ينظر: **أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر**،ص 38.

[3]- محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع**، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 1998، ص79.

في ظرف صراع سياسي حاد بين مختلف القوى، من أجل السيطرة على دواليب الحكم بعد الاستقلال و الذي تحكمت فيه موازين القوى و هذا لا ينفي غناها النظري مقارنة بالوثائق الأخرى.[1]

أصـــدرت جبهة التحرير الوطني الجزائري، أول نداء لها إلى الشـــعب الجزائري مســـاء يوم 31 أكتوبر 1954 ووزعته صباح أول نوفمبر، حددت فيه أهداف الثورة، ومبادئها، ووسائلها، وحددت فيه بدقة غايتها من الثورة التي تتجســـم في تحقيق الحرية والاســـتقلال ووضـــحت بما لا يدع للشـــك والمراوغة، شـــروطها الأســـاســـية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء واللجوء إلى المزيد من العنف، كذلك حددت الجبهة في هذا المنشـور الأبعاد السـياسـية والظروف القاسـية التي ألجأت الشـعب الجزائري في النهاية إلى رفع السلاح كوسيلة أخيرة لتحقيق أهداف القومية الوطنية بعد أن رفض الاستعمار الحوار السلمي.[2]

والأهداف التي احتواها هذا البيان هي :

1 – التطهير الســـياســـي بإعادة الحركة الوطنية لنهجها الحقيقي و القضـــاء على جميع مخلفات الفساد، وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تحالفنا الحالي.

2 – تجميع و تنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

3 – تدويل القضية الجزائرية.

–تحقيق وحدة شمال أفريقيا في داخل إطارها العربي الإســـلامي في إطار ميثاق الأمم المتحدة، و نؤكد عطفنا اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية.[3]

وإن إعلان هذا البيان إن دلّ على شـــئ إنما يدل على التنظيم والوعي اللذين عرفتهما الثورة بحيث لم تكن عملاً فوضويا بل نظمت نفسها بهياكل ومؤسسات فعالة تضمن بها الاستمرار والنجاح

---

[1]– محمد جغابة، **بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام**، تق: محد العربي ولد خليفة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة–الجزائر، ص ص27،28

[2]– يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة**.....، مرجع سابق، ص51.

[3]– مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة أول نوفمبر 1954–1997، ص 76.

ولم تكن الثورة سوى أعمالا تمهيدية للوصول إلى التفاوض، لأن الثورة مدت يدها للقاء الخصم ورفعت شعار التفاوض والتفاهم بالطرق السلمية، منذ البداية، لكن الطرف الآخر لم يكن متجاوبا معها مما أدى إلى إطالة عمر الحرب التي استمرت إلى غاية 19 مارس 1962.

وقد تضمن البيان شروطا وتعهدات لفتح نقاش مع السلطات الفرنسية تجنبا لإراقة الدماء ورغبة في تحقيق السلم إن اعترفت هذه السلطة الاستعمارية بحق الشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها وهذه الشروط والتعهدات هي:

1-الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين وعادات الشعب الجزائري.

2-فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3-خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل :

1-فإن المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم، كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2-جميع الفرنسيين اللذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3-تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.[1]

وبهذا وضعت الثورة ومنذ بدايتها وثيقة مشرفة للتفاوض مع فرنسا، إن أرادت الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ومنه يمكن القول أن الثورة الجزائرية كانت وسيلة من أجل تحقيق الاستقلال و من بدايتها طلبت التفاوض الذي أصبح طلب قيد التنفيذ.

الدعوة إلى التفاوض:

أكدت جبهة التحرير الوطني منذ ندائها الأول في أول نوفمبر 1954، على إرادتها بالتفاوض.

وهكذا لم تخف جبهة التحرير الوطني، وهي تدعو للقتال في ذات الوقت، تفضيلها الحل السلمي.

فاللجوء إلى السلاح لم يكن يوما قرارا يتخذه الإنسان بغبطة في القلب، خاصة عندما يكون قادة الانتفاضة، كما هو الحال، لا يهدفون إلى إنهاء مؤامرة الصمت الذي كان يحيط بقضيتهم.[2]

ولكي يتم التفاوض كان يجب أن يكون طرفين، رأت جبهة التحرير الوطني أن عروضها لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار دائما ولا تترك أي صدى وبالتالي لا تحرك أي ضمير.[3]

وسط هذه الأوضاع، تجرأت أصوات معزولة أن ترتفع، باتخاذها موقفا مساندا للمقاومين الجزائريين. وربما بدت هذه النخبة من الرجال الأحرار ذوي القناعات المعادية للاستعمار، أمثال كاسندر صاحبة التحذيرات غير المسموعة، أو مثل شخصية دون كيشوت الخالدة بمثاليتها

---

[1]-وزارة المجاهدين، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54(نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)**، تص: عبد العزيز بوتفليقة المؤسسة الوطنية للإتصال،النشر والإشهار،رويبة-الجزائر، 2008، ص ص 12-13.

[2]- رضا مالك، **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص25.

[3]- رضا مالك، نفسه، ص 26.

الصامدة، لكن الأهم هو أنها وجدت، واتخذت موقفا مع الجزائر، أي مع الحقيقة. أما رسالتها فلم تذهب هباء وإن كان خطأها أنها كانت على حق قبل الأوان.[1]

لقد شكل الكفاح المسلح والتعبئة الشعبية رحم سلطة مضادة مدعوة، على وجه التحديد، للتعويض عن غياب الدولة، ولحل مسألة (المحاور المشروع). من هنا كانت جبهة التحرير الوطني تتميز عن الحزب الوطني التقليدي، وتؤكد نفسها كحركة ثورة جامعة للأمة ومرممة لجهاز الدولة فيها. والسلطة الاستعمارية التي كانت تشكو من عدم وجود شيء أمامها، وجدت نفسها وجها لوجه، ليس مع حزب سياسي بل مع أمة أعيد تلاحمها: ليس مع طبقة برجوازية جاهزة للمساومة بل مع حركة جماهيرية أخذت مصيرها بيدها.[2]

ولمبدأ الكفاح بجميع الوسائل لتحقيق الهدف المنشود الذي أعلنت عنه جبهة التحرير الوطني منذ أول نوفمبر ظلت وفية طوال سنوات الحرب تخوض المعركة على جبهتين في آن واحد، فهي بقدر تصميمها وإصرارها على مواصلة الكفاح المسلح حتى النصر، فإنها لم تسقط من مفهوم إستراتيجيتها فكرة احتمال دخولها مع فرنسا يوما في مفاوضات، ولكن على الشروط التي تحددها هي... على أن الحرب ليست مجرد اقتتال، إن الحرب في الحقيقة في إحدى وسائل العمل السياسي والدبلوماسي، بمعنى أن اللجوء إلى الحرب والكفاح المسلح يتمان لتحقيق هدف سياسي أساسي عجزت الوسائل السياسية والدبلوماسية عن تحقيقه، وقد مكنت هذه السياسة جبهة التحرير من إحراز مكاسب عظيمة أصبحت الثورة الجزائرية معها في قلب الأحداث العالمية، وحفزت كثيرا من الأمم والشعوب إلى مزيد من التضامن مع الجزائر.[3]

---

[1]- نفسه، ص27.

[2]- رضا مالك، المصدر السابق، ص 34.

[3]- بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، 2007،ص ص135،136.

الفصل الأول

الفصل الأول :أوضاع اليهود في الجزائر بعد الإحتلال

المبحث الأول :التواطئ اليهودي الفرنسي .

المطلب الأول :موقف اليهود من الإحتلال الفرنسي للجزائر .

المطلب الثاني :موقف فرنسا من يهود الجزائر .

المبحث الثاني :التنظيم الطائفي لليهود في بداية الإحتلال .

المطلب الأول :توزيع اليهود في الجزائر غداة الإحتلال .

المطلب الثاني :التنظيم الطائفي لليهود .

المبحث الثالث :السياسة التعليمية الفرنسية لليهود في الجزائر بعد الإحتلال

المطلب الأول :أ هم المدارس الفرنسية الخاصة باليهود .

المطلب الثاني : السياسية التعليمية (المناهج و البرامج)

الفصل الاول : مرحلة الاتصالات السرية1956-1961

- المبحث الأول: ظهور الاتصالات السرية. 1956- 1957
- المبحث الثاني: تشكيل الحكومة المؤقتة ودورها في المفاوضات.
- المبحث الثالث: الاتصالات الشبه رسمية 1960-1961

مرحلة الاتصالات السرية 1956-1961

أمام قوة الثورة وشموليتها، وبعد أن توفرت جميع الظروف المساعدة خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، أصبح لزاما على فرنسا الخضوع للأمر الواقع مما ألزمها بفتح محادثات سرية مع أعضاء جبهة التحرير الوطني قبل الاعتراف الرسمي بالجبهة كطرف محارب، وكان هدف فرنسا من هذه الاتصالات هو جس نبض قادة الثورة ومساومتهم لإيقاف القتال، غير أنهم أثبتوا لها العكس وكانوا في كل مرة لا ينخدعون بالشباك المنصوبة لهم ويؤكدون على مبادئ الثورة التي حددها بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام.

1- بداية الاتصالات السرية:

يعود أول اتصال غير رسمي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائري والحكومة الفرنسية في 20 فيفري 1955 عن طريق بعض الوسطاء السويسريين والفرنسيين غير الرسميين، وذلك بعد استشهاد ديدوش مراد، وقد كان هذا الاتصال المبكر هو محاولة السلطات الاستعمارية التعرف على هوية الثوار اللذين تجرؤوا وحملوا السلاح.[1]

وقد وقعت بعد ذلك اتصالات سرية مباشرة بين مندوبين عن جبهة التحرير الوطني ومندوبين من مختلف الحكومات الفرنسية في فترات متعددة وفي أماكن مختلفة، امتدت هذه اللقاءات زمنيا من 12 افريل 1956م إلى نهاية شهر سبتمبر 1956م غير أنّها كانت بشكل متقطع تصطدم دائما بعائق كبير جدا تمثل في الشرط المسبق للاستقلال الذي تمسكت به جبهة التحرير (préalable de l'indépendance) في حين تمسكت الحكومة الفرنسة بالشرط المسبّق لعودة الأمن (préalable

[1]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة** ،دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991،ج3، ص 186.

de retour à l'ordre) و لم يكن في نية الطرفين تقديم أي تنازلات عن هذين المبدأين ، لأنّ هذا كان سوف يكرس هزيمة الطرف أمام الطرف الآخر.[1]

- **في فرنسا:**

وأول اتصـــال من هـذا النوع كـان في الجزائر في أفريـل 1956 بين مبعوث مـانـديس فرانس(Mendés France)، وعبان رمضـان وبن يوسـف بن خده وبعد مدة من هذا الاتصـال، اجتمع شارل فيرني(Charles vernie)، روني ستيب(Reni Stipe) و بيرر ستيب (Pierre Stipe) بعبان رمضـان والعضـو الآخر لمواصـلة محاولة أن ماندوز (Mandouz) جبهة التحرير الوطني على اسـتعداد دائم للتفاوض على قاعدة الاسـتقلال كما توجه إلى باريس وفد يتألف من عبان رمضـان وزيغود يوسف ومصطفى بن بولعيد.[2]

[1]- أوسليم عبد الوهاب : **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الإجتماعية** ، ع:01، مكتبة الرشاد للطباعة و النشر و التوزيع ، سيدي بلعباس، سبتمبر 2009م ، الجزائر ، ص 181.

[2]- يحي بوعزيز،ثورات الجزائر في القرنين، المرجع السابق، ص 301.

- **اتصال القاهرة:**

بعد انهيار حكومة إدغافور (Idghavour) في فبراير 1956، وإنهاء مهام سوستيل في الجزائر في 2 فبراير 1956 إلى 13 جوان 1957 جاء غي مولي (Guy Mollet) بمشروع سياسي للتفاوض مع الجزائريين لكن بشرط أن لا يكون هناك انفصال عن فرنسا، وتحقيقا لهذا الغرض قام بإرسال وفد إلى القاهرة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وكان يرأس الوفد الفرنسي جوزيف بيغارا (Joseph Begarra) [1] وفي يوم 12 أفريل 1956 عقد أول اجتماع بينه وبين السيد محمد خيضر.[2]

وحسب خطة غي مولي التي حملها مبعوثه إلى القاهرة فإنها تتلخص فيما يلي:

1- إجراء انتخابات يشترك فيها جميع سكان الجزائر(مسلمين وأوربيين) في صندوق واحد على أن يكون هناك تمثيل خاص للأوربيين في الجزائر.
2- بعد إجراء الانتخابات يمكن لفرنسا أن تتفاوض مع المنتخبين الجدد اللذين يمثلون الشعب الجزائري ووضع دستور جديد للبلاد.
3- ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء أية انتخابات في الجزائر.

وردا على هذه الاقتراحات الفرنسية أجاب محمد خيضر ممثل جبهة التحرير الوطني ممثل حكومة فرنسا بمايلي:

1- أن أي اتفاق سياسي لا يؤيده الطرف المشارك في الحرب و الجيش الوطني الجزائري ليس له أي معنى وعليه فلابد من القيام بمفاوضات مع ممثلي جيش التحرير.

---

[1]- مستشار في جمعية الإتحاد الفرنسي و عضو لجنة إدارية في الفرع الفرنسي للأممية العمالية و هو مستوطن من وهران معروف بموقفه الليبرالي. ينظر، **زيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوسارسي، دار هومي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009**، ص 110.

[2]- محمد خيضر، مناضل في حزب الشعب الجزائري، نائب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في البرلمان الفرنسي، حكمت عليه المحاكم الاستعمارية، فانتقل إلى القاهرة في سنة 1951 عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وفي اللجنة التي أعلنت الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 كان أحد مسيري وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج، إلى يوم اختطاف الطائرة المغربية، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ. ينظر مجلة المجاهد، **هؤلاء هم**....، مصدر سابق، ص 09.

2- أن عملية إجراء الانتخابات لا يمكن أن تتم الآن و الشيء المهم هو الاتفاق على الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للدستور الجديد وذلك مع جيش التحرير مباشرة

3- إن إيقاف القتال ثم الشروع في انتخابات باتفاق الطرفين على ضمانات وشروط معينة سوف يترتب عنه قيام ممثلو الشعب الجزائري المنتخبون بتنفيذ المبادئ المتفق عليها.[1]

وقد أبلغ بيير ستيب هذا العرض إلى مانديس فرانس الذي أبلغه بدوره إلى غي مولي رئيس الحكومة، ففرضها لتأكده من أن جبهة التحرير الوطني جدية في عرضها، وأن أعضائها اللذين عينتهم للمهمة يملكون كل الصلاحيات والنفوذ الكبير في الثورة بحيث تكون كل أعمالهم وجهودهم مقبولة مطاعة، وغير مخلص للوصول إلى أي حل سلمي للمشكلة عن طريق التفاوض.[2]

- **بلغراد:**

جرى لقاء آخر بين محمد خيضر وأحمد فرنسيس[3] وبين Pierre Commin الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي، وعاد الوفد الفرنسي لعرض مثلث غي مولي، ولكن وفد جبهة التحرير الوطني أكد له بأن إيقاف القتال لا يمكن أن يتم إلا بعد الوصول الى اتفاق سياسي يشمل جميع الجوانب الأخرى للمشكل، واقترح فوق ذلك أن يتخطى الطرفان مرحلة الاتصالات السرية إلى مرحلة المحادثات الرسمية العلنية غير أن ممثلي غي مولي أعلنوا أن حكومتهم لا تستطيع التفاوض إلاّ مع النواب المنتخبين وفق مثلثها، فتعثرت المحادثات وتوقفت مرة أخرى بعض الوقت.[4]

---

[1]- فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1984،ص 197.

[2]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين**...، المرجع السابق، ص 301.

[3]- أحمد فرنسيس، ولد في 12 نوفمبر 1910 بغيلزان، متحصل على شهادة الطب، مارس السياسة مبكرا مع فرحات عباس ضمن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946- 1956، حيث التحق بجبهة.ت.و وزير الشؤون المالية والاقتصادي من 1958 إلى 1961 توفي في 31 أوت 1968 بجنيف ، ينظر عاشور شرفي، المصدر السابق، ص 259.

[4]-يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين**...، مرجع سابق ،ص،ص302،303.

– روما:

حصـل اتصـال جديد بين محمد خيضـر وعبد الرحمن كيوان[1] مع هيربو(Herbaut) و كازيل (Cazeles) يوم 2و3 سـبتمبر 956 في روما[2] ، لم يوافق وفد ج.ت.و على هذا اللقاء لعدم تقديم الحجة وقالوا: (مستحيل أن نستمر في هذا اللقاء الشبه رسمي.[3] وفي هذا اللقاء اقترح الوفد الفرنسـي مخططا عاما لوضـع دسـتور جديد للجزائر مسـتوحى من لائحة مؤتمر الحزب الاشـتراكي تستند إليها كل صلاحيات الشؤون الداخلية للجزائر، ماعدا المتصلة بقانون الأحوال الشخصية لأوربي الجزائر، ثم توضـع علاقات جديدة في فرنسـا والجزائر، وتشـكل هيئة جزائرية وفرنسـية في الشؤون الدبلوماسية والاقتصادية والأمن العسكري، ونظام الحريات الفردية والعامة.[4]

– في بلغراد للمرة الثانية: 21 سبتمبر 1956

في 20 سبتمبر تمت المقابلة الرابعة ببلغراد وحضرها من الجانب الجزائري محمد خيضر والأمين دباغين ومن الجانـب الفرنسـي هيربو ، ودارت هـذه المحادثـة حول الاعتراف بحق الجزائر في الاسـتقلال وظهرت بوادر اتفاق حول عبارة أخرى تعوض كلمة الاسـتقلال وهي حق الشـعب الجزائري في تسـيير شـؤونه بحرية، وفيما يتعلق بالنظام الذي اقترحه الوفد الفرنسـي في المقابلات السـابقة، اقترح الوفد الجزائري أن تكون المسـائل المشـتركة بين الصـلاحيات الفرنسـية والجزائرية، موضـوع اتفاقية ثنائية، فطلب هيربو أن يطلع حكومته على هذا الاقتراح في انتظار مقابلة أخرى، لكن محمد خيضر الذي اعتبرته الحكومة الفرنسية ثلاث مرات، مفاوضا معتمدا من طرف الجبهة،

---

[1]- عبد الرحمن كيوان، كان محاميا وعضوا في حزب الشعب، إرتقى إلى مناصب قيادية، عضو في سكرتارية حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1954، رفض مرافقة بن خدة على الانضمام لجبهة.ت.و، نادى بالاستقلال الذاتي، عوض المطالبة بالاستقلال التام، فكان آخر من انضم وشارك في المفاوضات مع مبعوثي غي موللي عام 1956. ينظر، حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 280.

[2]– بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر ، اتفاقيات إيفيان**، تر:لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية،ص 15.

[3] -Rédha Malek، **l'Algérie à Évian، histoire des négociations secrètes**، Edition dahlab، Algérie،1991،p 26.

[4]-يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين...**، مرجع سابق ، ص 303.

اختطف مع رفقائه في حادث الطائرة المشهورة 22 أكتوبر[1]، فتوقفت بسبب ذلك الاتصالات الشبيهة بالرسمية خاصة وأن غي مولي شجع هذا الاختطاف، مما يدل على تواطؤ الحكومة الفرنسية مع جيش الاحتلال في تلك العملية.[2]

- **في الجزائر:**

في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه اتصالات في القاهرة وبلغراد وروما، كانت هناك اتصالات أخرى أقل أهمية تجري في الجزائر تهدف إلى جس نبض قادة الداخل[3] ولم تكن تهدف إلى التمهيد للمفاوضات، ففي صيف 1958 رخص روبير لاكوست(Robert Lacost) للباشاغا بوطالب في أن يتصل بعبان رمضان، و العربي بن مهيدي[4]، ولم يقدر لهذه الاتصالات أن تثمر لأن الهدف منها هو محاولة التجسس على جبهة التحرير الوطني والتعرف على أماكن قادتها ومنازلهم التي يلتقون فيها ويجتمعون ويختفون لتسيير العمليات الفدائية في المدن وتحقيق الاتصال بين مختلف الجهات لتموين الثورة بالمال والمؤن وتزويد المسؤولين بالتعليمات اللازمة ومن سوء حظ الباشاغا أنه كان جاهلا بخطط الاستعماريين.[5]

- **تونس:**

بعد سقوط حكومة غي مولي في جوان 1957، وقيام حكومة بورجيس مونوري ، كلف السيد بوسيوتيير عضو مجلس ديوان وزير الخارجية الفرنسي السيد كريستيان بالاتصال بممثلي الجبهة في تونس وكان يحمل معه رسالة تحمل إمضاء بولوش مدير ديوان بورجيس مونورلي، وحل غوبويسونييس بتونس يوم 5 جويلية كملاحظ لتتبع أعمال مؤتمر النقابات العالمية الحرة، واتصل

---

[1]-الأعضاء المختطفون الخمسة لجبهة التحرير الوطني هم: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة،محمد بوضياف، محمد خيضر ومصطفى الأشرف، ينظر بن يوسف بن خدة، المصدر السابق،ص 15.

[2]- المجاهد،**الإتصالات السرية من 1956 إلى 1960**، العدد 92، 27 مارس 1961، ج 4: ص11.

[3]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين...**، مرجع سابق، ص 304.

[4]- المجاهد، **الاتصالات السرية...** مصدر سابق، ص 11

[5]-يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين...**، مرجع سابق، ص 304.

في تونس ببعض ممثلي الجبهة اللذين اعلموه أن استئناف الاتصالات ممكن بشرط أن تصدر الحكومة الفرنسية بيانا تعترف فيه بالجنسية الجزائرية، فقرر غوبويسونيس أن يطلع حكومته على هذا الموقف على أن يعود لتونس في 19 جويلية والطائرة التي كانت تقله، كانت تحمل أيضا السيد عبد المجيد شاكر الذي كان ذاهبا لزيارة موكليه[1]، لكن المحامي التونسي ألقى عليه القبض فور نزوله من الطائرة في مطار أورلي ومنعه من الاتصال بموكليه فعاد من المطار الى تونس، وبعدئذ أنكر بورجيس مونولي في البرلمان الفرنسي أن يكون قد كلف غوبويسونيس بإجراء اتصالات مع قادة الجبهة وبذلك نسفت هذه المحاولة أيضا.[2]

2- تشكل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودورها في المفاوضات: G.P.R.A

شهدت الثورة التحريرية خلال السنوات الأربع الأولى من اندلاعها تطورات عدة وتغيرات على مستوى هياكل ج.ت.و. فبرزت هياكل جديدة لتنظيم وتدعيم مسارها بصفة أدق وأشمل كما طورت بعض التنظيمات الأخرى لتواكب الأحداث والمتغيرات الوطنية والدولية، فتشكلت بذلك ظروف وعوامل أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[3] اختلفت هذه الظروف بين ظروف سياسية وعسكرية وأخرى اجتماعية اكتست أهمية بالغة وكان لها تأثير مباشر على سير الأحداث.

أ- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: 1958/09/19

إن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تختصر في أذهان قادة الجزائر منذ سنة 1956، وفي هذا فإن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956.

1- ويقصد بموكليه: بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد حسين، محمد بوضياف، ينظر مجلة المجاهد ، المصدر السابق ، ص:11

2- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين...** ،مرجع سابق، ص: 305

3- نجاة بيّة، **المصالح الخاصة والتّقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954-1962**، منشورات الحبر،ط1، الجزائر،2010،ص 121

وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها، ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957 خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[1]، المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28

أوت 1957، حيث اتخذ قرار تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية.[2]

ضف إلى ذلك حاجة الثورة إلى جهاز فعال لكسب التأييد الدولي في خضم التضامن الدولي مع الحركات التحريرية، هكذا توفرت الأسباب الكافية لتأسيس الحكومة المؤقتة التي فوض المجلس الوطني للثورة مهمة إنشائها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ متى توفرت الظروف ، حيث شكلت لجنة فنية وإدارية قامت بتحضير مسودة مشروع تأسيس الحكومة، فاجتمعت اللجنة يوم 9 سبتمبر 1958 ووضعت الخطة النهائية لتشكيل الحكومة.[3]

أعلن قادة الثورة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 عن قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[4]

ب- أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

اختلفت أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1]- C.N.R.A مؤتمر تعينه جبهة التحرير الوطني، منبثق عن مؤتمر الصومام 1956، يتكون من 34 عضوا، 17 عضوا دائما، و17 عضوا مستخلفا، توسعت تشكيلته إلى 54 عضوا في اختتام جلسته المنعقدة بالقاهرة، كلهم دائمون يجتمع مرة واحدة بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ، وهو يعتبر الهيئة الوحيدة المرخص لها النطق بوقف إطلاق النار ومباشرة المفاوضات. لتفاصيل أكثر ينظر: عاشور شرفي، المصدر السابق، ص314.

[2]- عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،سبتمبر 1958جانفي 1960**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2010، ص43.

[3]- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص114.

[4]-عبد المجيد خروبي، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 118.

- إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة، والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي، والتهيئة لهذا العمل.[1]

فضلا عن خلق جو من الانسجام والوحدة القيادية التي كانت تعتبر مطلبا ملحا لتفادي مشكلة أساسية عانت منها الثورة آنذاك، كالاختلافات بين قادة الثورة.[2]

إضافة إلى مشكل الأسلحة الذي يعد من أخطر المشاكل التي عانت منها الثورة.[3]

والغاية المبتغاة من كل ذلك هو إعطاء نفس جديد للثورة، وإعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي.[4]

أما على صعيد الجبهة الخارجية، فإن الأمر يستوجب مواصلة كسب الدعم الخارجي لها في الوقت الذي تغيرت فيه معطيات الصّراع الجزائري الفرنسي، بخاصة مع تولي الجنرال ديغول (De Gaulle) قيادة السلطة الفرنسية.[5] والتصدي لسياسته الخارجية وإرغامه على الاعتراف بحق الجزائريين، وتجاوز الصعوبات التي كانت تعيق سير الثورة داخليا، وذلك بإيجاد طرف دبلوماسي بمثابة هجوم على السلطة الاستعمارية.[6]

---

[1]– أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركاب الثورة التحريرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ج3، ص402.

[2]– نجاة بيّة، المرجع السابق، ص 127.

[3]–عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 39.

[4] -Mohamed Harbi، **le F.L.N. mirage et réalité des origines a la prise du pirurior1954 – 1962**، p 182.

[5]– نجاة بيّة، المرجع السابق، ص:128.

[6] - Mohamd Harbi، **le F.L.N…:::…**Op.cit، p 189.

إضافة إلى توفير أداة شرعية ورسمية جزائرية للتفاوض مع فرنسا، حتى تبطل تذرع ديغول بعدم وجود ممثل شرعي للشعب الجزائري للتفاوض معه.[1]

ج- دور الحكومة المؤقتة:

كان للحكومة المؤقتة دورا مهما على الصعيد الداخلي والخارجي ، حيث انصب دورها في المرحلة الأولى على العمل الدبلوماسي بإرسال بعثات إلى البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة، أما في المرحلة الثانية فانكبت على تسيير وإدارة ملف المفاوضات مع الطرف الفرنسي ويمكن إجمال دورها فيما يلي:[2]

- داخليا:

عقدت الحكومة المؤقتة أول اجتماع لها بالقاهرة غداة الإعلان عنها، وتواصلت الاجتماعات لتتوج في 26 سبتمبر ببيان يعبر بوضوح عن الرغبة في السلم والتفاوض من خلال:

اعلان استعدادها لمقابلة ممثلين عن هذه الحكومة لتحديد شروط وقف القتال على الصعيدين العسكري والسياسي.

كما تضمن البيان تصريح لمبادئ سياسية الحكومة الخارجية:

1- التضامن المغربي والعربي الأفروأسياوي .
2- احترام ميثاق الأمم المتحدة.
3- تبني الإعلام العالمي لحقوق الإنسان .
4- الترحيب بتطبيق اتفاقية جونيف على حرب الجزائر.

---

[1]- نجاة بيّة، المرجع السابق، ص: 128.

[2]- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، تر: محفوظ حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال 2002،ص 433.

5- توطيد دعائم السلام العالمي ووقف سباق التسلح وحضر التجارب النووية التي تريدون نقلها إلى الجزائر.

غير أن هذا التوجه السلمي لم يمنع الحكومة من توجيه أوامر لمختلف قوات الثورة داخل الجزائر وبفرنسا ذاتها من التصدي الحازم بشتى الوسائل لاستفتاء 28 سبتمبر الذي يريد الجنرال ديغول من خلاله العودة بالقضية الجزائرية إلى نقطة الصفر.[1]

وفي 23 أكتوبر من عام 1958 وجه شارل ديغول نداء سماه سلم الشجعان إلى قادة وثوار ج.ت.و. وكل فئاته دون أن يستثني الطبقات السياسية، ودعاهم فيه إلى الاستسلام في أقرب وقت عن طريق رفع الأعلام البيضاء[2]

تصدت الحكومة المؤقتة لهذه المبادرة الديغولية،كما تصدت إلى مناورة مشروع قسنطينة سنة 1958 الذي أعلن عنه الجنرال ديغول في خطاب أجراه في أكتوبر ،و يهدف المشروع إلى تعميم الحرب بتوظيف السلاح الاقتصادي ،ومحاولة حصار جبهة التحرير بأوهام الرخاء المزيف.[3]

- خارجيا:

لقد عبر بيان الحكومة المؤقتة في 28 سبتمبر 1959 عن حنكة دبلوماسية ودراية كبيرة بالمعطيات الدولية، وهو ما استخلصه أعضاء الحكومة عند تقديمهم لارتدادات الموقف الجزائري على الصعيد الدولي، فإضافة إلى إعجاب الدول الصديقة والشقيقة عموما بالرد الجزائري على ديغول ومن ضمنها جمهورية الصين الشعبية وجمهورية يوغسلافيا، أعلنت الولايات المتحدة رضاها على المبادرة الديغولية "حق تقرير المصير" وعلى نحو الحل السلمي، بفضل قبول الطرفين تقرير المصير و بالعودة

1- محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص447،448.

2- وعوضا عن رفع الأعلام رفع الثوار الجزائريون بنادقهم على أرض المعركة وأصواتهم في المنابر الدولية، لأن سلم الشجعان هذا إنما يخدم الاستعمار وإبقاء الجزائر فرنسية مع تحسينات في الأوضاع الاقتصادية تخدم المصالح الفرنسية فقط. أرشيفهم وتاريخنا، **ملف حرب تحرير واستقلال الجزائر**، شريط وثائقي، قناة الجزيرة.

3- محمد عباس ،**نصر بلا...**، مرجع سابق ، ص 447

إلى مبدأ التشـــاور، وهو ما يثبت بأن رد الحكومة خلّص الثورة الجزائرية من الحرج الذي كان سـيلحق بها في هيئة الأمم المتحدة في حال رفضـها للمبادرة الفرنسـية جملة واحدة لذلك فقد ظهرت متمسكة بالحل السلمي والمطالبة بالمفاوضات.[1]

كما كان سـياسـيو الحكومة المؤقتة وعلى رأسـهم فرحات عباس[2] يسـعون لإعطاء الوجه المشرف للثورة بفضل الانتصارات الدبلوماسية التي كان يحققها محمد يزيد، سعد دحلب[3]، بن خدة، أحمد فرانسيس، عبر عدد من العواصم العالمية.[4]

كما عملت الحكومة المؤقتة في سـياسـتها على تحييد حكومتي تونس والمغرب الأقصـى السـاعيتين للإسـراع في المفاوضـات، ولعب دور الوسـاطة على حسـاب الثورة الجزائرية، وذلك بالحفاظ على التوازن في التعامل مع الدولتين وعدم ترك المجال لبورقيبة ليتصرف بالثورة كما لو كان وصيا عليها.[5]

3- الاتصالات الشبيهة بالرسمية:

رغم أن الإدارة الفرنسـية حاولت بعد انطلاق الكفاح المسـلح تقزيم الثورة الجزائرية، باعتبارها من صنع قطاع الطرق، والخارجين عن القانون تارة ومرتزقة ينهلون من الشيوعية العالمية أو ناصريين

1- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 105.

2- فرحات عباس، ابتدأ نشاطه في خدمة القضية الوطنية منذ تخرجه من الكلية، أسس جمعية الطلبة المسلمين للشمال الافريقي و تولى رئاستها، ثم وسع نطاق نشاطه، فعمل بجانب جماعة الأمير خالد إلى أن أسس (أحباب البيان والحرية)، حيث حقق أمله في توحيد الشعب الجزائري ، التحق بجبهة.ت.و في شهر ماي 1955 بعد مدة من النشاط في الجزائر، عين لتعزيز وفد جبهة.ت.و في الخارج، عضو في المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ. ينظر، مجلة المجاهد، **هؤلاء هم**....، مصدر سابق، ص 09.

3- سعد دحلب، ولد بقصر الشلالة في سنة 1918، وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1919- 1962، بدأ نضاله مبكرا في حزب نجم شمال افريقيا بعد توقيفه في مظاهرات شعبية بقصر الشلالة في 18 ماي 1945، ناضل في حزب الشعب الجزائري 1953- 1954 ثم التحق بحزب جبهة.ت.و عند اندلاع ثورة 1 نوفمبر 1954، كان وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة التي وقعت على اتفاقيات ايفيان، ينظر، عاشور شرقي، المصدر السابق، ص 164.

4- حميد عبد القادر،المرجع السابق، ص 212.

5- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 142.

تابعين للقاهرة تارة أخرى، لكن مع اتساع صدى الثورة على المستويين السياسي والعسكري حاولت جس نبض قادتها بتنظيم سلسلة لقاءات كما تم الإشارة إليه في المبحث الأول.[1]

ويبدو أن هذه السلسلة من اللقاءات لم تعبر بالفعل عن نية الإدارة الفرنسية للدخول في مفاوضات مع ج.ت.و، بقدر ما جسدت محاولتها جس نبض قادتها والتعرف عليهم من جهة ومحاولة تبييض صورتها في الخارج من جهة أخرى.[2]

لكن أمام مبادئ الحكومة المؤقتة التي لم تتغير والتي أعلنت عن رغبتها من أول بيان لها 18سبتمبر 1958 في أن تصل إلى حل للمشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض، وجد ديغول نفسه مرغما للخضوع إلى هذه الرغبة.

لم يحدد ديغول الوسيلة التي تضع حدا للحرب، حتى يتمكن الشعب الجزائري من أن يقول كلمته، إلاّ أن العروض التي قدمها بعد ذلك ابتداءا من 10 نوفمبر 1959، كلها تدل على أنه كان يهدف دائما إلى شئ واحد هو التفاوض مع الحكومة الجزائرية حول إيقاف القتال فقط بكيفية تجعل إيقاف القتال عبارة عن استسلام جيش التحرير الوطني.[3]

وفي 14 جوان 1960 وجه الجنرال ديغول نداء لجبهة التحرير الوطني، وهذا نصه: (أتوجه مرة أخرى إلى قادة التمرد وأصرح بأننا في انتظارهم هنا لإيجاد نهاية مشرفة للمعارك التي لازالت ناشبة...وبعدها ستضبط الأمور لكي يدلي الشعب الجزائري برأيه بكل هدوء).[4]

وفي 20 جوان قبلت الحكومة المؤقتة الجزائرية هذا العرض والبيان الذي تلاه محمد يزيد يوضح ذلك حيث قال: (إلاّ أنها رغبة منها في وضع حد للنزاع وفي تسوية نهائيا للمشكلة)

---

[1]–سيد علي أحمد مسعود، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا1960–1961 من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، 2001–2002، ص185.

[2]نفسه، ص187.

[3]– مجلة المجاهد، **وأخيرا أذعنت فرنسا للتفاوض ولكن...**، العدد 92، ص10.

[4]– عبد المجيد بلخروبي، المرجع السابق، ص:199.

وأدى ذلك إلى لقاء شـبه رسمي كان الأول من نوعه بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسـية منذ اندلاع الحرب وهو اللقاء الذي جرى بين 29/25 جوان، وسمي بمحادثات مولان[1].

أ- مجريات لقاء مولان:

بقي الغموض محيطا بسـفر مولان، فاقترح سـفير فرنسـا عن طريق وسـطاء تونسـيين، طائرة عسـكرية لنقل الموفدين، رفضـت ج.ت.و هذا الاقتراح لأسـباب متعلقة بالكرامة، فاسـتقل الوفد الجزائري أخيرا طائرة تعمل على الخطوط الجوية التونسية.[2]

وصل الوفد إلى مدينة مولان، وهناك كان في استقبالهم الوفد الفرنسي المتكون من والي مقاطعة مولان روجي موري (Roger Morris) والأمين العام للقضـايا الجزائرية كاسـين (Castin) والعقيد ماتون (Mathon) [3]

ولكن لم تعاملهما الحكومة الفرنسـية على كمفاوضـين بل عاملتهما على أسـاس متمردين، فعزلتهما في دار عمالة مولان،.[4] وضـع المنتدبون الجزائريون في ظروف إقامة جيدة، ولكن في عزلة تامة عن العالم الخارجي لا خروج ولا اتصال مع الصحافيين.[5]

وخلال محادثات مولان ركز الوفد الفرنسي على إجراءات وضع السلاح ومصير جنود جيش التحرير الوطني، في الوقت الذي ركز فيه وفد جبهة.ت.و على أسـس انطلاق المفاوضـات المبنية على شروط وضمانات حق تقرير المصير، وهو ما جعل حديث الطرفين أشبه بحديث الطرشان،[6] وعليه فإن المفاوضـات التي ابتدأت يوم 1960/06/25 لم تحقق أية نتيجة إيجابية لأن الوفد

[1]- الواقعة بمحاذاة نهر السين جنوب شرق باريس، ينظر سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 191.

[2]- رضا مالك، المصدر السابق، ص 88.

[3] - Saad Dahlab، **Mission accomplie**، E: Dahlab، Alger، 1990،p133.

[4]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق ، ص 139.

[5]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 148،

[6]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص:192.

الفرنسي اتخذ من ذلك اللقاء دعاية له بأن فرنسا ترغب في السلام والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفضه، كما أن وفد جبهة.ت.و قد استاء من معاملة السلطات الفرنسية له.[1]

استمرت المحادثات خمسة أيام كل واحد كان نسخة من الأيام الأخرى يأتى الوفد الفرنسي صباحا من باريس، تعقد جلستي عمل في اليوم واحدة صباحا و أخرى بعد الزوال، يكرر فيها الوفد الفرنسي التعليمات التي جاء بها من باريس، ويقدم الوفد الجزائري التي جاء بها من تونس ثم يفترق المندوبون و يلتقون في اليوم الموالي من دون جديد[2].

كما أن الوفد الجزائري لم يتمكن من الاتصال بالخمسة ألمسجونين و كان ديغول من جهته يناور و يبحث عن وقف لإطلاق النار من الداخل و هذا باستقباله لقادة الولاية الرابعة وتكثيف العمليات العسكرية، و كان يريد استسلام جيش التحرير الوطني.[3]

أراد الجزائريون لقاءا في القمة بين ديغول و عباس على رأس الوفد، طالبوا أن يستقبل في باريس و تكون له حرية التحرك في فرنسا و يرى من يشاء و يدلي بالتصريحات التي يراها مناسبة له، و يزور الذين يريدون إطلاق سراحهم للمشاركة في المحادثات، وتمنى للمفاوضات وفدا فرنسيا حكوميا ليس فيه عسكريون، و هذا بدون وقف القتال مسبقا، ومع كل ذلك كان الفرنسيون يردّون بالنفي : "كلا لن يكون هذا ، من المستحيل أن نقبل هذا مذكرين و مؤكدين أن الجنرال ديغول تكلم عن المحادثات من أجل وقف القتال و التفاهم على مصير الأسلحة و المقاتلين، وأنه لن يقابل في باريس رئيس حكومة لا تعترف بها فرنسا.[4]

---

[1]- وأثناء ذلك كان ديغول في غمرة المساومات مع إطارات الولاية الرابعة من أجل وقف إطلاق النار في تلك المنطقة فقط، والحكومة المؤقتة لاتدري شيئا عن ذلك، ولا عن المناورات التي يقوم بها ديغول الذي رفض التفاوض مع ج.ت.و لوقف إطلاق النار على كامل التراب الوطني.ينظر، بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير**...، مصدر سابق، ص 19.

[2]– صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث،د.ط، 2008 ، ص 149.

[3] - Mahfoud Kaddache، **Et l'Algérie se libera، 1954 - 1962**، Edif، Alger 2000، p 209.

[4]- صالح بلحاج، المرجع السابق، 2008، ص 149،

ونتيجة عدم اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني كمفاوض وحيد بهدف ضرب وحدة الجزائر الشعبية و الجغرافية، حيث فرضت فرنسا من بين شروطها فصل الصحراء عن الجزائر. وعن ذلك الفشل قال الجنرال ديغول إن شروط التفاوض التي نقلها الوفد الجزائري تتضمن ضرورة تنظيم محادثات مباشرة بين فرحات عباس و الجنرال ديغول و إطلاق سراح بن بلة و رفقائه ...وإن الجنرال ديغول لن يتحادث مع قائد المتمردين ما دام ا لرصاص يطلق على جنوده في الجزائر.[1]

والظاهر أن لا حكومة ميشال دولبري Michel De Lebri ولا الجنرال ديغول كانا مستعدان للاعتراف بممثلي ج.ت.و وهو ما يفسر رفض ديغول محاولة الحكومة المؤقتة لتنظيم قمة تجمع بينه وبين عباس فرحات، وسعيه لجس نبض قادة الثورة فقط، وتقسيم الحدود التي قد يتنازل عنها، فضلا عن تحضيره لرأي عام يؤمن بفكرة المفاوضات، وعليه فإن محادثات مولان لم تخرج عن مبادرة سلم الشجعان.[2]

ولهذا فشلت محادثات مولان، وعاد الوفد الجزائري إلى تونس 19 جوان 1960 وتوقف مسار السلام لمدة 8 أشهر، وحسب الانطباعات التي عاد بها الوفد الجزائري المفاوض، فإن الحكومة الفرنسية كانت متخوفة من تمرد رجال الجيش وقادة الجالية الأوربية بالجزائر والأمل لا يزال يساورها في إحراز انتصار عسكري على الثوار الجزائريين، وبالفعل فقد عمد ديغول في صيف 1960 إلى تدعيم الجيش المتكون من 500.000 جندي في الجزائر، وخصص ميزانية كبيرة لتموين الحرب التي كانت تكلفه يوميا 3 مليارات من السنتيمات الفرنسية.[3]

ويبدو أن رغم فشل محادثات مولان فإن الثورة الجزائرية قد حققت انتصارا كبيرا، ذلك أن أسس المحادثات انطلقت من خطاب 14 جوان 1960 الذي بدوره قلب شرعية التواجد الفرنسي ذاته، بدعوة ديغول لممثلي جبهة.ت.و لإجراء محادثات وهم اللذين ظلو إلى هذا الوقت

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 458،

[2]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص،ص: 193،192.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 523.

قريب خارجين عن القانون، أضـــف إلى ذلك أن الرد الإيجابي للحكومة المؤقتة بتاريخ 20 جوان 1960 بإيفاد مبعوثين عنها إلى باريس كان في حقيقة الأمر دهاء سياسيا من قادتها قصد تفويت الفرصـة على ديغول للعدول عن فكرة تحقيق إطلاق النار مع الولايات في إطار سـلم الشـجعان، كما أن وقع هذه المحادثات ذاته يشكل نصرا كبيرا للشعب الجزائري وهو يرى في "فرنسا" التي لا تقهر "تتفاوض" مع "عدوها" بمنطق مهزوم.[1]

ب- مابين مولان ولوسارن: (29 جوان 1960– 20 فيفري 1961)

إن تسـارع الأحداث واتسـاع صـدى الثورة الجزائرية خصـوصـا في الميدان الدبلوماسـي، وبداية اتسـاع دائرة المتطرفين من المعمرين وظهور المنظمة العسـكرية السـرية، كل ذلك جعل من الجنرال ديغول يراهن على إيجاد طريقة لتسـوية القضـية الجزائرية، تحقق فيه فرنسـا نهاية مشـرفة على حد تعبيره.[2]

وعندما اقتنع ديغول بأن الحكومة الجزائرية لا تنخدع بالشـــراك التي نصـــبها لها، والتي تهدف إلى استسلامها وإشراكها في الحل إشراكا مظهريا فقط، من غير أن تكون لها كلمة فاصلة في تحديد الضمانات والشروط الأساسية.[3]

قرر ديغول في يوم 04 نوفمبر 1960 أن يتقدم خطوة ثانية في طريق المفاوضات وألقى خطابه التاريخي وأعلن لأول مرة عن ميلاد "الجزائر جزائرية".[4]

وفي هذه المرة غيّر ديغول الأســـلوب فقط لكنه لم يغير الهدف لأن الخطاب في الواقع لم يأت بجديد لأنه يتلخص في نقطتين:

1- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص: 193.

2- نفسه، ص: 194.

3- مجلة المجاهد، **وأخيرا أذعنت فرنسا**.....، مصدر سابق، ص10.

4- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 523.

1- "الجزائر جزائرية" سوف تتحقق وسوف تكون لها حكومتها وقوانينها وأنظمتها الخاصة، إن أراد الجزائريون لكن هذه "الجزائر" لابد أن تكون متحدة مع فرنسا في ميادين التعليم و الاقتصاد و الدفاع و الفنيّات.

2- فيما أراد الجزائريون أن يكونوا مستقلين استقلالا تاما فإن الحكومة الفرنسية ستعمد إلى تقسيم الجزائر حتى تضمن حقوق الجزائريين اللذين يريدون أن يبقوا فرنسيين.[1]

3- إضافة إلى مشاريع أخرى كالاستفتاء المزمع إجراؤه في 08 جانفي 1961 حول مبدأ تقرير المصير، وسلسلة الزيارات التي قام بها خلال نهاية 1960، التي انتهت بفشل ذريع إثر انتفاضة 11 ديسمبر 1960[2] .

وقد أقنعت هذه المظاهرات ديغول بأن كل محاولة ترمي إلى فرض حل عسكري ستبقي بدون جدوى، كما كانت هذه الانتفاضات عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات.[3]

وتدعم موقف ديغول في فرنسا يوم 08 يناير 1961 حيث نال تأييد أبناء شعبه لسياسة تقرير المصير في الجزائر بنسبة 75% وفي الجزائر بنسبة 53% وبحصوله على هذا التأييد الشعبي، تحول ديغول إلى مائدة المفاوضات لاستئناف محادثات مولان التي توقفت يوم 1960/06/29.[4]

ج- محادثات لوسارن: 20-02-1961:

مباشرة بعد ظهور الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في الجزائر والذي اعتبر في الأوساط السياسية بمثابة مباركة شعبية من طرف الفرنسيين للدخول في مفاوضات مع جبهة.ت.و، شرع ديغول في

1- مجلة المجاهد، **وأخيرا أذعنت فرنسا إلى التفاوض**....،مصدر سابق، ص10.

2- انجر عن هذه المظاهرات وفاة مايزيد عن 108 مسلم جزائري و 6 أوربيين وجرح ما لا يقل عن 500 شخص من الطرفين، مؤكدة بذلك زيف الادعاءات الفرنسية من عدم تمثيلية جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري. ينظر عمار بوحوش، المرجع السابق، ص524.

3- بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان**....، مصدر سابق ص20.

4- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص525.

إجراء اتصالات مع سياسيين سويسريين[1] بقصد استئناف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية.[2]

وقد جرت هذه المفاوضات بواسطة أوليفي لونق(Olivier Long)الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوربية الخاصة بالتبادل الحر، وأوكل ديغول هذه المهمة لجورج بومبيدو)George Pompidou وذلك لاستمزاج نوايا الجزائريين.[3]

واختير بومبيدو ممثلا عن ديغول باعتباره المدير السابق لمكتبه، والذي يثق به، وقد قام أوليفي لونق، الدبلوماسي الحذر باتخاذ كل التدابير لتجنب أقل عقبة أثناء اللقاءات الوشيكة الحدوث بين الوفدين.[4]

وكان اللقاء بين بومبيدو و برينو دو لوس(Bruno de leusse) من جهة وبومنجل وبولحروف من جهة أخرى،[5] وبفضل الاتصالات المستمرة مع الطيب بولحروف وصديقه السويسري تمكن السيد لونق من الاتصال بالوزير الفرنسي لويس جوكس (Louis Joxe) والسيد ماكس بتي بيار (Max Ptit Pierre) رئيس قسم الشؤون السياسية بوزارة الخارجية السويسرية، وفي هذا الإطار جاء جوكس إلى جنيف يوم 10 جانفي 1961 وتباحث معه في إمكانية الاقتراحات الخاصة بالتفاوض حسبما تلقاها من السيد أوليفي لونق الذي كان على اتصال دائم مع السيد طيب بولحروف.[6]

---

[1]- ستلعب سويسرا دورا رئيسيا بداية من هذه الفترة إلى نهاية المفاوضات الجزائرية الفرنسية مارس 1962. وذلك بعد أن تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أن تكسب مصداقية الرأي العام السويسري والسلطات الرسمية، اثر تمكنها من تحرير السويسريين اللذين احتجزو في كونكاري، وتلبية لطلب الحكومة المؤقتة، أفرج أحمد سوكوتوري عن الرهائن. ينظر Saad Dahlab، Op.cit، p:137.

[2]- نفسه، ص 526.

[3]- بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان**، مصدر سابق، ص20.

[4]- رضا مالك، المصدر السابق، ص121.

[5] - Mohamed Harbi، **le F.L.N….**، Op.cit، p 283.

[6]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 526.

ومن النقاط التي أثارها بومبيدو الذي كان يرافقه دو لوس مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية:

- المؤسسات المؤقتة، ضمانات لتقرير المصير، جنسية الأقلية الأوربية، مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة.[1] و ضمانات وتمثيل الأقليات.[2]

اعترض الوفد الجزائري لأنه لاحظ أن جورج بومبيدو لم يتطرق إلى موضوعين هامين بالنسبة لهم:

- تزامن النقاشات حول وقف إطلاق النار وحول ضمانات تقرير المصير والصحراء.

بحيث لم يذكر النقطة الأولى إلاّ تلميحا مؤكدا أن العمليات العسكرية يجب أن تتوقف، وحول الثانية كان الانطباع واضحا، بحيث لا يتعلق تقرير المصير في ذهنه إلاّ بشمالي الجزائر.

وأخذ الكلمة بومنجل، تطرق فيها إلى كل القضايا: فشل محادثات مولان التي كان سببها شروط وقف إطلاق النار، حيث قال:" إذا كنتم تسيطرون على الوضع فلماذا لا تثبتون ذلك على الميدان؟ عمليا، لم تنجح أساليبكم والبرهان هو أننا هنا كلانا مستعجلون للتفاوض".[3]

ظلت مواقف الوفدين متباعدة والنقاش بينهما ساخن بسبب رفض كل وفد لأفكار نظيره.[4]

وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية المحددة في هذا الظرف مابين نهاية المفاوضات السياسية والاستفتاء على تقرير المصير، يفكر بومبيدو بهيئة تنفيذية مؤقتة يرأسها فرنسي وتكون مؤلفة من أوربيين ومسلمين، تكون نسبة كل فريق في الهيئة موضع نقاش، ويكون أعضاؤها إما تقنيين مدعمين بسياسيين وإما سياسيين صراحة، واعتبر الموفد الفرنسي مسألة القاعدة البحرية "المرسى

---

[1]- هي هيئة مكلفة بتسيير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية بين توقف المعارك والاستقلال. ينظر بن يوسف بن خدة ، **اتفاقيات ايفيان**...، مصدر سابق، ص20.

[2]- نفسه, ص20.

[3]- رضا مالك، المصدر السابق، ص126.

[4]- بن يوسف بن خدة ، **اتفاقيات ايفيان**...، مصدر سابق، ص 22.

الكبير" بالنسبة لفرنسا كما هو جبل طارق بالنسبة لانجلترا.[1] وبذلك اعتبرت فرنسا المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الاسباني.[2]

استاء الوفد الجزائري من هذه المناقشات وطرح بومنجل سؤالا حول قضية الصحراء التي لم تذكر في هذا العرض كما أنها ليست جزائرية،[3] وكان رد بومبيدو بأن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع.[4]

كما اعتبر أن طرح مسألة السيادة على الصحراء أمرا ليس مفيدا، وأن طرحها يعني مجابهة الصعوبات ليس فقط مع فرنسا، بل مع بلدان أخرى أيضا، باعتبار أن الصحراء كانت أرض قاحلة غير مسكونة، والفرنسيون هم اللذين أوجدوها، كما اعتبر أن الصحراء لن تكون جزائرية وإذا كانت كذلك فستكون هدية للجزائريين، وهذا مالا يريدونه الفرنسيين.[5]

وبهذا كانت قضية الصحراء هي القطرة التي أفاضت الكأس وسببا وجيها لتعثر المفاوضات، كما أظهرت رغبة فرنسا الجامحة في فصل الصحراء عن الجزائر وبينت تمسك

الوفد الجزائري بمبادئه وصرامته. وتوقفت المفاوضات لمدة قصيرة وعاد كل وفد إلى قيادة بلده والتشاور مع كبار المسؤولين بدولته.[6]

د- من لوسارن إلى نيوشاتل:

وفي يوم 05 مارس استمرت المحادثات الفرنسية الجزائرية بين نفس أعضاء الوفدين بنيوشاتل البلجيكية.[7]

1- رضا مالك، المصدر السابق، ص 127.

2- بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان**...، مصدر سابق، ص 21.

3- رضا مالك، المصدر السابق، ص 128.

4- بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان**...، مصدر سابق، ص21.

5- رضا مالك، المصدر السابق، ص 128.

6- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 528.

7- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق. ص 196.

وقد طرح أحمد بومنجل في تقرير الصيانة الفرنسي الجزائري لنيوشاتل –الصادر عن أمانة الدولة للشؤون الجزائرية– أنه من بين القضايا الأخرى، مسألة ، مسـألة تعدد الاتجاهات، والذي هو في نظر جبهة.ت.و مسـألة زائفة فالحكومة المؤقتة وحدها مؤهلة للتحدث باسـم الجزائر، ولكن إذا كانت الحكومة الفرنسية تود هذه الصيغة عليها أن تشاور هذه الاتجاهات و جبهة.ت.و ليس لديها أي اعتراض شريطة أن يتجنب بشكل قاطع أية إجراءات قد تؤدي إلى مائدة مستديرة.

فرد بومبيدو على هذا الطرح بأنهم لا يريدون تنظيم مائدة مسـتديرة ولكن هم بحاجة إلى سماع كل الاتجاهات، وسـوف نتفاوض مع جبهة.ت.و ولكن نتحدث أيضـا مع ممثلي أطراف أخرى من الرأي الجزائري.[1]

وقد تم في هذا الاجتماع إعادة نقاش المسائل التي سبق أن عالجوها آملين أن يصلا إلى الحل النهائي.

وخلال هذه المحادثات أقر الوفد الفرنسـي ضـمنيا شـرعية الجبهة في تمثيل الشـعب الجزائري وعرض وفد أحمد بومنجل أطروحة الحكومة المؤقتة:

- في البدء استفتاء يجب أن تؤمن له الموضوعية بشكل كامل ويجري حول سؤال بسيط، مع الإستقلال أو ضده.
- بعد الاستفتاء فقط، يجري بحث العلاقات مع البلدين وينتج عن ذلك جدول الأعمال التالي:

ضمانات تطبيق تقرير المصير، وقف إطلاق النار وليس هدنة وإعلان علني للإتفاق الشامل حول هذه المسألة المزدوجة.[2]

[1] -Ministre Affaires Etrangers Européens، **Vers la paix en Algérie، les négociation d'Evian dans les archives diplomatiques françaises 15 janvier 1961- 29 juin 1962**، postface de Sadek Sellam، Compte Rendu de L'Entretien Franco-Algèrien De Neuchâtel le 05 mars، Secrétariat d'état aux affaires algériennes، 2012،p 12.

[2]– رضا مالك، المصدر السابق، ص 131.

أما فيما يتعلق بتنظيم الاستفتاء فاشترط الوفد الجزائري أن يجري في كامل الجزائر، ويجب أن تعلن النتيجة استنادا إلى قانون الأكثرية، فالجزائريون ليسوا مشكلين من شعوب متراكبة، وإنهم يشكلون شعبا متجانسا هو الشعب الجزائري، ولذلك لا يمكن أن يطرح موضوع تقسيم أو تجميع.[1]

واستمر الوفد الجزائري على موقفة فيما يخص هدنة أم وقف إطلاق النار، بحيث لن يحصل ذلك مالم تجر الاستجابة للأسباب التي حمل من أجلها السلاح.[2]

حصل الوفد الجزائري خلال هذه المحادثات على بعض التسهيلات مثل الإقامة في سويسرا وتمكنهم من مشاورة بن بله ورفاقه وإدراجهم في عداد الوفد.[3]

لكن الوفد الفرنسي دعا إلى ضرورة إرجاء قضية الصحراء بعد الفصل في قضية تقرير المصير، وهو الأمر الذي كان سيدفع الحكومة المؤقتة إلى فتح جبهة حقيقة بعد قيام الدولة الجزائرية مع جيرانها من جهة ومع فرنسا من جهة أخرى، وهو ما رفضه وفد جبهة.ت.و وجعل المحادثات تتعثر من جديد.[4]

وهكذا افترق الموفدان ليس دون أن يلاحظوا أن المواقف حول مسألتين على الأقل –الهدنة والصحراء بقيت ثابتة– وتم الاتفاق على أن الحكومة المؤقتة كما الحكومة الفرنسية ستبلغان إلى أوليفيه لونق أجوبة كل واحدة منهما، قطع المحادثات الاستكشافية أو متابعتها وفي حال المتابعة سيؤدي ذلك إلى تفاوض رسمي وعلني.[5]

1- نفسه، ص 132.

2- نفسه، ص 133.

3- نفسه، ص 134.

4- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص، ص 197،196.

5- رضا مالك، المصدر السابق، ص 135.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: المرحلة الأولى من المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

- المبحث الأول: محادثات إيفيان الأولى 20 ماي- 13 جوان 1961 من خلال الوثائق الدبلوماسية

- المبحث الثاني: لقاء لوغران 10-28 جويلية 1961

تعريف بالوثائق الدبلوماسية الفرنسية:

تندرج هذه الوثائق في إطار أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية والمعروف بأرشيف الكي دورسي المتعلقة بتاريخ الجزائر وهي مصنفة في الرصيد الأرشيفي المعروف بمصلحة الاتصال مع الجزائر Service de Laison avec L'Algérie S.L.A وقد فتح هذا الرصيد الأرشيفي الإطلاع عليه من قبل الباحثين ابتداءا من عام 2012.

وجاءت هذه الوثائق في أشكال متعددة منها: محاضر جلسات، برقيات، تقارير رسمية، نص الاتفاق النهائي لاتفاقية ايفيان، كما تضمنت خريطتين، خريطة شملت شمال الجزائر عشية الاستقلال، وخريطة أخرى خاصة بعموم القطر الجزائري، و تضمنت هذه الوثائق صور,ة تذكارية لأعضاء الوفد الفرنسي في اجتماع ايفيان صباح 23 ماي 1961 يتوسطهم لويس جوكس، وصورة تضم كريم بلقاسم ومرافقيه على متن طائرة مروحية تقلهم إلى اجتماع ايفيان، وصورة ثالثة لقاعة مؤتمر صحفي وشاشة عملاقة يظهر عليها كريم بلقاسم وذلك يوم 24 ماي 1961.

إضافة إلى صورة رابعة ضمت الوفد الفرنسي أمام المبنى الذي شهد مفاوضات لوغران، وصورة خامسة يظهر فيها الوفد الجزائري محاطا بمجموعة من الصحفيين في منطقة بوادافو (Bois d'Avault) في جنيف عند مقر إقامتهم وقد علق العلم الجزائري، إضافة إلى مطبوعة إعلان وقف إطلاق النار، وصورة أخرى حول عودة المعادين.

1- محادثات إيفيان الأولى 20 ماي- 13 جوان 1961 من خلال الوثائق الدبلوماسية:

أ- محاولة نسف المفاوضات قبل بدئها:

إن فشل مولان لم يثن الشعب الجزائري عن مواصلة المعركة في جميع ميادينها، لأنه صمم على أن لا ينحني أمام القوة العمياء.[1] كما أن المحادثات الفرنسية الجزائرية لم تتوقف طيلة هذه الفترة، بل استمرت بوساطة سويسرية.[2]

ففي 7 مارس، نقل أوليفي لونق لمحاوريه أن هناك اتصال متوقع يوم الأربعاء 8 مارس، سوف ينقله برونو دو لوس. وبالفعل تم اللقاء وأعلن هذا الأخير اعتراف حكومته، بأن المحادثات في مأزق، وأنه منذ الآن، أصبح مستوى المناقشة متأخرا، وقد اتخذ ديغول قراره[3] وهو مانجده في ملاحظته لجوكس في 7 مارس1961 الصادرة عن أمانة الدولة للشؤون الجزائرية:[4]

يعتبر الجنرال ديغول أن المهم في الأمر هو أن يفتح نقاش رسمي. فلن يستطيع الطرفان أن يطلاّ على الحاضر و لا على المستقبل قبل أن يعرضا لوجهتي نظرهما كمسؤولين. واقترحت الحكومة الفرنسية أن تحصل هذه المناقشة علما بأنه لكي تبدأ ينبغي ألاّ يثار أي شرط مسبق لا من هذا الطرف ولا من ذاك.

يعود الموفدين، عندما يجتمعان، أن يتداولا لوضع جدول الأعمال، لكنه من الطبيعي ألاّ نتصور أنه إذا ما توصّل الوفدان إلى اتفاق، لن يعالج هذا الأخير المسائل السياسية والعسكرية

1- مجلة المجاهد، **من مولان إلى إيفيان**، العدد 96، 22 ماي,1961,ج4,ص03.

2- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 197.

3- رضا مالك ، المصدر السابق، ص 137.

4- هذا النص هو رئيسي، فهو ينهي حقبة المحادثات الاستكشافية السرية، ويمهد الطريق فورا للتفاوض الرسمي والعلني، على المستوى الوزاري الذي سيجري في ايفيان على الحدود الفرنسية- السويسرية. ينظر، رضا مالك، المصدر السابق، ص 136.

الحالية في آن. ولن نتصوّر أبدا أن القرارات السياسية التي قد تتخذ، أيضا، يمكن أن تطبق إن لم تتوقف المعارك.[1]

وفي هذا النص الديغولي، لقد أزيلت، بصورة نهائية العقبة الرئيسية التي كان يشكلها إعلان مسبق للهدنة أو لوقف إطلاق النار، فأصبح بإمكان الحكومة المؤقتة أن تفاوض دون أن تتخلى لذلك عن المعارك. لكن كما تشير إلى ذلك طبعا، مدونة ديغول، ستضع حدا لها ما إن تتوصل مع فرنسا إلى اتفاق سياسي يعالج المسألة الجزائرية بالأساس.[2]

والواقع أن كلاّ من أوليفي لونق و برينو دو لوس أكدّا لمحاوريهما، بعد أن اطلعا على مدونة الجنرال ديغول أنها تتلاءم مع مواقف الحكومة المؤقتة، وأن التفاوض يمكن، بالتالي، أن يبدأ.[3]

وأثناء الاتصالات السرية بسويسرا قبل الطرف الفرنسي، أن تكون جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وقد قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تشرع في مفاوضات رسمية. وبتاريخ 30 مارس1961 أعلنت في آن واحد كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في تونس وباريس فتح المحادثات يوم 07 أفريل 1961.[4]

خشيت الحكومة المؤقتة، التي استخلصت العبرة من التكتيك الدقيق المعتمد في مولان، احتمال مناورة واسعة النطاق. ماذا لو صدر الأمر إليها، بعد استدراجها إلى ايفيان، بضرورة إيقاف القتال؟. لأنها تدرك جيدا أن باريس تعاملها كمجرد "منظمة متمردة" يجب جلبها إلى التوبة، سواء بالقوة أم بالحيلة أم بالاثنين معا.[5]

1- M.A.E.E, **Note du Général De Gaulle pour M.Joxe، Paris**, 7 mars 1961، Secrétariat d'état aux Affaires algériennes,Op.cit, p13.

2- رضا مالك، المصدر السابق، ص 136.

3- نفسه، ص 137.

4- بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان**...، مصدرسابق، ص 23.

5- رضا مالك، المصدر السابق، ص 139.

وبالتوازي مع ذلك صـــرح لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالجزائر خلال ندوة صـــحفية عقدها بوهران بحيث قال:

" التقيت بالمنتخبين في البرلمان وبرؤســـاء المجالس العامة وبالمنتخبين في غرف التجارة والزراعة والصـناعة، وأودّ أن تعطي كلمة "اسـتشـارة" لرحلتي معناها جيدا[...] وبالنسـبة للحركة الوطنية ليست المسألة مسألة استشارات، سوف ألتقي بها كما سألتقي بجبهة التحرير الوطني[1]

كان هذا التصـريح بمثابة قنبلة... لا لأن الجبهة تعتبر أن الحركة المصـالية تمثل مشـكلا في حد ذاتها، ولكن لأنه يدل على أن الجانب الفرنســي قد تراجع تراجعا صــريحا في بلاغه الرسمي الذي أذيع في صـــباح اليوم نفســـه، هذا التراجع الخطير، وما يخفي وراءه من نية مبيتة، هو الذي حمل حكومة الثورة على مراجعة النظر في الذهاب إلى ايفيان في الموعد المحدد ما لم تصـدر إيضـاحات جديدة تغير الوضع الراهن.[2]

أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن تعليق بدء مفاوضـــات إيفيان، الأمر الذي ساهم في توتر العلاقات بين موفدي الجبهة والحكومة الفرنسية.[3]

وفي04 أفريل 1961 أرسل كوف دو مرفيل (Couve De Murville) وزير الشؤون الخارجية تيليغرام إلى السـيد سـفير فرنسـا في برن وطلب منه أن يكون سـري للغاية بحيث أشـار فيه إلى السـبب الذي تقدمت به جبهة التحرير الوطني لعدم الذهاب إلى ايفيان، وأعلن مرة أخرى انهم لا يريدون تنظيم مائدة مسـتديرة و لكن قد سمعنا كافة الاتجاهات وسـوف يتفاوضـون مع جبهة التحرير الوطني.[4]

1- M.A.E.E، **Télégramme (nos 114 à 116) De M. Couve de Murville, Ministre des Affaires étrangères, à l'Ambassade de France à Berne**, très secret,paris 4 avril 1961,21h.10,Op.cit,p 20

2- مجلة المجاهد، **أهداف المناورة الفرنسية**، العدد 93، 10 أفريل 1961، ج4،ص 3.

3- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 198.

4-M.A.E.E,**Télégramme (nos 114 à 116)** ,Op.cit, p 20.

في 26/22 أفريل 1961 تمرد الجنرلات الأربعة جوهو "Johaud"، سالان"salan"، شال"Challe" و زيلر Zeller ضدّ سياسة الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الخامسة، فأصبحت السلطة الفرنسية في خطر وأصبح الانقسام واضحا داخل القوات العسكرية الفرنسية، هذه الوضعية القائمة أرغمت ديغول على إيجاد حل عاجل للقضية الجزائرية فأخبر الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنه على استعداد للتفاوض مع جبهة .ت.و كممثل وحيد للشعب الجزائري.[1]

وهو ما أسهم في عودة الاتصالات حيث قام الطرفان بالإعلان عن بدء المفاوضات بتاريخ 20 ماي 1961.[2]

ب- بداية محادثات ايفيان (20 ماي- 13 جوان 1961)

بدأت المفاوضات الفرنسية الجزائرية يوم 20 ماي 1961، وهذا الانتصار الذي أحرزته الثورة الجزائرية هو أيضا انتصار لجميع المقاومين والمواطنين اللذين لم يصبهم الوهن مهما طال طريق الكفاح.[3]

و التفاوض في الواقع يمكن أن يقع بشكلين التفاوض مع الخصم والتفاوض ضده، فالشكل الأول يقوم على إقناع الخصم بشرعية المصالح التي يدافع عنها المتكلم بروح تشعر الطرف المقابل له بالثقة والإخلاص في الالتزام بالعهود التي يقدمها، أما التفاوض ضد الخصم فيقوم على أساس وضع الطرف المقابل في وضع السجين بين أمرين : إما أن يقبل بما تفرضه عليه من رأي وإما أن تدفعه إلى قطع التفاوض مع الحرص على إلقاء المسؤولية عليه في هذا القطع.[4]

---

[1]- سامية خامس، **مكلفة بالدراسات، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 19 مارس 1962** ، نصر لارادة شعب، الجزائر 2008 ، ص 20

[2]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 198.

[3]- مجلة المجاهد، **ينبغي ألا نتجاهل حقيقة المشكل**، العدد 98، ج4، 05جوان 1961، ص 05.

[4]- مجلة المجاهد، **المفاوضات يجب أن تنتصر على المناورات**، العدد 98، ج4 ،05 جوان 1961. ص 04.

إبتداءا من يوم 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا وفدا رسميا[1] إلى مدينة إيفيان يرأسه لويس جوكس للتفاوض مع وفد الحكومة المؤقتة[2] الذي يرأسه السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية.[3] عرفت جلسات ايفيان عقد 13 جلسة انطلاقا من 30 ماي إلى غاية 13 جوان، 1961،في شكل اجتماعات متواصلة بصورة منتظمة من حيث مواقف طرفيها، ولكن بدون انتظام من حيث محتواها، إذ لم يكن للمتفاوضين جدول أعمال مضبوط يسيرون عليه.[4]

أبرزت خلال هذه المحادثات مدى تعقيد المشاكل التي خلفتها الحرب الجزائرية، وخلالها تبادل الوفدان وجهات النظر، تتخللها العديد من الأسئلة الدقيقة والمضبوطة.

افتتحت أولى جلسات ايفيان على الساعة 11 بحضور كل من الوفدين، وأخذ رئيسي الطرفين المداخلات التمهيدية، رسم خلالها رئيس الوفد الفرنسي باختصار ملامح الجزائر الجديدة وفقا لتصورات حكومته الذي تضمن كل الأفكار التي ستوضح تدريجيا عبر الجلسات الاثنى عشر المقبلة.[5]

لكن هذه النبرة المتفائلة لم تكن كافية لتلطيف أجواء الجلسات الأولى التي كانت ثقيلة ومشحونة بالمجاهيل حسب تعبير سعد دحلب.[6] بحيث كشف الجانب الفرنسي عن قرار الهدنة الذي يقضي بإيقاف القتال لمدة شهر كامل، إبتداءا من يوم 20 ماي.[7]

أ- الهدنة من طرف واحد: أعلن جوكس عن تدابير أحادية الجانب من قبل حكومته:

---

[1] الوفد الفرنسي هو: Colonel Pazzis، De leusse، Tricot، Général Simon، Roland Cadet،Louis Joxe ، Salusse. ، Roland-Billecart، Thibaud، Chayet،Labouret

[2] - الوفد الجزائري هو: كريم بلقاسم، أحمد فرنسيس، سعد دحلب، أحمد بومنجل، بن يحي، سليمان، علي منجل، طيب بولحروف.

[3] - عمار ملاح، المرجع السابق، ص 204.

[4] - مجلة المجاهد، **المفاوضات يجب أن تنتصر**....، مصدر سابق، ص 04.

[5] -M.A.E.E,**Procès-Verbaux la Conférence d'Évian (20 mai-13 juin 1961), la première séance,20 mai 1961**, Op.cit, p 40.

[6] - محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق، ص 702.

[7] - صاحب أمر الهدنة عدد من التعليمات والقيود وهي عدم السماح لفرق جيش.ت.و بالتنقل والتجمع، وعدم الحصول على ما تحتاجه من تموين أغذية كان أو سلاحا، غير أن كل هذه العمليات مباحة للجيش الفرنسي. مجلة المجاهد، الهدنة الفرنسية هي أيضا عملية حرب. مجلة المجاهد, العدد 97، 05 جوان 1961، ص 08.

1- وقف العمليات العسكرية لمدة شهر على كامل الأراضي الجزائرية ابتداءا من هذا اليوم[1] (....) ولن تقوم قوات الأمن بأي عمل إلاّ في حالة الدفاع المشروع أو لملاحقة منفذي الاعتداءات.[2]

2- نقل أحمد بن بلة ومحمد خيضر، وحسين آيت أحمد من جزيرة ديكس ILE DAIX إلى قصر Turkan. [3]

3- تحرير ستة ألاف معتقل مدني في غضون شهر.[4]

4- ردا على هذا فصل الوفد الجزائري في القضية،[5] وربط مسألة وقف إطلاق النار بضرورة الاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية بخصوص هذا الإجراء.[6] بحيث رفضت الحكومة المؤقتة هذا القرار، واضطر الوفد الفرنسي أن يتراجع عن الفكرة قبل البحث في المشاكل الأساسية.[7]

بالرغم من تراجع الحكومة الفرنسية عن هذا الإجراء، غير أنه ظل محور النقاش في عدة جلسات، حيث أعاد جوكس استئناف الحديث عن الموضوع في إطار مسألة تنظيم الدولة في 25 ماي ، يعتبر أن تعليق العمليات الهجومية لا يمكن وصفها بالابتزاز أو المناورة أو الخداع، وأن غرضهم من ذلك هو إنقاذ الأرواح البشرية، تهدئة الوضع، وإحلال السلام، مستدلا بذلك أن

1- بحيث ربط ديغول التفاوض والحديث عن السلم بوضع حد للحرب بسرعة، ومعنى ذلك أنه هيأ بعد النقطة التي يستعملها لاحباط المفاوضات ان وجد داعيا إلى ذلك. ينظر مجلة المجاهد، هل تعرف أهداف فرنسا السياسية من وراء الهدنة؟ العدد 97، 05 جوان 1961. ص 09.

2- وتهدف فرنسا من وراء إعلان الهدنة من جانب واحد إجبار الحكومة المؤقتة ببحث مسألة إيقاف القتال كما يطالب بذلك الجانب الفرنسي، أي تحقيق إيقاف القتال قبل الوصول إلى حل سياسي، أو على الأقل حمل الحكومة المؤقتة على إصدار الأمر بوقف العمليات الفدائية حتى لا يكون ديغول قد تراجع في موقفه الذي أكده مرارا والذي أعلن أنه "لن يتفاوض إلا بعد وضع السكين"، ينظر نفسه، ص 09

3-M.A.E.E **la première séance 20 mai 1961**,op.cit,p 48.

4- ربط الوفد الفرنسي عملية الهدنة بعملية الإفراج عن المعتقلين، حيث تم إطلاق سراح 3200 معتقل من بين الستة ألاف اللذين تقرر الإفراج عنهم يوم 20 ماي. ينظر، مجلة المجاهد، على هامش تدابير الهدنة، ع 98، 19 جوان 1961.

5- بحيث رفض الوفد الجزائري كل ماهو من جانب واحد، لأن نضال الشعب الجزائري هو نضال هجومي ضد جيش محتل، وليس لأن هذا الأخير قرر كبح عملياته ستنتهي حرب الجزائر. ينظر رضا مالك، المصدر السابق، ص 171.

6- كان الجانب الجزائري واعيا تماما بخطورة هذه المناورة التي يحاول الخصم عبرها تجريده من الورقة الوحيدة التي اضطرت هذا الخصم إلى الجلوس على مائدة المفاوضات وبناءا على ذلك أكدّ رفضه الدخول في لعبة المفاوض الفرنسي وتأكيده على أن وقف القتال لا يمكن تصوره بدون اتفاق مسبق بين المتنازعين، ينظر محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق ص 702

7- يحي بوعزير، ثورات الجزائر في القرنين..، مرجع سابق، ص 313.

جيشـــهم قد أوفى بمهامه في الجزائر، قام بالحرب و حافظ على النظام، وأن وقف الأعمال العدائية ليس بالضرورة يجب أن يصاحب اتفاق سياسي، ويمكن أن يبدأ على الأقل بإدانة الإرهاب، كما أشـــار إلى بعض التدابير ذات الطابع المدني، كإلغاء حظر التجول، اســـتعادة حرية تنقل البضـــائع والحبوب الاستهلاكية.[1] وحاول تريكو (Tricot) إثبات رأي رئيسه جوكس بتدخله حيث قال: أن مشكلة وقف إطلاق النار يمكن أن تؤدي إلى اتفاق حقيقي على عكس مناقشة القضايا الأخرى التي لا تؤدي إلى شئ.[2]

ب- مسألة القادة الخمس المحتجزين:

بعد هذه المناورة الفرنســـية، وفي جلســـة 23 ماي المنعقدة في قصـــر Turkan طرح الوفد الجزائري مســـألة القادة المحتجزين، مؤكدا أن تحســـين وضـــعهم المادي لم يغير شـــئ من وضـــعهم القانوني و أصر السيد كريم بلقاسم على ضم هؤلاء إلى الوفد للمشاركة في المفاوضات.[3] غير أن جوكس أكد رفضـه ومعارضـته لهذا الموضـوع[4] وعرض نظام الإقامة الجبرية التي يخضـع لها هؤلاء ضمن مخطط يشمل مايلي:

- لا حراس في الداخل، بل في الخارج فقط.
- التمتع بكامل الحرية داخل المنزل والحديقة.
- امكانية الاتصال مع الخارج وفقا للشروط التالية:

1- حرية التواصل مع المحامين.

---

[1]-M.A.E.E,**la troisième séance 25 mai 1961**,Op.cit, p 63.

[2]-IBID, p 66.

[3]- كان المطلب المتعلق بتحرير القادة المحتجزين على جدول الأعمال دائما بهدف تحصين الجبهة الداخلية، ودون أن يطرح كشرط مسبق لافتتاح المفاوضات فإن معظم القادة كانوا يقدرون أهميته، بحيث أنه بالنسبة للحكومة المؤقتة كانت تذكر بوضوح ولم تنس في اللحظة التي كانت ستدخل فيها في محادثات مع فرنسا، خمسة من أعضاءها . ينظر، رضا مالك، المصدر السابق، ص149.

[4]- على العكس من ذلك كانت الحكومة الفرنسية تتمنى أن تعتقل بقية القادة الأخرين لكي تقطع رأس جبهة.ت.و وتهزمها. لمزيد من التفاصيل ينظر، M.A.E.E, **la deuxième séance 21 mai 1961, Op.cit**, p 50.

وفي نظر الوفد الجزائري أن الحكومة الفرنسية إذا كانت راغبة حقا في وضع حد للحرب، والتوصل إلى حل، فإنه يتوجب عليها، أولا أن تقدم برهانا على حسن نواياها فليس هناك إجراء يمكن أن يحل محل هذا الاجراء. ينظر، رضا مالك،المصدر السابق، ص 149.

2- عدم الاتصال مع الصحافة.

3- تلقي الزيارات والهاتف بعد موافقة وزير العدل.

4- حرية المراسلات.

بعد هذا الطلب رأى جوكس أن الوفد الجزائري قد زادت طلباته.[1]

بعد تبادل وجهات النظر حول هذه المسألة أثيرت قضية أخرى تمثلت في:

ج- مسار تقرير المصير:

أخذ موضوع تقرير المصير والمشاكل المتعلقة به الحيز الأكبر من هذه المحادثات فمنذ الجلسة الأولى، أعلن الوفد الجزائري أن الحكومة المؤقتة وافقت على تقرير المصير لأنها مقتنعة أنه الحل الوحيد الذي يقودها إلى الاستقلال.[2] باعتباره المبدأ الأساسي الذي يسمح للشعب الجزائري بتحديد مصيرهم، دون ضغط، وأن تطبيقه على بعض الأجزاء فقط، هو تقييد له.[3]

و أصر ممثل الوفد الجزائري أن يتم التفاوض ويقتصر على ضمانات تطبيق تقرير المصير، وتهيئة الظروف اللازمة للشعب الجزائري كي يتمكن من تقرير مصيره[4]، لأنه شعب ذو سيادة، في حين حاول الوفد الفرنسي تقزيم هذه المسألة وفرض رأيه على الوفد الجزائري باعتبار أن مبدأ تقرير المصير لا يمكن أن يؤدي إلى إخراج الجزائر من إطار الجمهورية الفرنسية.[5]

[1]-M.A.E.E, la deuxième séance, Op.cit, p 52.

[2]- رضا مالك، المصدر السابق، ص 167.

[3]-M.A.E.E, la deuxième séance, Op.cit, p 49.

[4]-IBID, p 52.

[5]-IBID, p 53.

بعد تبادل الرؤى ومناقشات مطولة اتفق الوفدان أن تتم المناقشة في توفير الشروط التي تمكن الشعب الجزائري من تقرير مصيره، وأول هذه الشروط هو تعريف الأرضية التي يطبق عليها تقرير المصير.[1]

استأنف النقاش حول هذه المسألة يوم 27 ماي على الساعة 10:30 بتمهيد لما تم تناوله في الاجتماع السابق، تساءل الوفد الجزائري عن وجهة نظر الفرنسيين حول تقرير المصير ومجال تطبيقه، فبالنسبة للجزائريين يجب أن يطبق على كامل الأراضي الجزائرية دون استثناء،[2] أما بالنسبة للفرنسيين فالأرضية التي يطبق عليها تقرير المصير قد حددها إعلان 16 سبتمبر 1959[3]، ويقتصر هذا الإطار على المحافظات الشمالية الإثني عشر، التي أصبحت فيما بعد ثلاثة عشر محافظة، لكن المساحة لم تتغير،[4] هذا ما عارضه الوفد الجزائري لأن موقفهم ينطوي على احترام وحدة الشعب الذي يقيم بالجزائر، والسلامة الإقليمية، وفي إطار تنفيذ تقرير المصير طرح الوفد الجزائري العديد من الأسئلة ومن هما اثنان أساسيان:

أ- هل ينبغي أن تظل الجزائر تحت السيادة الفرنسية حتى الاستفتاء؟

ب- من الذي يعد وينظم هذا الاستفتاء؟

وجاء رد الوفد الفرنسي كالآتي:

---

[1]- تقرير المصير يجب أن يطبق على كافة الأرض و أن اقتصار تطبيقه على جزء فقط هو نفي له، ينظر، رصا مالك، المصدر السابق، ص 173.

[2]-M.A.E.E**, la quatrième séance 27 mai 1961**,Op.cit, p 73.

[3]- في 16 سبتمبر 1959 أعلن ديغول عن مشروع جديد اعترف فيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقريره مصيره بنفسه، ولكنه أحاط ذلك بقيود وشروط كادت تفقد أهميتها، و جاء رد الحكومة المؤقتة عليه يوم 28 من نفس الشهر بقبولها لمبدأ تقرير المصير، ينظر يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين...، مرجع سابق، ص 189.

[4]- M.A.E.E, la quatrième séance, Op.cit 74.

الجزائر في نظرهم هي مجموعة في الحياة الفرنسية بحسب تاريخها وجغرافيتها، وأن السيادة الفرنسية ستظل تمارس على الجزائر حتى يكون هناك تحديد، وفيما يتعلق باستفتاء تقرير المصير فإن وقف القتال هو ضرورة مطلقة لذلك، لأنه يسهل عملية التنظيم.[1]

وقد رأى الوفد الفرنسي أن هذا التشاور لابد أن يحدد بمرسوم من مجلس الوزراء، بحيث عارض أن يكون الشعب الجزائري وحده المقرر والشعب الفرنسي المنفذ لأنه بذلك لن يتمكن من التعبير عن نفسه بحرية.[2]

بعد أسبوع من تبادل وجهات النظر والأسئلة من كلا الطرفين تمحور الرد الجزائري في مجموعة من النقاط الأساسية التي يمكن إجمالها:

قضايا السيادة الوطنية والتي تمثلت في التمسك بسلامة التراب الوطني ووحدة الشعب، والذي سيصبح في إطار القانون المؤسسي الداخلي عند تحقيق الاستقلال، ورفض أي مناورة هادفة إلى تجزئة هذه الوحدة، وعلى رأسها قضية فصل الصحراء، كما تضمن الرد الجزائري التأكيد على الضمانات الخاصة بالحقوق والحريات الأقلية الأوربية في إطار الدولة الجزائرية، وكذا إقامة علاقات ودية مع فرنسا لا يستثنى منها أي مجال أو ميدان، كما تمت الإشارة إلى صيغة الاستفتاء بحيث أن الشعب الجزائري يجيب على سؤال واحد فقط هو رغبته في الحصول على الاستقلال أم لا. [3]

أمام أطروحات الوفد الجزائري عبر الوفد الفرنسي على مواقفه التي حملت تشكيكا في مصداقية عملية الاستفتاء[4] وأبان على ثلاثة خيارات ينبغي أن تخضع لتقرير المصير، أولها الفرنسة Francistation الذي اعتبره سقط إلى المجهول بفعل الأحداث، ثم استبعاد الاستقلال عن

1- IBID, p 75.

2-IBID, p 77.

3 - M.A.E.E, **la cinquième séance 29 mai 1961**, Op.cit, p 89

4- وفي الحقيقة أن الوفد الفرنسي هو الذي كان يتهرب من بحث الشروط التي يقتضيها اجراء تقرير المصير بنزاهة وحرية، أملا منه أن يقضي على وحدة الثورة بسلاح تقرير المصير بعد أن فشل في القضاء عليها بسلاح الحديد و النار. ينظر، مجلة المجاهد، **على هامش المفاوضات جزائر الغد**، ع:96، ج4، 22 ماي 1961.

الاختيار الشعبي كونه يؤدي إلى حتمية التجميع أو التقسيم، وأبقى على الخيار الثالث وهو القائم على الشراكة الذي يتم اختيارا أو فرضا. وبهذا قد عبر الوفد الفرنسي عن رغبته بوضوح وإرادته في حرمان الشعب الجزائري من حق تقرير مصيره [1]

عرفت مسألة تقرير المصير نقاشا مطولا حول جملة من القضايا ذات الصلة لعل أبرزها، ما تعلق بتحديد أرضية تطبيقه والضمانات المنبثقة عنه وكذا المسائل التنظيمية كالانتخابات، وفي هذا السياق أكد الوفد الجزائري التزامه بتسوية المسائل المتعلقة بالأوربيين[2] بعد الاستقلال تسوية نزيهة وقائمة على العدل والقانون.[3]

بعد عرض أهم الآراء ووجهات النظر المختلفة بخصوص هذا الموضوع قدم رئيس الوفد الفرنسي تصور حكومته لمسألة تقرير المصير الذي اعتبره جملة الوسائل لوضع حد للنزاع الجزائري بصفة ديمقراطية، أما فيما يخص المشاكل الأساسية التي أشار إليها الوفد الفرنسي بإلحاح فيمكن إجمالها في المشاكل ذات الطابع الأمني المتمثلة قضية التهدئة ووقف إطلاق النار واستيفاء الشروط الضرورية لضمان العودة إلى حياة طبيعية، بالإضافة إلى المسائل التنظيمية الخاصة بسير إجراء عملية الاستفتاء ماديا فمعنويا بما في ذلك تحديد طبيعة الورقة الانتخابية وحتى تنظيم متطلبات المرحلة الانتقالية.[4]

وفي إطار النقاش المتعلق بصيغة الاستفتاء حول تقرير المصير، شدد الوفد الفرنسي على عدم الاكتفاء بطرح سؤال واحد للتعبير عن جميع القضايا التي تواكب وتنبثق عن الاستقلال، ولم يكن هذا الموقف سوى مناورة من جانب الفرنسيين لعرقلة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. [5]

---

1 - M.A.E.E, la cinquième séance, Op.cit, P 90.

2- M.A.E.E,la cinquième séance, p 94.

3- أكد الوفد الجزائري أن الجزائر المستقلة ستعامل الفرنسيين معاملة عادلة لكن بعيدا عن الامتيازات التي يطالب بها الوفد الفرنسي باعتبارها وجه من وجوه التقسيم الإداري أوالجغرافي، ينظر، مجلة المجاهد، ينبغي ألا نتجاهل....، مصدر سابق، ص 05.

4- M.A.E.E, la cinquième séance, Op.cit, p 98.

5-IBID, pp 101,102.

وعلى ضوء هذا التباين في وجهات النظر التقى الوفدان في الجلسة السادسة يوم 31 ماي وتحديدا على الساعة 10:30، طرح خلال هذا الاجتماع رئيس الوفد الفرنسي لويس جوكس رأيه حول عدة مسائل منها:

حل مشكلة العلاقات بين الشعوب في الجزائر ودراسة علاقة فرنسا مع الجزائر وأن المشكلتين ليست من نفس الطبيعة. فالعلاقات بين الناس في الجزائر يجب أن تكون موضوع حل نهائي ودائم أما العلاقات بين الجزائر وفرنسا، مبادئ الحل يجب أن تعتمد من طرف الشعب الجزائري، وسيكون تطبيقها موضع اتفاقات متفاوض عليها بحرية من طرف البلدين. ولا يمكن إخفاء مشكلة أن الجزائر ستظل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الفرنسي.[1]

ومن المسائل الصعبة التي أثيرت خلال محادثات ايفيان و عرفت تعقيدا كثيرا هي مسألة الصحراء[2]، المواقف فما هو موقف الوفد الفرنسي من هذه القضية وما هي مبرراته؟

[1]- حيث يعود اعتماد 50% من نفقات الجزائر من ميزانية الدولة. ينظر،

M.A.E.E، **la sixième séance 31 mai 1961**، Op.cit، p 106

[2]- بحيث كانت قضية الصحراء محل خلاف عميق ودائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومات الفرنسية فبالنسبة للجزائريين هي قضية السيادة والوحدة الترابية ومبدأ مقدس لا يمكن التخلي عنه، أما بالنسبة للطرف الفرنسي فإنها قضية احتلال وتكوين لتبعية بدأت منذ القرن 19 فهي خلق و واكتشاف فرنسا. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصبة للنشر، 2009، ص 300.

د- قضية الصحراء:

بينت قضية الصحراء النوايا الحقيقية للحكومة الفرنسية والرامية إلى فصلها عن بقية قضايا المحادثات ففي جواب جوكس على أسئلة الصحفيين يوم 22 ماي حول "ما إذا كانت الصحراء تؤلف جزءا من المصالح الفرنسية في الجزائر وان كانت ستبحث في مفاوضات ايفيان" أنها تمثل قضية خاصة وقد يشار إليها. [1]

وعلى النقيض من الموقف الفرنسي كانت الصحراء قضية ميدانية وأساسية ومصيرية لذلك أنه لا يمكن الحديث عن تقرير المصير إلا في ظل تسوية هذه المسألة،[2] فكان لتباين الرؤى والمواقف بخصوص هذه القضية أن ألقى بضلاله على سير بقية الجلسات.[3]

وجدير بالذكر تتبع مختلف الآراء التي طرحت من قبل الوفد الفرنسي وفقا لما ورد في محاضر الجلسات.

كان رولان كاديه Roland Cadet أول المتحدثين واعتبر مسألة الصحراء موضوع مختلف ومعقد و صعب وبعد ذلك قدم شرحا مفصلا تضمن ثلاثة محاور أساسية للقضية أولها التاريخ ثم الجغرافي وأخيرا الطابع القانوني.

---

[1]- تزعم الحكومة الفرنسية أن الصحراء من خلق فرنسا وأنها أرض تخضع للسيادة الفرنسية، وأن هذه الأرض تشكل قضية في حد ذاتها ينبغي أن يؤجل بحثها بحيث تريد بتر الصحراء الجزائرية عن بقية أرض الوطن. ينظر، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 67. وهنا تظهر خطة الفرنسيين في تجنب الحديث عن صحراء الجزائر و ترك ذلك إلى مابعد، وهدف هذه الخطة واضح بحيث يريد أن ينتزع من الحكومة الجزائرية الاعتراف الفعلي بأن الصحراء غير الجزائر من جهة و من جهة أخرى إلى إدخال أطراف أخرى في القضية يملي عن طريقها الحل الذي يريد في الوقت الذي تكون فيه الحرب قد توقفت وبالتالي في الوقت الذي تكون فيه الطاقة النضالية قد تبخرت. ينظر، مجلة المجاهد، **أهداف الاستعمار في الصحراء**، العدد 98، 19 جوان 1961، ج4، ص 04.

[2]- كان موقف الوفد الجزائري واضحا، وهو أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يفصل عنها، سواء في المفاوضات أو في الواقع. ينظر، مجلة المجاهد، **أهداف الاستعمار**.... ، مصدر سابق، ص 04.

[3] -M.A.E.E، la sixième séance، Op.cit، p 106.

فمن حيث البعد التاريخي حاول رولان تفنيد أية صـــلة للجزائر بالصـــحراء وأنها بعد مختلف مراحل التاريخ السـابقة لم يسـبق للجزائر أن وسـعت نفوذها على هذه الإقليم، سـواء تعلق الأمر بسكانها الأصليين أو فاتحيها وغزاته[1]، واعتبر الصحراء أرضا شاغرة بدون مالك.[2]

أما مزاعمهم الجغرافية فتركزت على ندرة الكثافة السـكانية المرتبطة بهذا الاقليم الذي يشـكل أكثر من 2 مليون كلم^2 من مساحة الجزائر، وأسس ادعائه هذا على القانون على ما حمله قانون 24 ســبتمبر [3]1902 من تعديلات للوضـــعية المالية والإدارية لمناطق الجنوب، كما سمح لها بالاستقلال المالي و الإداري عن مناطق الشمال.[4]

وعموما فقد ارتكز الوفد الفرنسي إزاء الصحراء حول النقاط التالية:

- غياب الصلات الحميمة بين سكان الصحراء والشمال دينيا وثقافيا واجتماعيا.
- العلاقات التجارية الموجودة بين الشمال والصحراء غير كافية على خلق مقومات شعب.
- اعتبار السيادة الفرنسية الرابط الوحيد بين الجزائر وفرنسا، وهذه السيادة قانونية بمقتضى قانون 24 سبتمبر 1902 الذي منحها فعالية الاحتلال و استمراريته.

---

[1]- في نظرهم أن الصحراء فرنسية دون أن يجادل أحد في ذلك بحيث أنها تتحمل أعباء الإدارة الباهضة التكاليف في كل جوانبها وتقوم بمهمة الكفاح ضد المجاعة والمرض والفوضى، وأنها لم تكن شيئا قبل مجئ الفرنسيين اعتبارا انه لا الرومان ولا سلطان المغرب ولا مالك تلمسان استطاعوا أن يحتلوا ويراقبوا الواحات، وأنهم هم اللذين اكتشفوها ولا حق لبلدان المغرب العربي على صحراء اكتشفها الفرنسيون، ينظر مجلة المجاهد، **الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون إلى دي غول**، العدد 93، ج4،ص 08.

[2] -M.A.E.E، la sixième séance، OP.cit، p 107.

[3]- قسم هذا القانون الصحراء إلى إربعة أقاليم جنوبية تحت اشراف الحاكم وبعد أول اكتشاف للبترول فيما سارعت السلطات الفرنسية على المستوى المركزي إلى تغيير القوانين أكدها كل المسيرة لهذا الاقليم حيث أنشأ لها في شهر جوان 1957 وزارة خاصة، وزارة الصحراء تحت رئاسة Max le Jeune وإلى 7 إدارات ثم إعادة هيكلتها إداريا إلى عمالتين الساورة والواحات.ينظر Hocine malti, **histoire secrèt de pétrole, l'Algérie**, Decouvert,Paris,2010,pp23,25.

[4] - M.A.E.E، la sixième séance، Op.cit، P 108

- اعتبار الصحراء أرض مجهولة و يعود الفضل للأوربيين في اكتشافها ومنحها الكيان الجديد وذلك ليس فقط من خلال تطبيق التشريعات وإنشاء إدارة فرنسية في الجزائر ولكن أيضا من خلال تنميتها وتطويرها.[1]
- الصحراء كانت مماثلة للبحر،[2] وكانت من الممتلكات المباحة مما سمح لفرنسا باحتضانها.[3]

لقد اعتبر الوفد الفرنسي موقف حكومته بعيد عن أي دافع أناني، وإنما كحركة الأهداف الاقتصادية المتمثلة في استثمار مناطق الجنوب وما ينجر عنها من خدمة المنطقة وسكانها وفي هذا الإطار شدد الوفد على الدور الذي بدأت تلعبه المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية l'O.C.R.S[4] في تقديم الدعم المادي و التقني لمجموعة دول الساحل.

أمام مناورات الوفد الفرنسي المتعددة والمبيتة، كشف الوفد الجزائري عن موقفه الفاصل من هذه القضية، وقد عبر عن ذلك من خلال مجموعة النقاط و الشروحات التي استعرضها خلال اجتماعين كاملين، ووفقا لما تكشفه هذه الاجتماعات فإنه يمكن إجمال هذه النقاط بمايلي:

---

[1]- تزايد الاهتمام بالصحراء وتأطيرها بأجهزة ومؤسسات إدارية وإقتصادية نتج عنها توفر فرص العمل لسكان المنطقة. ينظر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، المرجع السابق، ص 58.

[2]- هي إحدى المناورات التي اعتمدت عليها السلطات الاستعمارية والتي بنت عليها خطتها كمحاولة لفصل الصحراء، فجاءت بنظرية جديدة هي أن الصحراء "بحر داخلي" ولا تخضع لسيادة معينة وكان الغرض منها نكران حقوق الجزائر في السيادة على الصحراء، ينظر، نفسه، ص 53. وإشراك أطراف آخرين في القضية أي أنها بدل أن تكون خصومة بين الجزائر وفرنسا يجب أن تكون خصومة بين الجزائر وجيرانها. مجلة المجاهد، **البترول عندهم أهم من دم البشر**، العدد 98، 19 جوان 1961، ص06.

[3]- شكلت الصحراء بالنسبة لفرنسا فضاءا اقتصاديا جد مهم ولا سيما بعد نجاح عمليات التنقيب في حقول البترول وذلك في كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل منذ عام 1954، وكذا مجالا استراتيجيا يمكنها اللجوء إليه خلال الحروب وأكثر من ذلك مجالا لاختبار الأسلحة الغير تقليدية وبذلك تصبح الصحراء مصدر تموين مشاريعها في هذا التخصص فضلا عن كونها ميدانا فسيحا للعمليات التجريبية التي كانت تقوم بها. ينظر، نفسه، ص 137.

[4]- انشئت هذه المنظمة بعد إصدار البرلمان قانون فصل الصحراء، وذلك بتاريخ 10 جانفي 1957، وان كان الهدف المعلن العمل على التطور الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمناطق الجمهورية الفرنسية وهي الجزائر، موريطانيا، السودان، التشاد، النيجر فتونس والمغرب، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، المرجع السابق.، 262.

فالأهداف الحقيقية لهذه المنظمة قد تمثلت في إيجاد الإطار التنظيمي والقانوني بفرض الوصاية الفرنسية على هذه المنطقة تسهيلا لها لاستغلال الثروات الطاقوية، وعلى رأسها البترول الذي كان قد تم اكتشافه في المنطقة عام 1956. ينظر Hocine Malti،Op.cit ، p 25.

تفنيد المزاعم التاريخية والجغرافية التي انطلق منها طرح الوفد الفرنســـي، واعتبار الوحدة الإقليمية للجزائر لا معنى لها إلا في كامل شمال البلاد بجنوبها، ذلك أن تضاريس الجزائر تشكلت منذ الأزل من السهول والأطلس والصحراء وأن الفرنسيين هم فرقوا هذه الوحدة.

وبخصــوص الروابط الإنســانية والتاريخية فقد دحض الوفد ادعاءات الفرنســيين، بأن ســكان الصحراء يتكلمون نفس اللغة السارية في الشمال، ويدينون بالدين الإسلامي، بل أكثر من ذلك فإن ســـكان الجنوب قاموا بنفس المعارك التي قام بها إخوانهم في الشـــمال[1]. وإذا كان غياب الجزائريين عن الصحراء، حجة لفصل هذه الأخيرة عن الجزائر فما هو تفسير وجود 400.000 جزائري في فرنسا؟[2]

في ظل تبادل الرؤى وتمسك الطرفين بمواقفهما، انتهت الجولة السادسة من المحادثات على أمل اللقاء في الاجتماع المقبل للنظر في المسائل الأخرى.

يوم 03 جوان وتحديدا على الساعة 10:30 انطلقت أشغال الحصة الموالية للرد على بيانات الوفد الفرنسي حول الصحراء ومجال تقرير المصير، وكان الوفد الجزائر قد قام بتحليل ملاحظات الوفد الفرنسي وطلب إعادة النظر في بعض المسائل.

وفيما يتعلق بالتوزيع الديمغرافي أعلن الوفد الجزائري شـرحا مفصـلا للتركيبة البشـرية لسـكان الصحراء والمجموعات العرقية التي تسكنها ومدى ارتباطهم ارتباطا روحيا وأسريا واقتصاديا بشمال الجزائر فضلا عن مساهمة الصحراويين مساهمة دائمة في الكفاح ضد المستعمر.[3]

[1] 1– هناك شرح مفصل حول المعارك التي قام بها الجزائريين خلال جلسات الوفدين شملت كل أطراف الصحراء مثل معركة أولاد سيدي الشريف، وعبور عبد القادر إلى الأغواط والشخصيات الصحراوية، سي أحمد بوبكر، اللذين أعلنوا كجزائريينM.A.E.E، munit de la sixième séance، Op.cit، p 114.. ، إضافة إلى الزعماء وقادة التوارق اللذين تم اعتقالهم خوفا من التحاقهم بالمقاومين في جبال الهوقار سنة 1907، ينظر مجلة المجاهد، **الرد على مغالطات ماكس لوجون**، العدد 93، 10 أفريل 1961، ص09.

[2] -M.A.E.E، **la septième séance 2 Juin 1961**، Op.cit، p 119.

[3] -IBID، p 121.

لم تقتصر محادثات إيفيان على هذه المواضيع بل تناولت مسائل أخرى ومن بينها

هـ- قضية المعمرين: هي مسألة ليست أقل صعوبة وتعقيدا من مسألة الصحراء، بحيث ركز الوفد الفرنسي على ضبط الضمانات الخاصة[1] بهذه الفئة مع ضمان حرية التعليم وإنشاء المدارس الخاصة. واقترح مايلي:

هـ.1- إزدواجية الجنسية: حسب رولاند كاديه، يقضي الأمر بالاعتراف للأوربيين ليس بالمواطنة الجزائرية فحسب ولكن أيضا بالمواطنة الفرنسية[2]، لأن الأمر يتعلق بمواطنين تعلقوا بهذا الوطن شرط أن يبقوا فرنسيين.[3]

إضافة إلى حق الأوربي في المشاركة في النشاط السياسي الفرنسي فضلا عن حقهم في ضمانات مسبقة تكفل لهم المساهمة الكاملة في أن يكونوا أعضاء في الجمعيات والحكومة وأن يكونوا قضاة وموظفين، مع ضمان الحد الأدنى من مساهمتهم في التجمعات والجمعيات البرلمانية.[4]

كان رد الوفد الجزائري شاملا و كافيا، ويمكن تلخيصه في:

الأوربيين اللذين اختاروا الجنسية الجزائرية سيصبحون جزائريين ويخضعون لجميع الحريات الديمقراطية، ولهم الحق في إنشاء المدارس الخاصة كجزء من المؤسسات في البلاد شرط ألا تمس سيادتها، كما أن الدولة الجزائرية تعمل على تحقيق الانسجام بين عناصرها المختلفة، و تفتح جميع السبل أمامها للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها.[5]

---

[1]- في رأي الوفد الفرنسي أن الضمانات التي يجب أن تتوفر للأوربيين يجب أن تكون على نوعين داخلية وخارجية ففي الداخل يجب أن تكون هناك ضمانات دستورية وقانونية تسمح الأقلية الأوربية بأن لا تنسحق أمام الأكثرية أما الخارجية فهي ما تتضمنه القوانين الدولية من محافظة على الأقليات والمحافظة على كل ما تقتضيه جنسيتهم الفرنسية. ينظر مجلة المجاهد، **المفاوضات يجب أن تنتصر**...، مصدر سابق، ص 05.

[2]- هذا الأمر الذي اعتبره الوفد الجزائري مناورة جديدة بحيث أن ازدواجية الجنسية ستجعل منهم في الواقع دولة داخل الدولة الجزائرية. ينظر، نفسه، ص 05.

[3]-M.A.E.E، **la dixième séance 07 Juin 1961**, p 172.
[4]-IBID، p 173.
[5]-M.A.E.E، la dixième séance، Op.cit، p 174.

هـ.2- مسألة الإسرائيليين: تعتبرهم الحكومة المؤقتة كمواطنين أصليين، يشكلون جزءا من الشعب الجزائري، وتعتبرها فرنسا جزءا من المجتمع الفرنسي، بعد حصولهم على حق المواطنة منذ صدور قانون كريميو 1870.[1]

بعد هذه المناظرة عاد جوكس إلى مسألة سبق و نوقشت وهي الاتفاق على الطابع النهائي لوقف إطلاق النار الذي يجب أن يرتبط باتفاق سياسي، عندئذ تناول الكلام الكلونيل دي بازي (colonel de Pazzis) ليشير إلى أن وقف إطلاق النار هو عبارة عن مجموعة من التدابير لمنع أولئك اللذين يحملون السلاح لاستخدامه من جديد، واقترح بعض الخطوات التي يمكن تصورها:

- وقف العمليات الهجومية
- الهدنة وإدانة الارهاب

وشهدت آخر جلسة يوم الثلاثاء 13 جوان عزما فرنسيا على تغيير طرق العمل، واجتماعات أقل عددا، فثلاثة أسابيع من المحادثات دون التوصل إلى أي اتفاق، يبدو أن الأمر لم يعد يستحق العناء.[2]

أما الحكومة المؤقتة فقد كانت أساسا في مأزق حرج، فبالرغم من إرادتها في التوصل إلى شئ، لم يكن باستطاعتها الموافقة على بعض المطالب.

لن تستأنف المفاوضات عمليا، إلا عندما توافق باريس على أن تعيد النظر في حكمها على وحدة التراب الوطني[3].

---

[1]- هو قانون أصدره أودولف كريميو في 24 أكتوبر 1870, منح جميع الأهالي الاسرائيليين بمقاطعات الجوائر, صفة المواطن, عارضه الرأي العام الفرنسي واتخذ الجزائريين منه موقفا.ينظر, يوسف مناصرية, **النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962**, ط1, دار البصائر الجزائر'2009'ص 76.

[2]- M.A.E.E، la dixième séance, Op.cit،p 180.

[3]- رضا مالك، المصدر السابق، ص 188.

على الرغم من المناورات الفرنسية المبيتة بخصوص فصل الصحراء فإن المرحلة الأولى من المفاوضات مثلت محطة ذات أهمية تفتح الطريق الصحيح في مسار تسوية القضية الجزائرية وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

- أنها كانت مفاوضات رسمية وجدية.
- وضعت حدا للمحادثات السرية.
- وضحت أكثر نقاط الخلاف بين الوفدين.
- أبرزت حنكة الوفد الجزائري.
- أنها أكدت شرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني.[1]

هذه المواقف العلنية واكبتها اتصالات سرية بواسطة سويسرية دائما، وهي لقاء بال الأول[2] والثاني[3] اللذين لم تشر لهم هذه الوثائق مصدر الدراسة.

2- لقاء لوغران (Lugran) 20 جويلية 1961:

[1]- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 210.

[2]- لقاء بال الأول (28 و 29 أكتوبر 1961) جرى هذا اللقاء بمدينة بال السويسرية ومثل الوفد الجزائري محمد بن يحي ورضا مالك ، ويمثل ديغول في هذا اللقاء برونو دو لوس (Bruno de Leusse)و كلود شايي (Claude Chaillet) قدم فيه اقتراحات على المستوى الاستراتيجي (بالنسبة لفرنسا المحافظة على المرافق العسكرية التي تمكنها من ابقاء الاتصالات بافريقيا ومواصلة تجاربها الفضائية والنووية). والاقتصادي وتبقى المسألة المسيطرة هي استغلال ثروات الصحراء إضافة إلى مسائل ثقافية والمرحلة الانتقالية ومسائل أخرى عسكرية. ينظر بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 29.

[3]- لقاء بال الثاني (09 نوفمبر 1961) خلال هذا اللقاء قدم ممثلي الوفد الجزائري أجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة تعلقت بالأقلية الأوربية و التواجد العسكري والمرحلة الانتقالية التي حددت من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة ستة أشهر. ينظر، نفسه ، ص 32.

لم تتوقف الاتصـالات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسـية حيث يذكر سـعد دحلب أنه كانت تصلهم أعداد كبيرة من المبعوثين والرسائل حتى تم اللقاء بلوغران بوساطة أوليفي لونق من جديد يوم 20 جويلية 1961 إلى غاية 28 جويلية.[1]

افتتحت الجلسـة الاولى في مباحثات لوغران، يوم الخميس على السـاعة الرابعة، و ابتدأ رئيس الوفد الفرنسي هذه المناقشات بمداخلة تمهيدية ركز فيها على وضع نهاية للعنف[2] و اعادة السلام و الهدوء للشعب الجزائري الذي حرم منه لمدة سبع سنوات، واعتراف فرنسا بحقه في تقرير مصيره شرط ان يكون على ثلاثة عشر مقاطعة دون الصحراء، بالإضافة للأقلية الأوروبية.[3]

و انتقل لوي جوكس من مداخلته و اقترح تشكيل اربعة لجان مختصة في تحديد تدابير التهدئة و ضمانات تقرير المصير و التعاون و مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية و ذلك من اجل السيطرة على منهجية العمل.

و كان رد الوفد الجزائري على هذا الاجتماع هو مواصـلة العمل لتحريك رغبة النجاح من اجل السلام ووضعوا جدول أعمال[4] لمناقشة عدة نقاط منها ضمانات تقرير المصير و مجال تطبيقه بحيث يكون من الضروري التوصل الى اتفاق لتحرير الأراضي.

– الفترة الانتقالية التي تمتد من وقف اطلاق النار الى تقرير المصير و تتمثل في تخليص الشعب الجزائري من نفوذ و ضغط الجهاز الاستعماري واستبداله بإدارة توفر للشعب كل الضمانات لكي يقرر مصيره

---

[1]– سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، د.ط، د.ت، ص 132.

[2]- بحيث رفض لويس جوكس الاستمرار في المناقشة طالما أن العنف مستمر، ينظر، رضا مالك، المصدر السابق، ص 207.

[3] - M.A.E.E، **procés–Verbaux de la Réunion Franco–Algérienne de Lugrin، la première séance،20 Juillet 1961**، Op.cit، p 221

[4]- لاقى الاتفاق على طريقة العمل تعليقا ايجابيا من وسائل الإعلام التي رأت فيها إشارة تقدم في سير المفاوضات. ينظر رضا مالك، المصدر السابق، ص 210.

بنفسه بحرية إضافة إلى آفاق التعاون فمتى تمت تسوية مسألة الصحراء بدا لنا التعاون الاقتصادي سهلا و مرحبا به.[1]

- الطرق التقنية لوقف إطلاق النار.[2]

انطلق الاجتماع الموالي يوم الجمعة 21 جويلية على الساعة الرابعة وصرح فيه لويس جوكس أنه سيدمج جدولي الأعمال اللذين هما مشتركان فيه تقريبا، وانه سيوقف كل من يعترض طريق المفاوضات. وطالب الوفد الجزائري بتحرير خمس الوزراء المسجونين للمشاركة في المفاوضات.[3]

التقى الوفدان يوم السبت 22 جويلية و اقترح لويس جوكس مدونة مفصلة للمواضيع المطروحة تاركا لمعاونيه تدخل في كل موضوع ،فقد عالج رولان كاديه ضمانات الأشخاص بحيث لهم الحقوق في ازدواجية الجنسية و الشعائر الدينية و التعليم والتمثيل في الاجتماعات سواء ذات طابع اقتصادي او اجتماعي او مهني أو إداري بالإضافة إلى إدارة البلديات ، إما تريكو فقد طرح مسألة ضمانات تقرير المصير و مجال تطبيقه وإعادة الحريات الداخلية والخاصة و المتمثلة في الاشتراك في النقابة و الصحافة و المظاهرات و التجمعات و الإذاعة و التلفزيون بالإضافة إلى العمليات الانتخابية.[4]

أما Chayet فقد تناول مسألة الفترة الانتقالية من وقف إطلاق النار حتى التصويت على تقرير المصير و عالج الكولونيل دي بازي تدابير التهدئة و وقف إطلاق النار وذلك من خلال إبعاد الإرهاب من العاصمة و إيقاف جميع النشاطات العسكرية الهجومية و تخفيض حجم القوة العسكرية

1- M.A.E.E، la première séance، Op.cit، p-p 221-229.

2- ضرورة إشراك جزائريين في قوات حفظ الأمن، سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، 217،

3-M.A.E.E، **la deuxiéme séance 21 juillet 1961** ، op . cit ;p 229 .

4- تتضمن ما يلي : مراجعة القوائم الانتخابية ، ضمان الحرية و الصدق في التصويت ، مراقبة مكاتب التصويت ، الفرز ، الاحصاء ، الاعلان عن النتائج .ينظر،M.A.E.E، **la troisième séance 22 juillet 1961**، Op.cit، p 244.

و تحرير السجناء ، و الشراكة في مجال الدفاع[1] و فيما يتعلق برولاند فقد طرح مسألة التعاون و الشراكة وذلك بتقديم عون فني و ثقافي و مساعدات مالية واقتصادية .

ثلاثة أيام تكرست بكاملها لطريقة العمل، و تقرر توقيف الاجتماع إلى يوم الثلاثاء 25جويلية، ووافق الوفد الجزائري على الطريقة التي اقترحها لويس جوكس، مصرا على أهمية الاجتماعات الموسعة و أول مرحلة مهمة في هذا الاجتماع هي ضمانات تقرير المصير و مستقبل الجزائر مما أعطى مجالا للاتفاق وذلك لمصلحة المفاوضات.[2]

واعتبر الوفد الفرنسي أن مسألة الصحراء أنها لا تدخل في نطاق تقرير المصير، كونها خالية من السكان وغنية بالثروات الباطنية،[3] في حين طالب الوفد الجزائري بسيادة الجزائر على الصحراء، و التعليق على السيادة الداخلية و الإبقاء على منظور التعاون مع التأكيد أن حدود الجزائر تنتهي عند حدود الصحراء.[4]

وفي اجتماع يوم الخميس 27جويلية على الساعة الرابعة عصرا، كان قد عقد صباح ذلك اليوم اجتماع ثنائي بين كريم بلقاسم و جوكس بناء على طلب الوفد الفرنسي لكنه لم يسفر عن شيء، و تدخل رولان كاديه حول الطابع الاقتصادي و قال لكي تتابع فرنسا جهودها يجب تأكيد الحقوق المكتسبة أي 700 ألف كم^2 اثنان رخصة تنقيب، وتوفير حد أدنى من الضمانات لمستقبل النقيب و الحفاظ على نظام المناجم الحالي.و اعتبر الوفد الفرنسي أقوال رولان قاعدة و أساسا ممتازا

---

[1]- –تتمثل في: المساعدة في موضوع القوة العسكرية الجزائرية، ضمان انجاز المهمات الحربية في فرنسا و افريقيا ينظرM.A.E.E، la troisième séance. Op.cit، p 245.

[2] - M.A.E.E، **la quatrième séance، 25 juillet 1961**، Op.cit، pp 252، 253

[3]– حيث أن الصحراء الجزائرية تزخر بالمواد أولية كالحديد والفحم والنحاس والزنك والرصاص والقصدير واليورانيوم إضافة إلى الغاز الطبيعي والبترول اللذين يعتبران رهانا لفرنسا، ولقد عبر عن ذلك ديغول بقوله " إن البترول هو فرنسا، ولا شئ غيره" ينظر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 150.

4- أما أحمد بومنجل الذي توقف دوره كمحاور في لوغران فقد اطلق العنان لتشاؤمه: تبقى مشكلة الصحراء. فقد بلغنا حدود التنازلات ينبغي القول في هذا الاطار، إن استمرار المفاوضات يخلق التقبل الذي يضاف إلى تقبل الحرب. لقد أثارت قضيتا ساقية و بنزرت سخطا في العالم أشد من السخط الذي أثارته حرب الجزائر. هناك تعفن با لتأكيد، يبدوا أن الامريكيين و الفرنسيين فد سلموا بوضع يد فرنسا على الصحراء. و ان الروس قبلوا استمرار النزاع يجب ان أقول أننا أمام امكانية حرب طويلة. ينظر رضا مالك، المصدر السابق ص 221.

لنقاشات حول مستقبل التعاون النفطي، و لكن المشكلة هي أن انتقال الارض التي سيقوم عليها هذا التعاون لم يحسم بعد.[1]

وصرح لويس جوكس في لقائه مع كريم بلقاسم يوم 28 جويلية على المواضيع المعالجة و هي:

- ضمانات تقرير المصير
- الفترة الانتقالية
- الضمانات المقدمة للاروبين
- تدابير وقف اطلاق النار[2]

وأمام تزمت الوفد الفرنسي بخصوص قضية الصحراء اضطر كريم بلقاسم إلى رفض الدخول في النقطة الثانية من جدول عمل المفاوضات الخاصة بالفترة الانتقالية، فالإقليم الجزائري يضم الشمال والجنوب وسيتم التفاوض على هذا الأساس، وأعلن الوفد الجزائري عن استحالة الاستمرار في المحادثات، ففشل اللقاء من جديد بعد ستة أشواط من المحادثات أخذت فيها قضية الصحراء حصة الأسد.

1 - M.A.E.E، **la cinquième séance 27 juillet 1961**، Op.cit، p 272.

2 - M.A.E.E، **la sixième séance، 28 Juillet 1961**، Op.cit. P 280.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المرحلة الثانية من المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

- المبحث الأول: لقاء دحلب جوكس و لي روس.
- المبحث الثاني: اتفاقيات ايفيان الثانية 07 مارس-18 مارس 1962 وبعث الدولة الجزائرية.

1- لقاء سعد دحلب–جوكس و لي روس.

أ- لقاء دحلب–جوكس 31 ديسمبر 1961:

عقد هذا اللقاء يوم 31 ديسمبر 1961 بشلان (chalain)، في اعقاب توقف المحادثات بعد لقاء لوغران.

استؤنفت الفاوضات بين الوفدين بلقاء رئيس الوفد الفرنسي مع السيد سعد دحلب يوم 31 ديسمبر 1961، وقد تركزت المناقشات بصفة خاصة حول موضوعين اثنين :

1- وقف إطلاق النار والمسائل العسكرية:

بخصوص قضية وقف إطلاق النار تشير الوثائق الفرنسية الى ان وفد جبهة التحرير دعي إلى إن اتفاق وقف إطلاق النار ينبغي ان يتم بخطة عمل محكمة و مدروسة يراعى فيها عدة شروط منها حرية التنقل في (الحرية في المخيمات، عودة المهاجرين، وإطلاق سراح المساجين، رفع الحواجز، حرية تنقل وحدات جيش التحرير الوطني في شكل مجموعة او بمعزل عن غيره).
كما طالب الوفد بضرورة المساواة في فرض نضام واحد على الطرفين جبهة التحرير الوطني و الجيش الفرنسي، و ذلك أن اجل تجنب اي حادث يعيق ترتيبات تنفيذ السلام.[1]

2- المسائل العسكرية:

بقاء الجيش الفرنسي في الجزائر: تعد المسائل العسكرية من اهم القضايا المتعلقة بالسيادة وقد شملت مجموعة من الملفات الخاصة نذكر منها ملف بقاء القواعد الفرنسية في الجزائر بعد الاستقلال في نقاط إستراتيجية كالموانئ العسكرية و القواعد الجوية، وكان الطرف الفرنسي ينوي البقاء في تلك النقاط لفترات زمنية طويلة تصل الى الأربعين سنة تبعا لحجم الاستثمارات التي كانت تنوي القيام بها و المتطلبات ألاستراتجيه الخاصة بفرنسا.

1- M.A.E.E، **Compte Rendue Entretien L. Joxe- S. Dahlab du 30 décembre 1961، Chalain 31 décembre 1961**، Secrétariat d'Etat aux affaires algériennes، Op.cit, p307

منذ انطلاق المحادثات صـرح سـعد دحلب بأن الحكومة المؤقتة مسـتعدة لقبول بقاء الجيش الفرنسي لثمانية أشهر بعد الاستقلال.[1]

أما فيما يخص القواعد البحرية و الجوية التي كانت فرنسـا تنوي البقاء فيهم خلال فترة ما بعد الاستقلال فقد قدم مندوب الحكومه المؤقتة – سعد دحلب التوضيحات التالية:

3- المرسى الكبير:

استعداد جبهة الوطني لمنح المنطقة (أ)[2] من القاعدة في شكل ايجار قابل للتجديد مرة واحدة كل سبع سنوات، أما بالنسبة للمنطقة (ب)[3] فإن الدولة الجزائرية تتركها خارج عقد الايجار مع رفض السماح للجيش الفرنسي بالاستلاء على نقطة المياه و الردارات ...،الخ.

4- المطارات في الجزائر و الصحراء:

بخصـوص مطارات الشـمال نقل سـعد دحلب موافقة جبهة التحرير على منح حقوق التوقف و التسهيلات في المطارات لفرنسا، أما بخصوص القواعد الجديدة في الصحراء فإن الطرف الجزائري قد طالب بتحديد تلك القواعد و وقف عند اثنين مع إمكانية الاسـتفادة منها عسـكريا لمدة ثمانية أشـهر، و بعد انقضـاء هذه الفترة يصـبح لزاما تحويل هذه المطارات إلى مهابط خاصـة بالطائرات المدنية التي تسـتخدم في اسـتغلال ثروات الصـحراء مع إبقاء الباب مفتوحا أمام القوات الفرنسية لاستخدام تلك المطارات للتوقف و العبور و الإصلاح.[4]

1- M.A.E.E. Compte Rendu Entretie L. Joxe-S.Dahlab. Op.cit، pp 307،308.

2- تشمل المنطقة (أ) من راس فيقالو(figalo) الى غرب وهران، و تتولى فرنسا في ربع مساحة هذه المنطقة كل السلطات ينظر بن يوسف بن خدة المصدر السابق ص ص 34،35.

3- تشمل المنطقة (ب) الجنوب حيث تمتد من لورميل (lormel) الى شرق لندلس(Lindles) فتقطع البحيرة الى غاية وهران و تتولى فرنسا في هذه النطقة الامن و الدفاع، و حفضت مدة الايجار من خمسين سنة الى عشرين سنة. نفسه ص 35.

4- بالنسبة لهذه المسألة توضع تحت تصرف فرنسا تسهيلات الاتصالات الجوية على النحو التالي : مطارات كولومب بشار، رقان (ragan)، عين يكر بوفاريك فتستعمل لمدة تتراوح بين خمس و عشر سنوات وستتحول بعد ذلك هذه الاراضي الى اراضي مدنية. و بالنسبة لمطارات: تلاغمة، بسكرة، ورقلة، تندوف و عنابة، ستمنح تسهيلات للإفراغ و العبور و التحويل. ينظر بن يوسف بن خدة المصدر السابق ص 35.

5- القواعد النووية و الفضائية:

بخصوص هذه القضية اعترف سعد دحلب بأن التجارب النووية قد تستمر ثلاثة سنوات بعد الاستقلال أما فيما يتعلق بالقواعد الفضائية فإن الوثائق تشير إلى عدم تكلم موفد الحكومة المؤقتة.[1]

6- الفترة الانتقالية و الجهاز التنفيذي المؤقت:

شكلا هذين الموضوعين الشغل الشاغل لجبهة التحرير الوطني حيث أسرت على الشروع في الفترة الانتقالية مباشرة مع التوقيع على وقف إطلاق النار، وبقاء الهيئة التنفيذية المؤقتة حتى التوقيع على وقف إطلاق النار و منح الحكم الذاتي الإداري الكامل للجزائر.

و تشير الوثائق الدبلوماسية الفرنسية إلى تفاصيل هذه النقاط المبدئية على النحو التالي:

وجوب استحواذ الحكومة الجزائرية على ثلاثة أرباع الموظفين في الإدارة و يكون لها اختصاص على الإدارة بأكملها مفوضية و غير مفوضية، بالمقابل يمكن حل المجالس المنتخبة و المجالس البلدية و استبدالها بوفود خاصة و تفعيل سلطة الأمناء العامون، و إلغاء الأقسام الإدارية المتخصصة (S.A.S) و الأقسام الحضرية (S.A.U).

و بما ان السلطة التنفيذية بحاجة ماسة إلى أدوات لتفعيل دورها، فإن تفاصيل هذه القضية تناولت مبدأ تأليف القوة المحلية و التى ينبغي أن تتكون من أربعة أخماس الجزائريين من ابرز التشكيلات الأمنية.[2]

7- الشرطة:

على الرغم من اعتراف الطرف الفرنسي بأن تغيرا جذريا سيمس هذا القطاع و منه اختفاء ابرز الاجهزة المشكلة لهذا السلك و المتمثلة في مديرية مراقبة الإقليم D.S.T، و الشرطة القضائية

1- M.A.E.E,Compte Rendu Entretien L. Joxe- S. Dahlab. Op.cit, p309.
2- IBID, P309.

للجزائر تكون ارباع القوة العاملة لديها، كما اشـــار رئيس الوفد الفرنســـي انهم لم يتفقا بعد على بدأ الفترة الانتقالية و في رأيه انه لا يمكن أن تبدأ حتى يتم الاتفاق على جميع الاتفاقيات العامة.

يمكن أن يكون هناك شك في تركيب الجهاز التنفيذي المؤقت من قبل، كما هو منصوص عليه في قانون 12 يناير 1961 ، في اسـتفتاء الشـروط المسـتبقة من أجل تقرير المصـير و شـروط التعاون الفرنســي-الجزائري و ضــمانات الأوربيين، ولا ينبغي أن لا نســتفيد من التغيير الذي وافق عليه كلا الجانبين لسحب هذه المشاكل في الحالات القصوى.

قد يتصـــور المرء حقا أن إعداد الاتفاقات و التي تســـتمر على عمل الخبراء لن تكتمل قبل الاسـتفتاء، و يكمل الحل في إجبار الطرفين إلى العمل بسـرعة. و يلاحظ من ناحية أخرى، أنهم لا يستطعيون في البيان العام الدخول في تفاصيل السلطة التنفيذية المؤقتة.[1]

-الجنسية و الضمانات للاوربيين:

أشـــار ســـعد دحلب إلى هذه القضـــية من حيث أهميتها مبرزا تحفظات جبهة التحرير من انعكاسـات الضـمانات المقدمة للأوربيين، و لاسـيما خطر إنشـاء الأوربيين دولة داخل دولة، حيث يكون عائق أمام إنشـاء الجزائر الجديدة، و أكد سعد دحلب على ضـرورة التزام فرنسـا بعدم تشـجيع الأوربيين على تنظيم أنفســهم في المجتمع الانفصــالي و بذل كل جهد ممكن في تعزيز وحدة الشــعب الجزائري.[2]

[1]-M.A.E.E, Compte Rendu Entretien L. Joxe- S. Dahlab Op.cit, pp 309 ،310.
[2]- IBID, P310.

و بخصـوص تقرير المصـير حدد سـعد دحلب إجراء الاسـتفتاء في نفس اليوم و في نفس الظروف و على ارض الولايات الخمسة عشر[1] المشكلة للتراب الجزائري على أن فرز عملية الأصوات تكون علنية.[2]

8- الصحراء:

أشار سعد دحلب فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية في الصحراء بأن جبهة.ت.و أعربت عن عدم رغبتها في تقييد السيادة الجزائري ولذلك سعت إلى تنظيم التعاون الصحراوي، وأشار من ناحية أخرى أن الجبهة مستعدة لاحترام الحقوق المكتسبة لفرنسا في تخصيص وتنقيح بعض الأحكام وحقوق النفط.[3]

ب- لقاء لي روس من 11 إلى 18 فيفري 1962:

لم تتطرق الوثائق الدبلوماسية للقاء لي روس إلا إشارة ولكن لأهمية هذه المحادثة تعذر علينا إلغاءها في هذه الدراسة.

التقى الوفدان في لقاءات سرية من 11 إلى 18 فيفري 1962 بروس[4]، وضم ثلاثة أعضاء من الحكومة الفرنسية[5] مع مجموعة من وزراء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[6]

لقد درس الوفد الجزائري بعناية فائقة كل المسائل المتعلقة بـ:

1- وقف إطلاق النار.

---

[1]- الولايات الخمسة عشر هي: الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، الواحات، وهران، الأصنام،سعيدة، سطيف، تيارت، تيزي وزو تلمسان.ينظر مجلة المجاهد بيان وفد التفاوض ع 117 الثلاثاء 20 مارس1962 ص 7.

[2]- M.A.E.E, Compte Rendu Etretien L. joxe- S. Dahab. Op.cit p 312.

[3]- M.A.E.E, Compte rendu Entretien L.Joxe- S.Dahlab, p p 311,312.

[4]- اللقاء كان في أعالي جبال الجوار على الحدود الفرنسية السويسرية، ينظر سعد دحلب، المصدر السابق، ص 141.

[5]- أعضاء الوفد الفرنسي: Luois Joxe, Robert Burno, Jean de Broglie، ينظر بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 36.

[6]- أعضاء الوفد الجزائري: كريم بلقاسم، بن طوبال، محمد يزيد، سعد دحلب، ينظر سعد دحلب، المصدر السابق، ص 141.

2- الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير.

3- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

4- عودة اللاجئين والمهاجرين.

5- الفترة الانتقالية للهيئة التنفيذية المؤقتة التي ستحكم الجزائر وستعد لاستفتاء تقرير المصير.

اتفق الوفدان على عدة نصـــوص المتعلقة بالتعاون الثقافي والتعاون الفني والعلاقات الاقتصـــادية والمالية:[1]

- **الأقلية الأوروبية** : اتفق الجانبان بعد مناقشـــات طويلة و عســـيرة على منحها مهلة ثلاثة ســنوات للتعبير عن اختيارها بعد أن رفض الوفد الجزائري مبدأ ازدواجية الجنســية ، أي التمتع بالجنسية الجزائرية أليا مع الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية.

و كان موقف الوفدان التعبير عن اختيارها بعد هذه المهلة كتابيا، غير أن الوفد الفرنســـي أعترض على ذلـك ليتم الاتفـاق في النهـايـة على أن يكون التعبير عن طريق إعـادة التســـجيـل في القوائم الانتخابية.

- **المرحلة الانتقالية:**

تمّ الاتفاق على مدتها المحددة من 3 إلى 6 أشهر للإشراف على مؤسساتها و أهمها:

أ- المحافظ السامي الذي يمثل الجمهورية الفرنسية طول هذه الفترة، مع الإشراف على شؤون الجيش و السياسة الخارجية فضلا عن التربية و العدالة.[2]

ت- الهيئة التنفيذية المؤقتة : و هي هيئة مشـتركة – متسـاوية الأعضـاء تقريبا – تتولى تسـيير الشؤون اليومية فضلا عن تحضير استفتاء تقرير المصير ، قبل نقل أدوات السيادة و الحكم إلى السلطات الجزائرية.

[1]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 143.

[2] -Rédha Malek، Op.cit، p 220.

- **الجانب العسكري** : كان الوفد الفرنسي يرى أن جلاء القوات الفرنسية – المقدرة يومئذ بـ 550 ألف جندي – ينبغي أن يتم على مرحلتين :

تخفيضها إلى 80 ألف بعد سنتين مع سحب البقية بعد خمسة سنوات، وكان رأي الوفد الجزائري أن يتمّ تخفيضها إلى 80 ألفا بعد الاستفتاء مباشرة، على ان يكتمل سحبها خلال سنة واحدة.

ب- استغلال الصحراء : يكشف هؤلاء الأعضاء عن قبول الجهاز الفني القائم باسم الواقعية مع استيلاء عائدات النفط بالفرنك إذا كان موجها للسوق الفرنسية و منطقة الفرنك بصفة عامة.

- التعاون الاقتصادي : يبرر أعضاء الوفد هذا التعاون مع الدولة المستعمرة سابقا بحاجة الجزائر حديثة العهد بالاستقلال إلى مساعدات خارجية عاجلة ، مع التأكيد على الحرية المطلقة في استعمالها.و لن يكون لهذه المساعدات والاتفاقات التي تنظمها أي تأثير على التوجه الاقتصادي الذي تختاره بدءا بالإصلاح الزراعي.[1]

وانتهى لقاء لي روس باتفاق على وقف إطلاق النار ،واستفتاء تقرير المصير، تواجد مفتش عام ممثلا لفرنسا وممثل مؤقت جزائري متكون من 8 أفراد جزائريين وثلاث فرنسيين، تكوين قوات محلية تعدادها 800 ألف عنصر يكونون تحت السلطة التنفيذية. [2]

تستأجر فرنسا قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة، والقواعد الصحراوية لمدة خمس سنوات.

لفرنسي الجزائر حق في اختيار الجنسية بعد وقف إطلاق النار مع ممارسة جميع حرياتهم (الحرية السياسية، ضمانات الحريات الجماعات، حرية النقابة.... الخ)

وأخيرا التعاون ينظر بين فرنسا ومستقبل دولة الجزائر.

---

1 - Rédha Malek، Op.cit. p 221.

2 - M.A.E.E، Télégramme **de M.Couve de Murville، M.A.E.E aux représentantd diplomatiques de la France auprès de divers états etrangers، paris 21 février 1962، 10h. 40**، Op.cit، p 284.

وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصـــوص افترق الوفدان ثم ســـيلتقيان فيما بعد في ايفيان للمفاوضات الرسمية على شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة.[1]

2- مفاوضات إيفيان الثانية 07 مارس- 18 مارس 1962

افتتحت المفاوضـــات من جديد وبصـــفة رسمية يوم الأربعاء 07 مارس 1962 على الســـاعة 11و 10 د، حيث شملت هذه المفاوضات 9 جلسات دامت حتى 18 مارس 1962،،وكانت على نفس وتيرة ســـابقاتها بروس، غير أنه لم يهمل أي جانبا منها حيث تم التطرق فيها إلى العديد من المسائل، حاول من خلالها كل طرف الحصول على أكبر قدر من التنازلات.[2]

ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاســـم، والوفد الفرنســـي لويس جوكس، طرح هذا الأخير عدة مسائل من بينها:

1- أعضاء الجهاز التنفيذي المؤقت

2- المســألة العســكرية تعتبر نقطة مهمة ومن بينها: المرســى الكبير، الصــحراء، تمركز القوات الفرنســـية، تنظيم القوانين، نظام القوات الجزائرية، تســـهيل الطيران، النظام الاقتصـــادي والمالي، تسهيل المرور.

3- وقف إطلاق النار: يمكن أن يكون هناك يوم آخر لدراســـة وقف إطلاق النار مع حفظ مسألتين هامتين:

أ- حفظ النظام في الحي في حالة وقف إطلاق النار في المستقبل و السلطة التنفيذية المؤقتة.

[1]- وقد اجتمع المجلس الوطني للثورة بطرابلس من 22 إلى 27 فبراير 1962 لهذا الغرض واستمع في بداية الأشغال لتقرير من وزير الخارجية سعد دحلب، صادق المجلس في نهاية الدورة على مشروع الاتفاقيات بإجماع عريض، مع توصية ملحة بالسعي في الجولة الأخيرة للحصول على أكبر ما يمكن من التنازلات، ينظر محمد عباس، نصر بلاثمن، ص 716.

[2]- بحيث لم تعد هذه الاتفاقيات، اتفاقيات حول المبادئ كما كان في روس، بل أصبحت تتعلق باحتمالات تطبيقها في الميدان على أرض الواقع وقد أخذ ذلك وقتا كثيرا. ينظر سعد دحلب، المصدر السابق، ص 158.

أما انشغالات الوفد الجزائري فتركزت حول:

1- المرحلة الانتقالية: هناك مسائل تطبيقية يستوجب مناقشتها وتوضيحها، مثال:

- قوة النظام، دوره، مشاركته، صلاحيته.
- العفو العام وتحرير جميع السجناء.
- العدالة.[1]
- الحكومة المؤقتة، تسميتها ووضعيتها.
- اللجنة المركزية للمراقبة.

2- المرحلة الانتقالية الثانية التي ستفتح بعد تقرير المصير: يجب الوصول إلى توضيح هذا الموضوع.

3- وفي الأخير، الإعلان العام[2]، نحن متفقون لإعادة النظر في شكل النصوص المكيفة في روس وبعد ذلك دراسة المرحلة الانتقالية.[3]

فضلا عن هذا تناول الوفدان مسائل أخرى، أغلبها تم التطرق إليه في لقاء لي روس.[4]

1- المنشآت العسكرية:

استغل الوفد الجزائري الفرصة لطرح مسألة المرسى الكبير[5] الذي يعتبرونه تراب جزائري ملك للدولة الجزائرية، يسكنه شعب مدني جزائري، ومنه فهو تحت السيادة الجزائرية، مع ضبط حقوق

---

[1] -M.A.E.E، **la première séance ، 07 mars، 1962**، Op.cit، P 317.

[2]- هو نص مشروع الإعلان العام أرسل في 23 فيفري إلى جبهة التحرير الوطني، طلب فيه الجنرال ديغول تعديل النص الجديد، لتدعيم تاريخ 19 مارس، وإرغام جبهة التحرير الوطني للبدأ في خيار الشراكة.ينظر, M.A.E.E, la première séance, Op.cit, p317.

[3] -IBID, p 318.

[4]- من بين المواضيع التي تطرق إليها الوفدان، التعاون، تقرير المصير، الصحراء، ضمانات السلطة التنفيذية، وجرى نقاش مسهب حول المسائل العسكرية والصحافة، واتفقا على إرسال هذه المواضيع إلى خبراء مختصين لدراستها. يتظر,.IBID, p318

[5]- حاول الفرنسيون أن يجعلو المرسى الكبير تحت سيادتهم حتى يكون بالنسبة لهم مثل جبل طارق للإنجليز، مجلة المجاهد، انتصارات الشعب، العدد 116، 9مارس، 1962، ص 07. ينظر, IBID, p320

فرنسا داخله ،[1] ويمكن لفرنسا إستخدام مطار بوسفير الذي تحددت مدة بناءه في ظرف ثلاث سنوات، و السماح لهم كذلك باستعمال مطار Lartinge واستخدامه لمدة سنتين.

2- قضية جلاء الجيش الفرنسي:

أخذ هذا الموضوع قسطا كبيرا من المحادثات وذلك لأهميته، يرى الوفد الفرنسي أنهم بحاجة إلى وقت كبير للجلاء من الجزائر وفي هذا الصدد قرأ السيد Burno المادة 08، وطبقا لها يرى أنه لديهم 400.000 شخص ولإخراجهم فإن 06 أشهر لا تكفي لذلك[2]، وأنهم يحتاجون على الأقل سنة لذلك وظل الوفد الفرنسي يجادل على أمل أن يحصل على وقت أكثر للتواجد في الجزائر.

3- عدد الجيش الفرنسي:

وهذا فيما يخص الأعداد التي ستبقى في المرسى الكبير، حيث اتفق الوفدان على تخفيض عدد الجيش الفرنسي إلى 80.000 شخص ثم يبدأ في التناقص،[3] حتى تنقضي مهلة بقاء الجيش الفرنسي في المرسى الكبير وهذا في ظرف سنتين، وإعطاء أجل معين-خمس سنوات- لجلاء الفرنسيين عن النقط التي أقامت بها منشآت التجارب العلمية الذرية، وأنه لا يمكن للفرنسيين خلال هذه المدة أن يقوموا بأية تجربة من دون إذن السلطات الجزائرية.[4]

4- اللجنة المختلطة ووقف القتال:

أثيرت مسألة جديدة أثناء اللقاء الثاني للوفدين وذلك مساء 07 مارس 1962 على الساعة 15، حيث طلب الجنرال دو كاما (De Camas) توحيد قوات جيش التحرير الوطني، وتكوين

---

[1]- يقصد به مدة استئجار المرسى الكبير الذي كانت فرنسا لا تزال في حاجة إليه، ينظر سعد دحلب، المصدر السابق، ص 159.

[2]- كان الوفد الفرنسي قبل هذا قد اقترح مدة 18 شهرا، ثم عام، ثم 6 أشهر،.

[3]- بحيث ينقص عدد الجنود الفرنسيين في السنة الأولى إلى 70.000 جندي، وفي نهاية السنة الثانية 60.000 وهكذا دواليك حتى لا يبق جندي فرنسي في الجزائر. ينظر، IBID, p322.

[4]- مجلة المجاهد، **انتصارات الشعب**....، مصدر سابق، ص 07.

لجنة مختلطة[1] التي سوف تنظم قضايا التطبيق، ستضم ممثلي القائد الأعلى للقوات الفرنسية، قائد جيش التحرير الوطني، و عشرة أعضاء إلى أقصى حد ممكن، مقرها يمكن أن يتعين في القالة أو سوق أهراس، وتقوم هذه اللجنة بدور المبلغ في حال حصول أي اصطدام بين الجيش الفرنسي و جيش التحرير الوطني.

عارض الوفد الجزائري هذه الفكرة بداية من مركز اللجنة الذي يجب أن يكون وسط الجزائر، وتساءل عن علاقة الجيش الفرنسي بهذه اللجنة، لأنه يرى أن هذا النص يضع جيش التحرير الوطني تحت سطوة الجيش الفرنسي، وبالنسبة لوقف القتال اتفق الوفدان على تجنب الاشتباكات التي قد تحدث بين الجيشين وإدانة الهجمات طبقا للمادة 21[(2)] من قانون 19 فبراير، وركز الوفد الجزائري على حرية حركة جيش التحرير الوطني دون إذن من أحد، وعدم تدخل أحد الجيشين في تحركات الآخر.

5- القوة المحلية والشرطة:

خلال هذه الجلسة طلب سعد دحلب ضرورة تناول بعض المسائل ومن بينها مسألة القوة المحلية[(3)] بحيث 40 ألف من الرجال لا تكفي[(4)]، و ودعا إلى ضرورة جلب بعض العناصر

[1]- جاءت فكرة إنشاء لجنة مختلطة ضمن المادة 6 من النص المتعلق بوقف إطلاق النار، وذلك من أجل ضمان تنفيذ أحكام وقف إطلاق النار في كل منطقة وإدارة وإنشاء لجان محلية ضمن هذه اللجنة. ينظر, M.A.E.E, la première séance, Op.cit, p 322.

[2]- تنص على نهاية للصراع المسلح في موعد ثابت وبموجب المادة 02 تدان جميع مظاهر العنف الجماعي أو الفردي. ينظر M.A.E.E, la première séance, Op.cit, p323.

[3]- سميت أيضا بقوة حفظ النظام كانت تتكون نظريا من حوالي ستين ألف رجل أغلبهم جزائريون كانوا يعملون في الجيش الفرنسي كمتطوعين أو محترفين مجندين في إطار الخدمة العسكرية، ينظر، مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 200.

فشلت هذه الهيئة في تسيير الملف الأمني، وهو ما جعل الوضع يزداد خطورة مع توسع أعمال المنظمة السرية، وقد يكون ذلك هو السبب الذي دفع قيادتها إلى فتح اتصالات مع المنظمة السرية لوضع حد لأعمالها. ينظر رضا مالك، المصدر السابق، ص 323.

[4]- تنشأ قوة للأمن خاصة بالجزائر، تخضع لسلطة الهيئة التنفيذية التي تقرر كيفية أعمالها و يتكون العدد الحقيقي لقوات الأمن من ستة ألاف جندي وتبتدأ بأربعة ألاف جندي وتتكون من قوة الشرطة المساعدة ومجموعات الأمن المتنقلة الموجودة حاليا. ينظر، M.A.E.E, Conclusio despourpalers d'évian reproduction de l'original conservé aux archives de Ministère des Affaires étrangères(Conservation des traités), Organisation provisoir despouvoirs publics en Algérie, Titre IV, de la force de l'ordre,(l'article 19 et 20), Op.cit, p402.

واستبدالها ببعض قادة الشرطة، كما طلب تفسيرات بشأن المادتين 15 و 19[1] من المرسوم المتعلق بالسلطات العامة، وأنه من الضروري إقامة الجهاز التنفيذي المؤقت والقوة المحلية.

وكان الوفد الجزائري يشكك في مستوى الموظفين الذي اعتمدت عليهم القوة المحلية، وينبغي دعم هذه القوة بقوى أمنية أخرى، وأن يكون المشرف عليها مناسب فعلى سبيل المثال إشراك ضباط جزائريين، فمن غير الممكن أن يصبح أعداء الأمس مسئولون عن حفظ النظام اليوم، كما أشار إلى أنه من الضروري تواجد قوة محلية في الجزائر ووهران، في حين أن جوكس قال بأنهم سيرسلون دوريات حرس متنقل إلى المناطق الريفية.[2]

6- مسألة العفو العام:

افتتح النقاش يوم 08 مارس 1962 على الساعة 10:30 ودار نقاش طويل حول مسألة العفو العام، فبالنسبة للوفد الجزائري يجب أن يكون العفو شامل دون تمييز، ويشمل كل الحقائق، ولقد أعطيت وعود رسمية بأنه لن يكون هناك أي تمييز وستشمل تدابير العفو الشامل الأوربيين كما تشمل المسلمين،[3] ومن الضروري التفريق بين جرائم الدم والجرائم الأخرى، وبأن الأولى لن تحظى بالعفو الشامل بل ستخضع للنظر والدراسة ملفا بملف.[4]

7- عودة اللاجئين:

قدم الوفد الفرنسي وعدا بنقل جميع اللاجئين إلى قرى جديدة إلى غاية استعادة قراهم الأصلية، وتتكفل فرنسا بجميع التكاليف المالية لذلك، لكن هذا لن يتم في ظرف قياسي لأن

---

[1]- – تنص المادة 15 على أن السلطة التنفيذية المؤقتة تضمن حفظ القانون والنظام، والمادة 19 تنص على إنشاء قوة محلية نظيفة للجزائر مع القوة العاملة من 400.000 جندي. لتفاصيل أكثر ينظر، M.A.E.E, la deuxième séance 07 mars 1962, Op.cit, p 333.

[2] - M.A.E.E، **la deuxième séance، 07mars 1962**، Op.cit، p 332.

[3]- بحيث يتم الإفراج عن المعتقلين سواء بفرنسا أو بالجزائر في أجل أقصاه عشرون يوما ابتداءا من وقف إطلاق النار، ويعلن فورا عن العفو ويفرج عن الأشخاص المعتقلين. ينظر مجلة المجاهد، **بيان وفد التفاوض**، مصدر سابق، ص 07.

[4] -M.A.E.E، **la troisième séance، 08 mars 1962**، Op.cit، p 336.

العدد كبير جدا، إذ يوجد 170.000 لاجئ، والسلطة التنفيذية هي التي تتحمل مسؤولية عودة هؤلاء.[1]

و قبل الوفد الجزائري مبدأ تكوين لجان مشتركة، تقوم هذه اللجان بتسهيل هذه اللجان بعودة هؤلاء اللاجئون ويتم تحديد موعد نهائي لتثبيت اللجان وطالب بتحديد كل من أجل إعادتهم و دور السلطة التنفيذية المؤقتة، في إعادتهم بتنظيم وثائق سفرهم، مراقبة دخولهم.[2]

8- استفتاء تقرير المصير:

بحيث تضمن اللجنة المركزية واللجنة الإقليمية حرية وسلامة الاستفتاء، تحت سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة مع احترام القواعد والإعلان عن الضمانات، وتحديد صيغة الاستفتاء، وإثارة مسألتين: - الحاجة إلى دولة ذات سيادة ومستقلة وهي التي تقرر فيما بعد إن كانت تريد التعاون مع فرنسا أم لا.[3]

بعد توضح انشغالات كلا الوفدين، كرست الجلسة الخامسة المنعقدة يوم 09 مارس 1962 لدراسة طلبات كل وفد، فتعين أن مطالب الوفد الجزائري هي:

1- تنظيم تقرير المصير: طالب بإثنان من القضاة و أربعة من المندوبين في اللجنة المركزية للمراقبة[4] بدلا من ثلاثة، ثلاثة.

2- التنظيم المؤقت للسلطات العامة:

---

1 - IBID. P 340.

2- تقوم السلطة التنفيذية المؤقتة باتخاذ التدابير الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها الرامية إلى ضمان عودة هؤلاء السكان إلى الحياة الطبيعية. ينظر، مجلة المجاهد، بيان وفد التفاوض، مصدر سابق، ص 07.

3- بحيث تسمح الاستشارة حول تقرير المصير للناخبين بأن يعلنوا هل أنهم يريدون أن تكون الجزائر مستقلة وفي هذه الحالة، هل يريدون أن تتعاون فرنسا والجزائر. ينظر، M.A.E.E, la quatrième séance 08 mars 1962,Op.cit, p 344.

4- تضمن اللجنة المركزية واللجنة الإقليمية حرية وسلام الاستفتاء تحت سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة. ينظر M.A.E.E, Conclusion des pourparlers d'Évian، reglement fixant les conditions de la consultation d'autodétermination، de contrôle de la consultation. Op.cit، titre IV, p391.

2.أ– العفو العام:

- سحب العقوبات الإدارية.
- تعداد مواد القانون.
- حالة الأوربيون المحكوم عليهم بمساعدة جبهة التحرير الوطني.
- اللجان المشتركة.

2.ب– الخدمة العامة:

- خدمة الدولة.
- التعيينات.
- السلطة الهرمية (الإشرافية)

3– **بيان الضـمانات،** المادة 9 من شـأنها أن تحد من تدخل عضـو المجلس المحلي في المحاكم الجنائية.

4– التعاون الاقتصادي و المالي:

- الصحراء
- المعاملة بالمثل في المعاشات التقاعدية.[1]
- تجميد التشريع وتطبيقه.

5– تقرير المصير:

- تاريخ تقرير المصير، تنصيب الهيئة التنفيذية المؤقتة والجمعية التأسيسية.
- الوضع القانوني لجبهة التحرير الوطني.

[1]- بحيث تضمن الحقوق المكتسبة من تاريخ تقرير المصير الخاصة بمعاشات التعاقد أو العجز لدى المؤسسات الجزائرية و تسهل الجزائر عملية دفع المعاشات المستحقة على فرنسا للمحاربين القدماء والمتعاقدين، وتصرح للمرافق الفرنسية المختصة بمتابعة نشاطها في أرض الجزائر بشأن دفع المعاش والعناية بالعجزة وعلاجهم. لتفاصيل أكثر ينظر، M.A.E.E, **Declaration de principes relative a la cooperation economique et financiere. Garanties des droits acquis et des engagements antérieurs.(article 15 et 16)**, Op.cit p p 429,430

- أما من جانب الوفد الفرنسي فاقترح:

1- الجنسية:

- الصيغة (إذا كانت لا تكتسب، وغير واضحة في النص)
- شروط الميلاد والإقامة واستبعاد الأشخاص اللذين ولدوا في الخارج وهم مع ذلك جزائريين.

2- المجموعة العسكرية: ما قدمتموه لنا في 8 مارس حول إعلان المبادئ.

- تأكيد السيادة في المرسى الكبير.
- مسألة الصحراء، مسألة الأمن الميداني، وموقع المحطات الفنية، ومهلة خمس سنوات بالنسبة لكلومب بشار، رقان، وعين امقل.[1]

وتحدث رئيس الوفد الجزائري بعد ذلك عن ضرورة، التوصل إلى اتفاق بشأن بعض المسائل: تقرير المصير بالنسبة لنا هو مجرد إجراء شكلي، ولابد من الضمانات التي تمنح الإفراج عن الأشخاص، وإنشاء قوات أمن كافية، ووضع جيش التحرير الوطني، وإضفاء الصفة الجزائرية (algeranisation)[2] على مختلف الهياكل والهيئات بما في ذلك الشرطة.

كما تم التمييز بين قوتين، قوة الأمن الحضري، والقوة الحضرية ، فالأولى تقوم بالتحقيقات الحضرية، والثانية مهمتها الحفاظ على النظام، وطالب سعد دحلب بضمانات فيما يتعلق بالشرطة ففي نظرهم أن الشرطة هي المسؤول الأول على التآمر، وأنها جزء من منظمة الجيش السري، بحيث تقوم بتسهيل مهمتها، وعدم إعانة الأوربيين على الخروج من حلقة العنف الذي وضعتهم فيه المنظمة الإرهابية (يعني بذلك منظمة الجيش السري الفرنسية الارهابية)، وذكر حاذثة الصحفيين الإيطاليين،[3] وهذا ما يتطلب تطهير التطهير، وضرورة إشراك جزائريين في الشرطة.[4]

---

[1] - M.A.E.E، **la cinquième séance، 09 mars 1962**, Op.cit, p 349.

[2]- الجزأرة خريجة الكلمة الفرنسية Algérianisation وقد وردت هكذا في الوثائق، وتعني اضفاء الصفة الجزائرية على مجموعى الهيئات والهياكل.

[3]- هم مجموعة من الصحفيين الايطاليين المعتمدين في الجزائر، تعرضوا لتهديدات من منظمة الجيش السري وأمروا بمغادرة الجزائر بسرعة تحت تهديد الإعدام و انتزعت منهم معداتهم. ينظر، M.A.E.E, la cinquième séance, p 353.

[4] -M.A.E.E، **la sixième séance 10 mars 1962**, Op.cit, P 363.

- **العفو العام مرة ثانية:**

أثيرت من جديد مسألة العفو العام التي لم تحسم بعد وذلك في اجتماع 11 مارس 1962، حيث أثار الوفد الفرنسي من جانبه ثلاث مسائل هي:

1- بيان الضمانات.

2- تصحيح الحالة المدنية.

3- إعطاء أوربيو الجزائر فرصة الاختيار: يكون ذلك بعد مرور ثلاثة سنوات على استفتاء تقرير المصير،[1] وخلال هذه المدة يحتفظ الأوربيون بالجنسية الفرنسية، مع إمكانية التمتع بالحقوق المدنية الجزائرية[2] مثل الانتخاب، وعدم وجود أي تمييز عنصري.[3]

- **وقف إطلاق النار:** لقد اتفقنا على الهدف، ينبغي تجنب الاشتباكات التي قد تحدث أثناء تحركات جيش التحرير الوطني التي قد تحدث أثناء تحركاته، ولا يمكن أن تخضع هذه التحركات للرقابة.
- **مسألة المواعيد:** ينبغي تحديد تاريخ تقرير المصير، تحديدا واضحا، مع وضع برنامج كامل الإعداد.

وفي آخر اجتماع للوفدين والذي كرس لقراءة النصوص[4] ثم التوقيع عليها ملف بملف بعد عرضها على خبراء، واختتم لويس جوكس الاجتماع حول ضرورة التفكير في أولئك اللذين سقطوا في السنوات الأخيرة في ساحة النضال آملا أن يتحقق الاستقلال الجزائر في إطار الصداقة وأسس أفضل في المستقبل من تلك التي كانت في الماضي، وأن المشاكل جميعها لا يمكن حلها في يوم واحد، ولكن

---

[1]- بانتهاء السنوات الثلاث المشار إليها يحصلون على الجنسية الجزائرية بواسطة مطلب تسجيل أو مطلب تأكيد لتسجيلهم في القوائم الانتخابية. ينظر، مجلة المجاهد، بيان وفد التفاوض، مصدر سابق، ص 08.

[2]- طوال مدة ثلاث سنوات إبتداءا من تقرير المصير يستطيع المواطنون الفرنسيون ذو النظام المدني التمتع بالحق الكامل في حقوق المواطنة الجزائرية، ويعتبرون بذلك رعايا فرنسيين ممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية، ينظر، مجلة المجاهد، بيان وفد التفاوض، مصدر سابق، ص 08.

[3] - M.A.E.E، **la septième séance، 11 mars 1962**, Op.cit, P 367.

[4]- هذه النصوص بعضها متعلق بقائمة أعضاء الجهاز التنفيذي المؤقت، وأخرى متعلقة بتوزيع خدمات الشرطة وغيرها. : M.A.E.E, **le neuvième séance 18 mars 1962**, Op.cit, p 367.

بمواصلة بذل الجهود من كل طرف ستلبي تطلعاتهم المستقبلية، وأعرب عن سعادته لانتهاء هذا الكابوس مع تمنياته أن يحقق هذا العمل الصعب بدوره النجاح لصالح الجميع.

كما أعرب بدوره كريم بلقاسم عن مشاعر وفده بعد الانتهاء من هذه المفاوضات التي بدأت في 07 مارس، مؤكدا على ثقتهم في تحقيق التطلعات الوطنية للشعب الجزائري في الحرية و الاستقلال، وفتح حقبة جديدة من التعاون بين فرنسا والجزائر.[1]

وبهذا اكتملت مفاوضات ايفيان كل فصولها وفي يوم 18 مارس 1962 توصل الجانبان إلى اتفاق نهائي وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر من ظهر ذالك اليوم . وفي اليوم التالي أفرجت فرنسا على الزعماء الخمسة المسجونين لديها و الذين توجهوا إلى المغرب من سويسرا وذالك في طائرة أمريكية مؤجرة من طرف جلالة ملك المغرب

وباختصار فإن أهم ما تناول في اتفاقية ايفيان الثانية مايلي:

مسألة التعاون التي أعدها الجانب الفرنسي و قبلها الجانب الجزائري إلى حد كبير بالصياغات والمضامين التي أرادها الفرنسيون حيث نصت هذه الاتفاقيات على المساعدة التي ستقدمها فرنسا.

ملف التعاون الاقتصادي والمالي: يقوم التعاون بين فرنسا والجزائر في المجال الاقتصادى و المالى على أساس من التعاقد مطابقا للمبادئ التالية:

تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية حسب الشروط المحددة في هذه البيانات و في مقابل هذا تتعهد فرنسا بتقديم إعانتها الفنية والثقافية والمساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر.[2] وستواصل فرنسا تقديم مساعدتها الفنية، وعونها المالى، للمساهمة بصفة مستديمة في استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر ستقدر هذه المعونة خلال فترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

[1] -M.A.E.E, le neuvième séance, Op.cit، P 378.

[2] - M.A.E.E, **déclaration de principes relative a la coopération économique et financière، preamul,** Op.cit,425.

وستخصص المساعدة المالية والفنية، خاصة لدراسة أو تنفيذ أو تحويل مشروعات الاستثمارات العامة أو الخاصة التي تقدمها السلطات الجزائرية المختصة، لإعداد الموظفين والفنيين الجزائريين، ولإرسال الفنيين الفرنسيين.[1]

التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء:

- في إطار السيادة الجزائرية، نتعاهد كل من الجزائر وفرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء.
- تخلف الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها و التزاماتها كسلطة عامة. لها حق التصريح بتطبيق قانون التعدين والنفط بالصحراء مع وضعها في الاعتبار الأوضاع المبينة في الباب الثالث من هذا الإعلان.[2]
- تتعاهد كل الجزائر وفرنسا كل فيما يخصها، بالمحافظة على المبادئ الخاصة بالتعاون التي ورد ذكرها فيما سبق والعمل على احترام تطبيق النظم المتفق عليها.[3]

التعاون الثقافي:

تتعهد فرنسا، في حدود إمكانياتها، بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهني والبحث العلمي في الجزائر وفي إطار المعونة الثقافية والعلمية والفنية، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس والفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم والتفتيش وتنظيم الامتحانات والمسابقات وسير المرافق الإدارية والأبحاث. تقدم لهذه الهيئة التسهيلات والضمانات اللازمة لإتمام رسالتها، وتسير طبقا للنظام المنصوص عليه في الاتفاق الخاص بمبادئ التعاون الفني.[4]

---

[1] - M.A.E.E، déclaration de principes relative a la coopération économique et financière، Titre I، contribution française au développement économique et social de l'Algérie، (article 1 et 02)، Op.cit، p 425.

[2]- لتفاصيل حول هذه الأوضاع ينظر الملحق رقم

[3] - M.A.E.E، **déclaration de principes sur la coopération pour la mise en valeur des richesses du sous-sol du Sahara**، Op.cit، p 432.

[4] - M.A.E.E، **déclaration de principes relative a coopération culturel، Titre I، la coopération، article 01**، Op.cit, p 440.

التعاون الفني:

تتعهد فرنسا بما يلي:

– تقديم مساعدتها الفنية، وتكفل للجزائر حصولها على المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث والتجارب.

– وضع هيئات وبعثات للدراسة والأبحاث والتجارب تحت تصرف الجزائر في حدود إمكانياتها للقيام بأعمال محددة للحكومة الجزائرية تبعا لإرشاداتها. وللقيام بدراسات والمساهمة في تنفيذ أو إقامة أو إعادة تنظيم أحد المرافق.

– فتح أبواب منشآت التعليم والدراسات العملية أمام المرشحين الذين تقدمهم السلطات الجزائرية وتوافق عليهم السلطات الفرنسية، كما تتعهد فرنسا بتنظيم أوقات التدريب ودورات للدراسة والإعداد، تعقد في المدارس العملية وفي المراكز الخاصة وفي الإدارات العامة.

– وضع أعضاء فرنسيين تحت تصرف الجزائر، في حدود إمكانياتها لتقديم المعونة في المجالين الإداري والفني.[1]

البنود العسكرية:

هذه البنود كانت مرضية للطرف الفرنسي[2] ستسحب القوات الفرنسية جنودها تدريجيا ابتداءا من وقف القتال من حدود الجزائر لحظة انتهاء استفتاء تقرير المصير، سيصبح عدد الجنود خلال اثني عشر شهرا من تاريخ تقرير المصير 80 ألف جندي، وينشأ بالتبادل هيئات عسكرية تسمح الجزائر فرنسا حق استخدام قاعدة المرسى الكبير البحرية والجوية مدة خمسة عشر عاما ابتداءا من تاريخ تقرير المصير. وفي الإمكان تجديد المدة باتفاق بين البلدين، وتعترف فرنسا بالصفة الجزائرية للأرض المقام عليها قاعدة المرسى الكبير.

---

[1] - M.A.E.E، **déclaration de principes relative a la coopération technique، article 01**، Op.cit, p 445.

[2]– صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 423.

خلال خمس سنوات في مطارات عنابة وبوفاريك حيث ستحصل فرنسا على تسهيلات فنية وإمكانيات المرور والتموين والإصلاح. وسيتفق كل من البلدين على التسهيلات الخاصة بهاتين المنطقتين. [1]

وهكذا أممت أراضي المعمرين إبتداءا من 1963 و المناجم في سنة 1966 والوحدات الصناعية في سنة 1965 ، و المنشآت البترولية في سنة 1971 وغادرت القوات الفرنسية البلاد في نهاية سنة 1964 بحيث كان المقرر أن تغادرها يوم 1جويلية 1965 ، و تم إخلاء القواعد الصحراوية سنة 1967 والمرسى الكبير في سنة 1968 بدلا من سنة 1977 ، ولم يكن كل هذا ممكنا إلاّ بالسلاح الأساسي المتمثل في السيادة الوطنية.

[1]- M.A.E.E، **déclaration générale، chapitre III du règlement des questions militaires**، Op.cit،p 470.

الخاتمة

خاتمة:

إن وحدة الشـــعب الجزائري تحت راية جبهة التحرير الوطني عجلت باندلاع الثورة التحريرية التي شـــهدت تطورات كبيرة مكنتها من مواجهة أعتا نظام اســـتعماري من حيث هياكلها وتنظيماتها, وبذلك كسـرت شـوكة المسـتعمر, وأحبطت مكره السـيئ وأرغمته في النهاية على الإقرار بالحقيقة التي طالما عمل على طمســها, وهي أن الجزائر ليســت فرنســية الأخرى, وجره إلى طاولة المفاوضـــات, محققة بذلك أن الثورة هي إحدى وســـائل العمل السياسي الدبلوماسي لتحقيق ما عجزت عنه الوسائل الأخرى.

فكانت سلسلة الاتصالات التي جرت بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلي الحكومة الفرنسية رغم أنها شكلت إحدى مناورات ديغول, إلا أن حنكة القيادة الثورية أسقطت كل هذه المحاولات فألزمت المستعمر على الاعتراف بها متمثلة في التفاوض العلني والرسمي.

مرت هذه المفاوضـــات بعدة مراحل انطلاقا من ايفيان الأولى ثم لوغران وصـــولا إلى إيفيان الثانية, ولم تكن هذه المحادثات بالعمل الســـهل بالنســـبة للوفد الجزائري ليس بالنظر للإمكانات بل إلى ما كان لدى الوفد الحكومة الفرنســية من شــخصــيات بارزة قادرة على المناورات واللعب على الأعصـاب بحيث كانت تشـكل ضـغطا كبيرا على الوفد الجزائري من خلال الشروط المجحفة التي تعرضها, وتباعد الرؤى مما أطال في مدة هذه المفاوضات وعرقلتها أحيانا, فمثلا قضـية الصـحراء التي رفضـها الجانب الجزائري جملة وتفصـيلا أدت إلى تعليق المحادثات يوم 27 جوان 1961, مدركا بأن وحدة وســلامة التراب الجزائري من مبادئ بيان نوفمبر.

من حيث الجوهر هذه المفاوضـات لا يمكن أن تختصـر ببسـاطة وشـكلية, فقد كانت حوارا صعبا كونه ملئ بالصدمات تناوله لملفات كثيرة ومتنوعة حاولنا تناول أكثر في هذه

الدراســة هذه المســائل لم يكن لها حلولا معدة مسـبقا, فقد كان كل وفد يحاول أن يخرج بأقل الخسـائر, إلا أنه كان حوارا حقيقيا في معناه العلاجي حيث كان على المفاوضـون أن يقوموا بشق الطريق ومحاصرة المشاكل الأكثر صعوبة بإيجاد المعالجات الملائمة, و إن كانت مدة المفاوضـــات طويلة فهذا دليل على قدرة الوفد الجزائري على التفاوض و رفضـــه لكل المساومات والتزامه بمبادئ الثورة التحريرية.

ومما سبق تحليله يمكن القول أن المفاوضـات الجزائرية الفرنسية شـكلت انتصـارا عظيم للشــعب الجزائري, وذلك من خلال وضــع حد لاســتعمار دام 132 أتى على الأخضــر واليابس, وفتح حقبة جديدة بعيدة عن القتال وبعث دولة جزائرية مســـتقلة, محاولة بذلك تحقيق السلام المنشود, وأن نتائج هذه الاتفاقيات حققت الكثير مما جاء في بيان نوفمبر.

الملاحق

الملحق رقم 01 :[1]

صورة لأعضاء الوفد الفرنسي صباح 23 ماي 1961 في اجتماع ايفيان يتوسطهم لويس جوكس رئس الوفد الفرنسي.

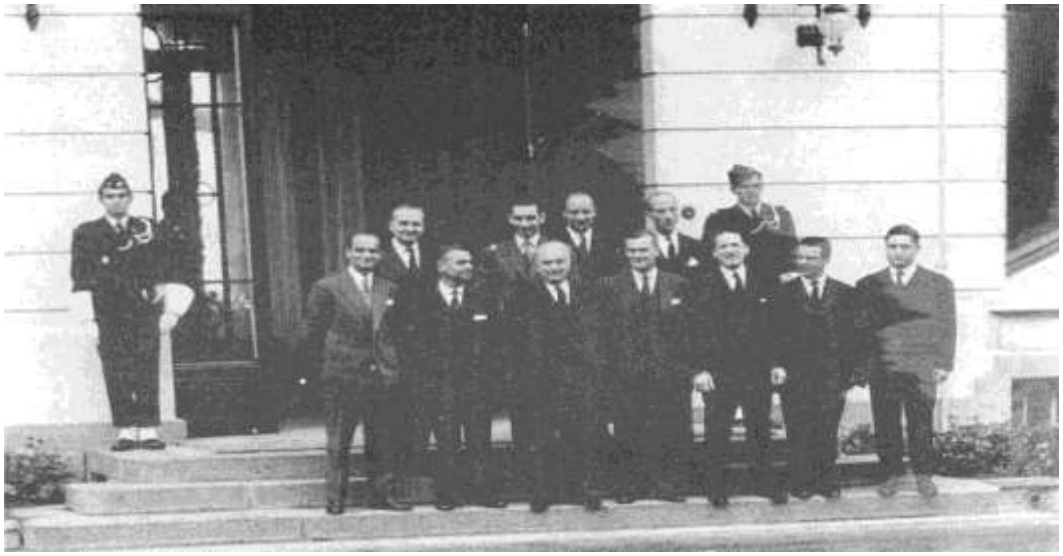

الملحق رقم 02:[2]

الوفد الجزائري على متن طائرة في قدومه إلى إيفيان.

[1] - M.A.E.E, **Légendes des Photos, Conférence d'Évian, Photo Nº 01**, Op.cit., p 245.
[2] – IBID, Photo Nº 02, p 246.

الملحق رقم 03:[1]

أعضاء الوفد الفرنسي أمام قصر لوغران من اليسار إلى اليمين بعد لويس جوكس (الثالث على اليسار), جون دو لوس, رولاند بلكارت, رولاند كاديه, الكولونيل سيفان دي بازي, فيليب تيبود و برنارد تريكو.

الملحق رقم 04 :[2]

شارع بوا دافول بجنيف مقر إقامة الوفد الجزائري أين علق العلم الوطني.

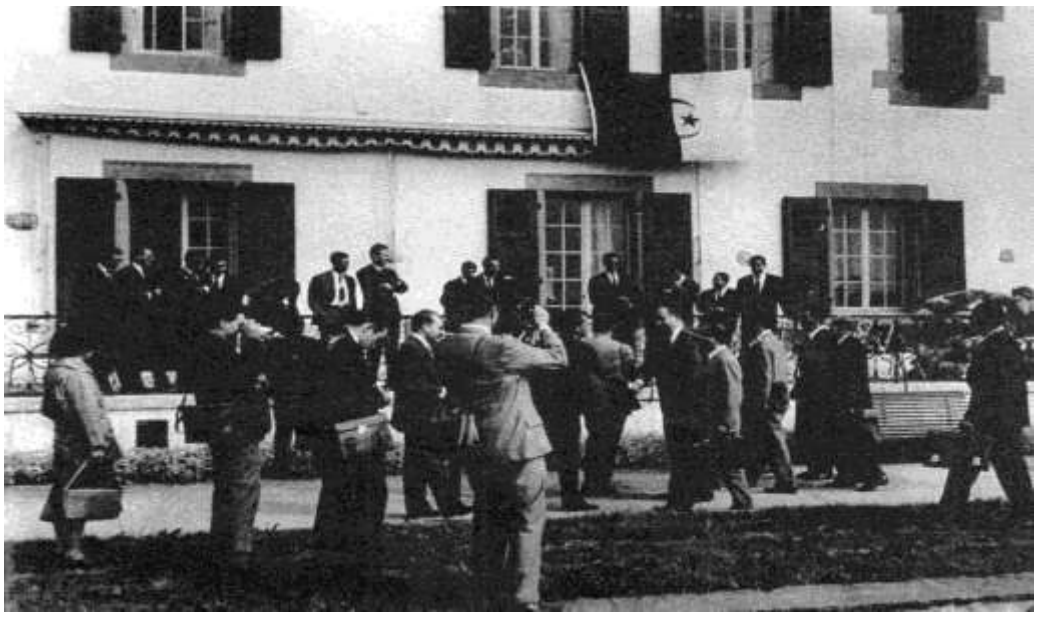

[1] –M.A.E.E, Légendes des Photos…… Photo N° 04, Op.cit.,p 248.
[2] – IBID, Photo N°, p05, p249.

الملحق رقم 05:[1]

تدابير الدفاع قبل إجتماع إيفيان.

[1] –M.A.E.E, Légendes des Photos…… Photo Nº 08, Op.cit., p 252.

الملحق رقم 06:[1]

شروط وضمانات تقرير المصير.

1. CONDITIONS ET GARANTIES DE L'AUTODETERMINATION

a). Règlement des garanties de la consultation de l'autodétermination,

b). Organisation des pouvoirs publics en Algérie pendant la période transitoire,

c). Accord de cessez-le-feu,

d). Déclaration concernant l'amnistie.

---

[1] –M.A.E.E, Conclusion es Pourparlers d'Évian…..Op.cit., p382.

الملحق رقم 07 :[1]

مقتطف من تنظيم شروط استفتاء تقرير المصير

Annexe pièce 6

TITRE III

DE L'ORGANISATION DU SCRUTIN

CHAPITRE I

Opérations préparatoires au scrutin
et opérations de vote

Article 15.- Le scrutin est ouvert à la même date sur toute l'étendue de l'Algérie.

Article 16.- Des arrêtés des préfets et des sous-préfets fixeront pour chaque commune le nombre et l'emplacement des bureaux de vote, après avis de la Commission départementale de contrôle.

Article 17.- Le bureau de vote est composé :

- d'un délégué de la Commission départementale de contrôle, président,
- du maire ou d'un adjoint désigné par la Commission départementale de contrôle, et d'un délégué de l'Exécutif provisoire, vice-présidents;
- de deux électeurs de la commune désignés par la Commission départementale de contrôle, assesseurs.

Les membres du bureau désignent un secrétaire parmi les électeurs sachant lire et écrire, inscrits dans la commune.

Article 18.- Tout parti ou groupement ayant participé à la campagne électorale a le droit de contrôler, dans chaque lieu de vote, par un de ses membres ou par un délégué, toutes les opérations de vote, de dépouillement des bulletins et de décompte

...

[1] - –M.A.E.E, Conclusion es Pourparlers d'Évian…..Op.cit., p388.

الملحق رقم :08[1]

الباب الرابع من اتفاقية التنظيم المؤقت للسلطات العامة

Voir procès-verbal fin des

TITRE VII

Des conséquences de l'autodétermination

Article 24 - Dès l'annonce officielle prévue à l'article 27 du règlement de l'autodétermination, les actes correspondant à ces résultats seront établis.

Si la solution d'indépendance et de coopération est adoptée:

- l'indépendance de l'Algérie sera immédiatement reconnue par la France;
- les transferts de compétences seront aussitôt réalisés;
- les règles énoncées par la déclaration générale et les déclarations jointes entreront en même temps en vigueur.

L'Exécutif provisoire organisera, dans un délai de trois semaines, des élections pour la désignation de l'Assemblée Nationale algérienne à laquelle il remettra ses pouvoirs.

[1] –M.A.E.E, Conclusion es Pourparlers d'Évian…..Op.cit, p405.

الملحق رقم 09 :[1]

مقتطف من اتفاقية وقف إطلاق النار.

Document n° 1 – c.

Visé en dernier lieu.

ACCORD DE CESSEZ-LE-FEU

Article Ier – Il sera mis fin aux opérations militaires à toute action armée sur l'ensemble du territoire algérie le 19 mars 1962 à Douze heures

Article 2 – Les deux parties s'engagent à interdire tout recours aux actes de violence collective et individuelle.

Toute action clandestine et contraire à l'ordre public devra prendre fin.

Article 3 – Les forces combattantes du F.L.N. existant au jour du cessez-le-feu se stabiliseront à l'intérieur des régions correspondant à leur implantation actuelle.

Les déplacements individuels des membres de ces for en dehors de leur région de stationnement, se feront sans armes.

Article 4 – Les forces françaises stationnées aux frontièr ne se retireront pas avant la proclamation des résultats de l'autodétermination.

Article 5 – Les plans de stationnement de l'armée française en Algérie prévoiront les mesures nécessaires pour éviter tout contact entre les forces.

Article 6 – En vue de régler les problèmes relatifs à l'application du cessez-le-feu, il est créé une Commission mixte de cessez-le-feu.

[1]- M.A.E.E, Conclusion es Pourparlers d'Évian…..Op.cit., p405.

الملحق رقم 10 :[1]

مقتطف من إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي.

Evian accords négociations finales -
Document n°26

DECLARATION DE PRINCIPES
RELATIVE A LA COOPERATION ECONOMIQUE ET FINANCIERE

PREAMBULE -

La coopération entre la France et l'Algérie dans les domaines économique et financier est fondée sur une base contractuelle conforme aux principes suivants :

I./ L'Algérie garantit les intérêts de la France et les droits acquis des personnes physiques et morales.

2./ La France s'engage en contrepartie à accorder à l'Algérie son assistance technique et culturelle et à apporter au financement de son développement économique et social une contribution privilégiée que justifie l'importance des intérêts français existant en Algérie.

3./ Dans le cadre de ces engagements réciproques, la France et l'Algérie entretiendront des relations privilégiées, notamment sur le plan des échanges et de la monnaie.

[1] - M.A.E.E, Conclusion es Pourparlers d'Évian…..Op.cit., p 425.

الملحق رقم 11 :[1]

مقتطف من إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحرا.

Cinquante deuxième pièce -

Document n° 2 - C.

DECLARATION DE PRINCIPES
SUR LA COOPERATION POUR LA MISE EN VALEUR
DES RICHESSES DU SOUS-SOL DU SAHARA

PREAMBULE

1./ Dans le cadre de la souveraineté algérienne, l'Algérie et la France s'engagent à coopérer pour assurer la continuité des efforts de mise en valeur des richesses du sous-sol saharien.

2./ L'Algérie succède à la France dans ses droits, prérogatives et obligations de puissance publique concédante au Sahara pour l'application de la législation minière et pétrolière, compte tenu des modalités prévues au titre III de la présente déclaration.

3./ L'Algérie et la France s'engagent, chacune en ce qui la concerne, à observer les principes de coopération ci-dessus énoncés, à respecter et faire respecter l'application des dispositions ci-après :

[1] - M.A.E.E, Conclusion es Pourparlers d'Évian…..Op.cit., p432.

الملحق رقم 12 :[1]

مقتطف من إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.

Document n° 3 D

DECLARATION DE PRINCIPES
RELATIVE A LA COOPERATION CULTURELLE

TITRE I

LA COOPERATION

Article 1er.- La France s'engage, dans la mesure de ses possibilités, à mettre à la disposition de l'Algérie les moyens nécessaires pour l'aider à développer l'enseignement, la formation professionnelle et la recherche scientifique en Algérie.

Dans le cadre de l'assistance culturelle, scientifique et technique, la France mettra à la disposition de l'Algérie, pour l'enseignement, l'inspection des études, l'organisation des examens et concours, le fonctionnement des services administratifs et la recherche, le personnel enseignant, les techniciens, les spécialistes et chercheurs dont elle peut avoir besoin.

Ce personnel recevra toutes les facilités et toutes les garanties morales nécessaires à l'accomplissement de sa mission; il sera régi par les dispositions de la Déclaration de principes sur la coopération technique.

1 - M.A.E.E, Conclusion es Pourparlers d'Évian…..Op.cit., p 440.

الملحق رقم 13:[1]

مقتطف من إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني.

Accord bilatéral général.
Document n°2-E

DECLARATION DE PRINCIPES
RELATIVE A LA COOPERATION TECHNIQUE

Article Ier - La France s'engage :

a) à prêter à l'Algérie son appui en matière de documentation technique et à assurer aux services algériens une communication régulière d'informations, en matière d'études, de recherches et d'expérimentation;

b) à mettre à la disposition de l'Algérie, dans la mesure des moyens disponibles, des services et des missions d'études, de recherches ou d'expérimentation, en vue, soit d'accomplir pour le compte de cette dernière, suivant ses directives, des travaux déterminés, soit de procéder à des études, de participer à des réalisations ou de contribuer à la création ou à la réorganisation d'un service;

c) à ouvrir très largement aux candidats présentés par les autorités algériennes et agréés par les autorités françaises l'accès des établissements français d'enseignement et d'application et à organiser à leur intention des stages de perfectionnement, des cycles d'enseignement et de formation accélérés dans des écoles d'application, au sein de centres particuliers et dans les services publics;

d) à mettre à la disposition de l'Algérie, dans la mesure des moyens disponibles, des agents de nationalité française qui apporteront leur concours dans les domaines techniques et administratifs.

[1] - M.A.E.E, Conclusion es Pourparlers d'Évian…..Op.cit., p 445.

الملحق رقم 14 :[1]

مقتطف من الإعلان المتعلق بالمسائل العسكرية.

Document n° 2 F

DECLARATION DE PRINCIPES
RELATIVE AUX QUESTIONS MILITAIRES

Article 1er.- L'Algérie concède à bail à la France l'utilisation de la base aéro-navale de Mers-el-Kébir pour une période de 15 ans à compter de l'autodétermination. Ce bail est renouvelable par accord entre les deux pays.

Le caractère algérien du territoire sur lequel est édifiée la base de Mers-el-Kébir est reconnu par la France.

Article 2.- La base de Mers-el-Kébir est délimitée conformément à la carte annexée à la présente Déclaration.

Sur le pourtour de la base, l'Algérie s'engage à accorder à la France en des points précisés sur la carte annexée et situés dans les communes d'El Ançor, Bou Tlélis et Misserghin ainsi que dans les îles Habibas et Plane, les installations et facilités nécessaires au fonctionnement de la base.

Article 3.- L'aérodrome de Lartigue et l'établissement de l'Arbal délimités par le périmètre figurant sur la carte annexée à la présente Déclaration, seront considérés pendant une durée de 3 ans comme faisant partie de la base de Mers-el-Kébir et seront soumis au même régime.

1 - M.A.E.E, Conclusion es Pourparlers d'Évian…..Op.cit.,p448.

الملحق رقم 15 :[1]

توقيع رئيسي الوفد الفرنسي لويس جوكس ورئيس الوفد الجزائري كريم بلقاسم على اتفاقية ايفيان.

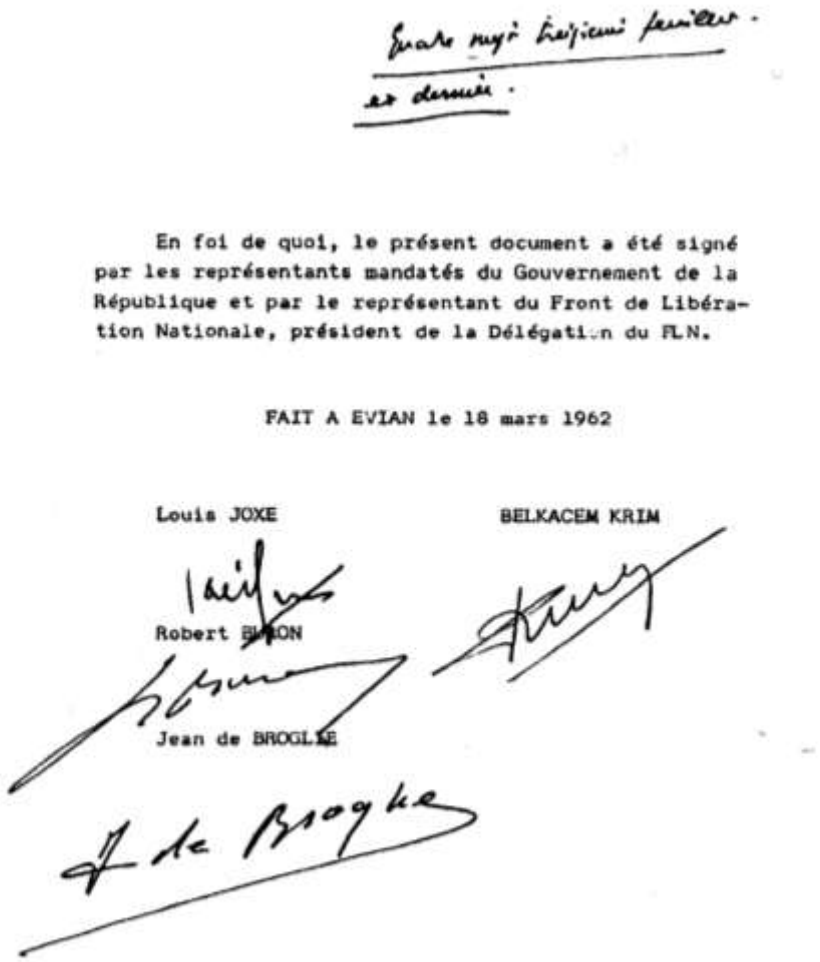

En foi de quoi, le présent document a été signé par les représentants mandatés du Gouvernement de la République et par le représentant du Front de Libération Nationale, président de la Délégation du FLN.

FAIT A EVIAN le 18 mars 1962

Louis JOXE

BELKACEM KRIM

Robert BURON

Jean de BROGLIE

[1] - M.A.E.E, Conclusion es Pourparlers d'Évian…..Op.cit., p 373.

الملحق رقم 16 :[1]

بيان إعلان وقف إطلاق النار 19 مارس 1962 بعد الظهيرة.

D.G.A. N° 32

19 MARS 1962

la convention de

CESSEZ-LE FEU

prévoit

- Les combats s'arrêtent
- Les attentats prennent fin
- Les activités clandestines cessent

- Les prisonniers capturés les armes à la main sont libérés dans les vingt jours
- Les représailles sont interdites
- Une loi d'amnistie est soumise au parlement

A VOUS MAINTENANT DE FAIRE LA PAIX

[1]- M.A.E.E, Légendes des Photos…… Photo N° 11, Op.cit., p255.

قائمة

المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- الوثائق الأرشيفيه:

- **الأرشيف المطبوع:**

1- Ministre Affaires Etrangers Européens، **Vers la paix en Algérie، les négociation d'Evian dans les archives diplomatiques françaises 15 janvier 1961- 29 juin 1962**، postface de Sadek Sellam, 2012.

2- المصادر باللغة العربية:

2-بن خدة بن يوسف، **شهادات ومواقف**، دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، 2007.

3- **نهاية حرب التحرير في الجزائر ، اتفاقيات إيفيان**، تر:لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية.

4-دحلب سعد، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، د.ط، د.ت.

5-الديب فتحي، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1984.

6-الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح**، تر: محفوظ حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال 2002.

7-العربي محمد الزبيري, **الكتاب المرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

8-قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة** ،دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991،ج3.

9-مالك رضا، **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

10- المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح مع ركاب الثورة التحريرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ج3.

3- المصادر باللغة الفرنسية:

11 – Dahlab Saad، **Mission accomplie Pour l'indépendance de l'Algèrie**، E: Dahlab، Alger، 1990.

12- Kadach Mahfoud، **Et l'Algérie se libera، 1954 - 1962**، Edif، Alger 2000.

13- Malek Redha, **l'Algérie à Évian، histoire des négociations secrètes**، Edition dahlab، Algérie،1991

4- المراجع باللغة العربية:

14-

15- احدادن زهير، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962**، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2007

16- أحسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954–1956)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر.

17- أزغيدي محد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني**، دار العلوم، الجزائر،1996.

18- أوصديق محمد الصالح، **رحلة في أعماق الثورة مع العقيد إعزرون محمد (بربروش) مواقف، شهادات، شهادات، خواطر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

19- بلحاج صالح ، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث،د.ط، 2008.

20- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

21- بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،سبتمبر 1958جانفي 1960**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2010.

22- بوعزيز يحي، **الثورة في الولاية الثالثة التاريخية أول نوفمبر1954–19 مارس 1962**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر،ط2، 2010.

23- بيّة نجاة، **المصالح الخاصة والتّقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954–1962**، منشورات الحبر،ط1، الجزائر،2010

24- **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2003

25- **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، دار البصائر للنشر والتوزيع, ،ط.خ، 2009.

26- **جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع**، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 1998.

27- جغابة محمد ، **بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام**، تق: محد العربي ولد خليفة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة–الجزائر.

28- حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عباد،دار العلوم للنشر.

29- خروبي عبد المجيد، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**، موفم للنشر، الجزائر.

30- سعدي زيان، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوسارسي**، دار هومي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

31- طلاس مصطفى, العسلي بسام، **الثورة الجزائرية**، دارالشورى، بيروت، ط1، 1406–1982م.

32- عباس محمد ، **نصر بلاثمن الثورة الجزائرية 1954–1962**،دار القصبة للنشر،الجزائر،2007.

33- عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007

34- عمراني عبد المجيد، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954–1962**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة–الجزائر،2007.

35- ملاح عمار، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر،1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

36- ناصرية يوسف, **النشاط الصهيوني في الجزائر 1897–1962**, ط1, دار البصائر الجزائر'2009

37- هشماوي مصطفى، **جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة أول نوفمبر 1954-1997.

38- هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830–1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية.

39- وزارة المجاهدين، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54(نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)**، تص: عبد العزيز بوتفليقة المؤسسة الوطنية للإتصال،النشر والإشهار،رويبة–الجزائر، 2008.

5- المراجع باللغة الأجنبية:

40- Harbi Mohamed, **le F.L.N. mirage et réalité des origines a la prise du pirurior1954 – 1962.**

41- Malti Hocine, **histoire secrèt de pétrole, l'Algérie**, Decouvert,Paris,2010.

6- القواميس والمعاجم:

42- بوالصفصاف عبد الكريم وآخرون، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، 2002، ج1.

43- شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر,2007.

7- المجلات والدراسات والمذكرات:

44- مجلة المجاهد, العدد 11, 01 نوفمبر 1961, ج4.

45- العدد 92, 27 مارس 1961, ج4..

46- العدد 93, 10 أفريل 1961, ج4..

47- العدد 96, 22 ماي 1961 , ج4.

48- العدد 98, 5 جوان 1961, ج4.

49- العدد 117, 20 مارس 1962 ج4.

50- خامس سامية، **مكلفة بالدراسات، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 19 مارس 1962** ، نصر لارادة شعب، الجزائر 2008.

51- عبد الوهاب أوسليم, **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الإجتماعية** ، ع:01، مكتبة الرشاد للطباعة و النشر و التوزيع ، سيدي بلعباس، سبتمبر 2009م ، الجزائر.

52- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصبة للنشر، 2009.

53- مسعود أحمد سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا1960-1961 من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، 2001-2002.

الفهارس العامة

- فهرس الأعلام
- فهرس الاماكن
- فهرس الموضوعات

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام:

-أ-

ادغافور: 27.

أوعمران عمر: 17.

أوليفي لونق:45، 49, 53, 54, 71.

أيت أحمد حسين: 58.

-ب-

برونو دو لوس:45, 53, 54.

بلقاسم كريم:17, 52, 57, 59, 73, 74, 83, 91.

بن بلة احمد: 42,58.

بن بولعيد مصطفى:14, 27.

بن خدة بن يوسف:27, 28.

بن مهيدي العربي:30.

بورجيس مونوري:31.

بوضياف محمد: 13.

بولحروف الطيب:45.

بومنجل أحمد: 45, 46, 47, 48.

بيار ستيب: 27, 28.

بيار كومين: 29.

بيطاط رابح: 14, 15.

-ت-

تريكو: 59.

-ج-

جاك سوستيل:14, 17, 27.

جورج بومبيدو: 45, 46, 47, 48.

جوزيف بيغارا:27.

جوهو:56.

-خ-

خيضر محمد: 27,28, 29, 30,58.

-د-

دباغين الأمين: 30.

دحلب سعد:38,57, 71, 77, 78, 79, 80, 86,90.

ديغول: 35, 36, 37, 39, 41, 42, 43, 44, 45,53,56.

-ر-

رمضان عبان:16, 17,27, 27, 30.

روبرت لاكوست:30.

روجي موريس: 40.

رولاند كاديه: 65, 69, 72, 73.

روني ستيب: 27.

-ز-

زيلر:56.

-س-

سالان:56.

سيفان دي بازي: 69, 72, 73.

-ش-

شارل فيري: 27.

شال: 56.

شايت:72.

-ع-

عباس فرحات: 38, 41, 42.

عزوز عزالدين: 15.

-غ-

غي مولي: 27, 28, 29, 30, 31.

-ف-

الفاسي عبد الكريم: 15.

فرنسيس أحمد: 29, 38.

-ك-

كازيل: 29.

كوف دو مورفيل: 55.

كيوان عبد الرحمن:29.

-ل-

لويس جوكس: 45, 52, 53, 55, 57,
58, 59, 60, 64, 65, 69, 71, 72,
73, 74, 77, 83, 87.

-م-

ماتون:40.

ماندوز:27.

ماندیس فرانس:27, 28.

مراد ديدوش: 14, 26.

-هـ-

هيربو:29, 30.

-ي-

يزيد محمد: 38, 39.

يوسف زيغود: 17, 18, 27.

الفهارس الأماكن

فهرس الأماكن:

-أ-

اسبانيا: 46.

انجلترا: 46

الأوراس: 12, 13, 14, 16, 17.

ايفيان:52, 53, 54, 55, 56, 57, 64, 65, 69, 82, 91.

-ب-

باريس:41, 54.

باندونغ: 15.

برن: 55.

بلغراد: 29, 30.

بوادافو:52.

بوفاريك:95.

-ت-

تونس:15, 31, 38, 40, 54.

-ج-

الجزائر:09, 11, 12, 14, 15, 16, 17, 18, 20, 27, 28, 29, 30, 41, 42, 43, 44, 46, 47, 48, 52, 64, 66, 73, 77, 76, 79, 86, 90, 91, 92, 93.

جنيف: 58.

-ر-

روما: 29.

-س-

سوق اهراس: 85.

سويسرا:15, 44, 45, 49, 53, 54.

-ش-

شالان:77.

-ص-

الصحراء: 41, 46, 47, 49, 62, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71,

92, 72, 73, 74, 80, 82, 83,
89.

الصومام: 18, 19, 26.

-ط-

طرابلس:19.

-ع-

عنابة:95.

عين امقل:89.

-ف-

فرنسا:16, 20, 26, 27, 28, 29,
43, 47, 49, 57, 64, 66, 67,
68, 77, 80, 84, 86, 91, 92,
93.

-ق-

القالة: 85.

القاهرة: 14, 27, 30, 32, 33.

قسنطينة:13, 15, 37.

-ك-

كلومب بشار: 89.

-ل-

لوسارن: 43, 44, 47.

لوغران: 52, 71, 77, 83.

لي روس: 80, 82.

-م-

المرسى الكبير:46, 78, 82, 83, 84,
85, 89.

المغرب:15, 38.

مولان: 39, 40, 42, 43, 44, 46,
53, 54.

-ن-

نيوشاتل:47.

-و-

وهران:55, 87.

فهرس الموضوعات

الفهرس الصفحة

المقدمة :.....أ – و

الفصل التمهيدي: الثورة الجزائرية ومبدأ المفاوضات

ثورة أول نوفمبر و أسبابها: 9

الأسباب المباشرة لقيام الثورة: 11

تفجير الثورة وتطورها:..... 11

بيان أول نوفمبر الطريق إلى التفاوض: 18

الدعوة إلى التفاوض:..... 21

الفصل الأول: مرحلة الاتصالات السرية 1956– 1961
مرحلة الاتصالات السرية1956–1961 25
–1 بداية الاتصالات السرية: 25
في فرنسا: 26
–اتصال القاهرة: 27
–بلغراد: 28
روما: 29
في بلغراد للمرة الثانية 21 :سبتمبر1956 29
في الجزائر: 30
تونس: 30
تشكل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودورها في المفاوضاتG.P.R.A : 31
تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية19/09/1958 : 31
أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 32
دور الحكومة المؤقتة: 34
–داخليا: 34
–خارجيا: 35
الاتصالات الشبيهة بالرسمية: 36
مجريات لقاء مولان: 38
مابين مولان ولوسارن 29) :جوان 1960– 20 فيفري 1961(..... 41
ج –محادثات لوسارن:1961–02–20 : 43
من لوسارن إلى نيوشاتل: 46

الفصل الثاني : المرحلة الاولى من المفاوضات الجزائرية الفرنسية

تعريف بالوثائق الدبلوماسية الفرنسية: 50

محادثات إيفيان الأولى 20 ماي– 13 جوان 1961 من خلال الوثائق الدبلوماسية: 51

محاولة نسف المفاوضات قبل بدئها: 51

بداية محادثات ايفيان 20) ماي– 13 جوان 1961(..... 54

الهدنة من طرف واحد : 56

مسألة القادة الخمس المحتجزين: 57

مسار تقرير المصير: 58

قضية الصحراء: 63

قضية المعمرين: 67

إزدواجية الجنسية: 67

مسألة الإسرائليين: 68

لقاء لوغران 20 (Lugran) جويلية 1961: 70

الفصل الثالث :المرحلة الثانية من المفاوضات الجزائرية الفرنسية

لقاء سعد دحلب–جوكس و لي روس. 76
لقاء دحلب–جوكس 31 ديسمبر 1961: 76
وقف إطلاق النار والمسائل العسكرية: 76
المسائل العسكرية:..... 76
المرسى الكبير:..... 77
المطارات في الجزائر و الصحراء:..... 77
القواعد النووية و الفضائية: 78
الفترة الانتقالية و الجهاز التنفيذي المؤقت: 78
الشرطة:..... 79
الصحراء: 80
لقاء لي روس من 11 إلى 18 فيفري:1962 80
وقف إطلاق النار..... 81
- الأقلية الأوروبية 81
المرحلة الانتقالية: 81
- الجانب العسكري 82
مفاوضات إيفيان الثانية 07 مارس 18 –مارس1962 83
المنشآت العسكرية: 85
قضية جلاء الجيش الفرنسي:..... 85
عدد الجيش الفرنسي: 85

اللجنة المختلطة ووقف القتال:.....86
القوة المحلية والشرطة:.....87
مسألة العفو العام:.....87
عودة اللاجئين:.....88
استفتاء تقرير المصير:.....88
.2أ –العفو العام:.....89
.2ب –الخدمة العامة:.....89
التعاون الاقتصادي و المالي:.....90
تقرير المصير:.....90
الجنسية:.....90
1–المجموعة العسكرية.....90
العفو العام مرة ثانية:.....91
– وقف إطلاق النار.....92
– مسألة المواعيد.....92
ملف التعاون الاقتصادي والمالي.....93
التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء:.....93
التعاون الثقافي:.....94
التعاون الفني:.....94
البنود العسكرية:.....95

الخاتمة 97

الملاحق 113-100

قائمة المصادر

الفهارس العامة

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن
- فهرس الموضوعات